محاضرات في

التخطيط والسياسات الاقتصاديـة

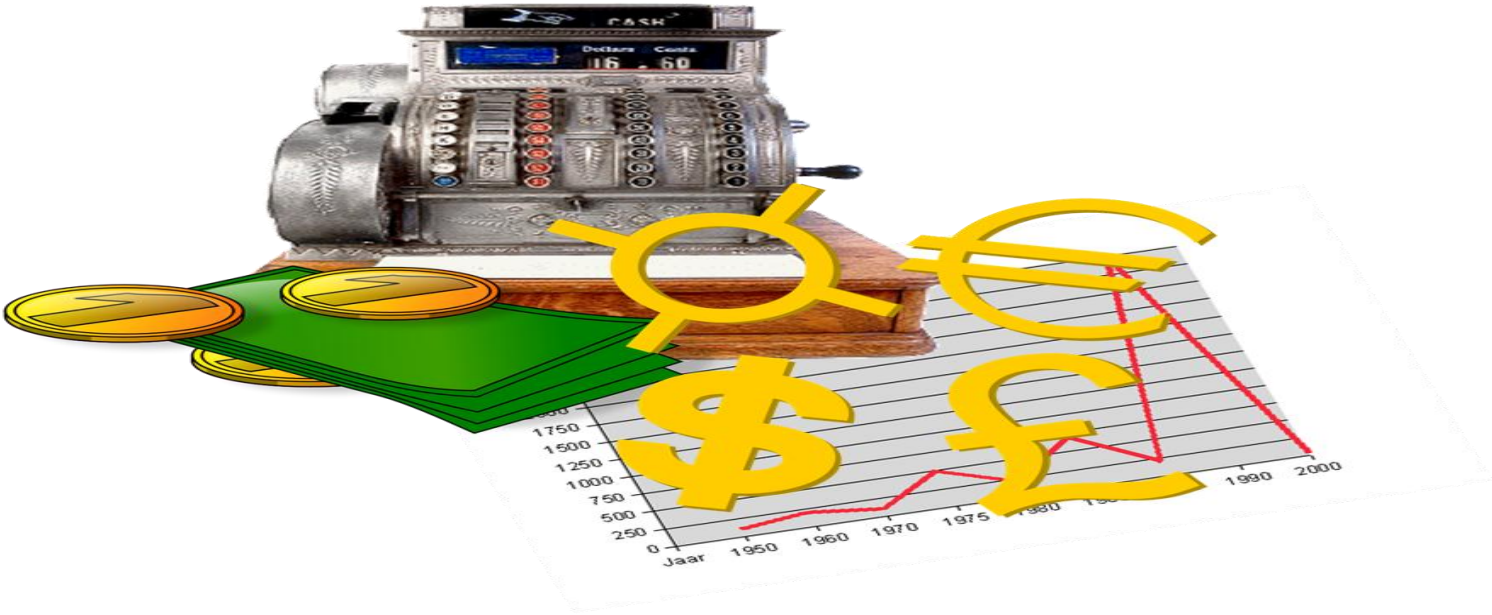

إعــداد

دكتور/ حماده محمد عبدالله قاسم

كلية التجارة – قسم الاقتصاد

العام الجامعي

2024/2023 م

بيانات الكتاب

الكلية: التجارة

الفرقة: الرابعة (شعبة الاقتصاد)

التخصص العلمي: الاقتصاد

العام الجامعي: 2024/2023 م

عدد الصفحات: 234 صفحة

المؤلف: د. حماده محمد عبدالله قاسم

تقديـــــم:

لقد أشار المفكر اليوناني أرسطو طاليس إلي أن الأنسان كائن مخطط، أي أنه يسعي ويبذل جهده الجهيد مستخدما كافة الوسائل المتاحة وصولاً إلي هدف ما حدده مسبقاً. فعلي سبيل المثال، الانسان بصفته كائن مخطط يتصور ويرسم المنزل الذي يرغب في أن يسكنه مقدماً، ثم يبحث ويستخدم كافة الوسائل التي تساعده علي بناء هذا المنزل.

وبناء عليه، يمكن تعريف التخطيط بمفهومه العام، علي أنه تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها تبعاً لأولويات محددة، وخلال فترة زمنية محددة، باستخدام مجموعة من الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلي واقع.

وفي الوقت الراهن، أصبح بمقدور الانسان أن يخطط علي نطاق المجتمع بأكمله في نواحيه المختلفة كل حسب تخصصه. فقد ساعد تقدم العلوم ومنها علم الاقتصاد علي ذلك. وبالتالي، يستطيع الاقتصادي تقديم تصور مسبق عن الكيفية التي سيكون عليها النظام الاقتصادي والاجتماعي بكافة فئاته من خلال خطط – علي اختلاف أنواعها- مستخدما في ذلك مجموعة من السياسات والإجراءات وصولاً للأهداف المنشودة بغرض النهوض بالاقتصاد.

ويتبين من ذلك، أن السياسات عموماً تعد من أهم الوسائل المتاحة للمخطط لتحقيق أهدافه سواء كانت سياسات اقتصادية أو غير اقتصادية. ولكن سينصب تركيز الدراسة في إطار التخصص علي تقديم أبرز السياسات الاقتصادية علي اختلاف

أنواعها (المالية والنقدية والتجارية...) وكيفية تطويعها لتحقيق أهداف الخطط الموضوعة.

وبالتالي، لا يوجد اقتصاد قادر علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع (المخطط لها) تلقائياً بدون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعي لتحقيق هذه الأهداف. لذا، تحتل السياسات الاقتصادية الكلية مكانة هامة في هيكل الاقتصادات الحديثة. ويقصد بالسياسة الاقتصادية الكلية: مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي.

وعلى ذلك، يسعي المتخصصين في العلوم الاقتصادية ومتخذي القرار نحو التعرف على ماهية التخطيط الاقتصادي وأساسياته وأبرز وسائلة متمثلة في السياسات الاقتصادية الكلية، بهدف التوصل لكيفية التخطيط السليم للتنمية الاقتصادية . وفي هذا السياق، يقدم هذا المقرر جزئين، يتناول كل منهما عدة موضوعات، وذلك علي النحو التالي:

(1) التخطيط الاقتصادي (2) السياسات الاقتصادية

والله ولي التوفيق

د. حماده محمد عبدالله قاسم

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحات
الجزء الأول	
التخطيط الاقتصادي	
الفصل الأول: ماهية التخطيط الاقتصادي	12-
أسئلة الفصل الأول	50
الفصل الثاني: إعداد الخطة الاقتصادية	51
أسئلة الفصل الثاني	80
الفصل الثالث: تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية	81
أسئلة الفصل الثالث	139
الجزء الثاني	
السياسات الاقتصادية	
الفصل الرابع: حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية	147
أسئلة الفصل الرابع	170
الفصل الخامس: السياسة المالية	171
أسئلة الفصل الخامس	195
الفصل السادس: السياسة النقدية	197
أسئلة الفصل السادس	220
الفصل السابع : سياسات الدخول والأسعار	221
أسئلة الفصل السابع	233
المراجع	234

الجداول والأشكال

عنوان الجدول أو الشكل	الصفحات
الفصل الثالث: العلاقة بين الانتاجية ومتوسط رأس المال العامل	105
الفصل الثالث: التوازن في ميزان التجارة الخارجية	110
الفصل الرابع: مراحل دورة الأعمال	120
الفصل الرابع: الفجوات التضخمية والانكماشية	125
الفصل الخامس: أثر المضاعف	156
الفصل الخامس: السياسة المالية والفجوتين التضخمية والانكماشية	161
الفصل السادس: أثر السياسة النقدية الانكماشية لمواجهة الفجوة التضخمية	184

الفيديوهات

عنوان الفيديو	الصفحات
الفصل الأول: ما هو التخطيط الاقتصادي ومبرراته ؟	12
الفصل الرابع: ما هي مكونات السياسة الاقتصادية ؟	132
الفصل الخامس: ما هي السياسة المالية ؟	154
الفصل السادس: ما هي السياسة النقدية ؟	182

الفصل الأول:

ماهية التخطيط الاقتصادي

الفصل الثاني:

إعداد الخطة الاقتصادية

الفصل الثالث:

تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية

بعد دراسة وفهم هذا الجزء تكون قادراً علي:

1) **معرفة المبادئ والمفاهيم الأساسية للتخطيط الاقتصادي الخاص بالتنمية الاقتصادية.**
2) **معرفة أهمية التخطيط الاقتصادي.**
3) **معرفة خصائص وأنواع التخطيط الاقتصادي.**
4) **معرفة المقصود بخطة التنمية القومية.**
5) **معرفة أساسيات وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة الاقتصادية.**
6) **معرفة أبرز المؤشرات الاقتصادية علي المستوي الكلي بالدولة.**
7) **معرفة كيفية تخطيط المؤشرات الاقتصادية الكلية بالدولة.**

الجزء الأول

التخطيط الاقتصادي

تمهـــــيد:

إن الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع الحاجات المتعددة محدودة مقارنة بالحاجة إليها، لذلك المشكلة الاقتصادية تكون مشكلة " ندرة نسبية" ومشكلة "اختيار". ولحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على ثلاثه أسئلة هي: ماذا ينتج؟ وكيف ينتج ؟ولمن ينتج؟. وتختلف الإجابة على التساؤلات السابقه من مجتمع لاخر تبعاً لظروفه ومرحلة نموه وتطوره وتبعاً للنظام الاقتصادي المتبع.

ففي نظام السوق (النظام الرأسمالي) المتمتع بالمنافسه الكاملة ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المستهلكون. ويتم مزج عناصر الإنتاج واستخدامها وتحديد أساليب الإنتاج بما يحقق أعلى مستويات إنتاجة بأقل التكاليف الممكنة. هذا ويتم توزيع الإنتاج حسب دخول عناصر الإنتاج والمتحددة وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق (حسب الندرة النسبية).

أما نظام الاقتصاد المخطط (النظام الاشتراكي) فينتج المجتمع تلك السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ككل، بحيث تقوم هيئة تخطيطيه عليا باختيار أساليب الإنتاج المناسبة بما

يحقق أقل تكلفة إنتاجية. ويتم توزيع الإنتاج حسب الجهد المبذول من المشاركين في العملية الإنتاجية ووفق قرارات السلطة التخطيطية العليا.

وكما يعتقد البعض، فإن أحد النظامين السابقين غير وارد من الناحية العملية بشكل صرف، حيث تمزج كل دولة بين النظامين وبدرجات متفاوتة. ولا يمكن الفصل بين النظامين قطعياً او إحلال أحدهما محل الآخر، فكما ان السوق يلعب دوراً مهماً في الاقتصاديات المخططة، فإن تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادي لهما دورهما المهم في اقتصاديات السوق.

وبالتالي، من الناحية النظرية، هناك أسلوبين لتحقيق التنمية الاقتصادية:

- **<u>الأسلوب التلقائي في التنمية:</u> تلقائي لأن الدولة لا تتدخل في تحقيق التنمية (أسلوب الاقتصاد الحر) بل يعمل فيه رجال الأعمال والمنظمين الباحثين عن الربح علي توسيع نشاطهم الاقتصادي مما يزيد من قاعدتهم الإنتاجية في الاقتصاد والدخل القومي.**
- **<u>أسلوب التخطيط الاقتصادي:</u> أن الأسلوب الحر للاقتصاد يحتاج وقت وليس سريع، ولذلك فضلت الكثير من الدول إتباع التخطيط للتنمية لبلوغ الهدف بأمان بعيد عن المخاطر.**

وتاريخياً، هناك مجموعة من العوامل ساعدت علي الاتجاه المتزايد نحو التخطيط الاقتصادي، حيث:

1- أثر الكساد العظيم (1929-1932) في زعزعة ثقة الناس في الأسلوب التلقائي على تحقيق النمو الاقتصادي المستمر والتغلب على الأزمات المتكررة والبطالة المزمنة وكان طابع الحياة الاقتصادية حر في المجتمعات الغربية حين ذاك.

2- اندلاع الحربين العالمتين الأولي والثانية بحوالي ربع قرن من الزمن بينهما فكان سببا مباشرا لتأييد فكرة التخطيط الاقتصادي في كثير من الدول الغربية لتتمكن من متابعة الحرب.

3- الدمار المادي في دول أوربا من جراء الحرب العالمية الثانية والحاجة الملحة لإعادة تعمير ما خربته الحرب و النكبات لذا التخطيط طبق في دول أوربا باستثناء اليونان.

4- وضوح الرؤيا لأسباب النمو الاقتصادي والإيمان أن الأسلوب التلقائي (الحر) الذي سارت علية الدول الغربية له ظروف تاريخية معينة وأن التخطيط هو الأسلوب البديل لنجاح التنمية الاقتصادية السريعة ومما ساعد علي وضوح الرؤيا ظهور مؤلفات عن التخطيط .

الفصل الأول

ماهية التخطيط الاقتصادي

تطور التخطيط الاقتصادي مع تطور علم الاقتصاد. وتعود جذور التخطيط إلي مصر الفرعونية مركز الإشعاع الحضاري، فلا يوجد من لا يعرف قصة نبي الله يوسف بن يعقوب عليهما السلام مع عزيز مصر، فقد بدأ يوسف عليه السلام تخطيط اقتصاد مصر وهو في الثلاثين من عمره حينما استدعاه الفرعون وجعله وزيراً للاقتصاد والمالية، وأعطاه صلاحيات مطلقه في إدارة اقتصاد البلاد. وفي ظل التقدم العلمي الملحوظ حينذاك تمكن يوسف عليه السلام من وضع خطة توزيع دقيقه قائمه علي حصر السكان الأحياء خلال الـ 14عاماً محل الخطة الموضوعه بأسلوب لايختلف كثيراً عما يدرس حالياً في نظرية الاحتمالات .. كما خصص لكل فرد حصته السنوية ونصيبه اليومي من المؤن على أساس ما يعرف اليوم بحد الكاف.

وتلي ذلك أيام الإغريق، وبالتحديد في عهد أفلاطون الذي اشار بشكل غير مباشر لمفهوم وعملية التخطيط من خلال جمهوريته الفاضله. وكل ذلك يدل على أن الحضارات القديمة عرفت الأزمات الاقتصادية وتمكنت من تطبيق التخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات.

أما عن التخطيط الاقتصادي في الإسلام فقد هدف إلى أن يجد المسلم ما يكفيه من مال، فحرم الربا وأمر بالزكاة، ولم يكن هناك حاجة لتخطيط اقتصادي دقيق بمفهومه المعاصر في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين لأسباب عديدة، لعل من أهمها أن ما كان يصل

إلى المسلمين من الغنائم أكثر من حاجتهم وحاجة المسلمين. أما أول مثل للتخطيط في الدولة الإسلامية فكان في عهد الصحابي الجليل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث استبقى ريع الأراضي الزراعية التي حصل عليها المسلمون من فتوحاتهم كمورداً ثابتاً للدولة بجانب الزكاة والخراج. كما وخصص رضي الله عنه أرض الحمى فاستحدث بذلك أول قطاع عام للدولة الإسلامية.

وتطورت فكرة التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى في ألمانيا من جهة وفرنسا وبريطانيا من جهة أخرى. واتخذ التخطيط أسلوباً لإدارة دفة الحرب، وتعبئة الموارد الاقتصادية لتجهيز الجيوش وإمدادها بما تحتاجه من جيوش وعتاد ومؤن وذخائر. واعتبر التخطيط في الدول الرأسمالية حينئذ وسيلة مؤقتة لتنظيم عملية تحول الاقتصاد القومي من ظروف السلم إلى ظروف الحرب.

وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى، حتى عصفت بالنظام الرأسمالي أزمة الكساد الكبير (1929-1932)، ففي تلك الفترة، انخفضت مستويات الإنتاج والاستهلاك والدخل، وارتفعت مستويات الأسعار، وتكدست السلع في المخازن والمستودعات، مما أدى إلى تسريح العمال وانتشار البطالة والفقر. وأدت هذه الأزمة إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي الحر، الذي اعتمد على فكرة التوازن التلقائي. وتبين أن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث في كتابة ثروة الأمم غير كافية لضمان النمو والاستقرار والاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية. كما تبين فشل القانون الذي تحدث عنه ساي، والذي ينص على أن المنتجات تخلق الطلب عليها، أو العرض يخلق الطلب الخاص به. ثم جاءت أفكار الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز في كتابة الشهر

المنشور عام 1936"النظرية العامة للفائدة والتوظف والنقود" لتناقض أفكار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي بالتركيز على جانب الطلب بدل العرض. واقترح كينز للخروج من أزمة الكساد زيادة الإنفاق العام وضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والتخطيط لزيادة حجم الطلب الفعال الذي يعيد النشاط والفعالية ويحرك عجلة الاقتصاد.

وما إن حلت الحرب العالمية الثانية، تحولت اقتصاديات الدول من اقتصاديات السلم إلى اقتصاديات الحرب مرة أخرى. وهنا دعت الحاجة إلى قيام الدول بانتهاج أسلوب التخطيط تماما كما حدث في الحرب الأولى. وعندما حطت الحرب أوزارها سارعت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعداتها لدول أوروبا الغربية لإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وذلك من خلال ما عرف بخطة مارشال Marshal plan لمواجهة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية والنهوض باقتصادياتها. وكان لزاما على الدول أن تنتهج أسلوباً تخطيطياَ لتقدير احتياجات إعادة التعمير (فرنسا وبريطانيا عام 1946).

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية قسمت دول العالم إلى ثلاث مجموعات: دول العالم الأول وهي الدول الصناعية الرأسمالية (الاقتصاد الحر) ودول العلم الثاني وهي الدول الصناعية الاشتراكية (التخطيط المركزي)، ودول العالم الثالث وهي الدول الفقيرة المختلفة. وقد قامت عدة دول من الدول النامية وبمساعدة المنظمات الدولية بانتهاج أسلوب التخطيط الاقتصادي لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد ارتبط مفهوم التخطيط الاقتصادي بدول الكتلة الشرقية والتي اعتمدت اسلوب التخطيط المركزي كنظام بديل لنظام السوق الذي ساد في الدول الرأسمالية. وعليه ساد الاعتقاد بأن انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية التسعينات يعد نهاية للتخطيط الاقتصادي غير أن الواقع هو أنه ليس هناك ترادف بين التخطيط والاشتراكية أو بين عدم التخطيط والرأسمالية، حيث أن التخطيط الاقتصادي غير مقصور على الدول الاشتراكية بل هو ضرورة لأي دولة يسعي فيها الاقتصاد لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: مفهوم التخطيط الاقتصادي:

يشير المفهوم العام للتخطيط بأنه القيام بعمليات وإجراءات منطقية لمواجهة موضوع مستقبلي، أو تحقيق أهداف مستقبلية وفق أولويات محددة وحسب الإمكانات المتاحة. ولقد اختلف تعريف التخطيط باختلاف المدارس الاقتصادية والأنظمة السياسية، حيث:

يشير التخطيط القومي National planning أو ما يعرف بالتخطيط هو نظام جديد لم يؤخذ به إلا في العشرينات من القرن الماضي، حيث لفتت الحربان العالميتان الأنظار لأهمية التخطيط سواء لكسب الحرب، أو لتعمير ما دمرته الحرب. ويرجع الفضل في استخدام اصطلاح التخطيط إلي النمساوي كريستان شويندر في مقال له عن النشاط الاقتصادي نشر في عام 1910م، ولم يكتسب اللفظ شهرته إلا بعد عام 1928 عندما بدا الاتحاد السوفيتي في استخدام التخطيط بشكل فعلي كأسلوب لتنظيم اقتصاده القومي.

لذلك يعتبر التخطيط الاقتصادي أهم أنواع التخطيط ذلك لأن الاقتصاد هو القاعدة الأساسية التي تقوم عليها جميع أنشطة الدولة وتعتمد علي كفايته ونموه وأن أتساع نطاق الدولة وسمعتها يتوقف أيضًا علي مقدار نمو كيانها الاقتصادي.

وبالتالي يمكن القول بأن التخطيط الاقتصادي، هو:

- **هو العملية التي تقوم الدولة بمقتضاها بوضع قطاعات الاقتصاد القومي في صورة متكاملة لفترة زمنية مقبلة.**
- **هو استخدام الموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق أقصى إشباع ممكن.**
- **هو اختبار أحسن البدائل المتاحة لتحقيق أهداف محددة.**
- **هو تحديد أهداف معينة مع وضع الأساليب والتنظيمات والإجراءات لتحقيق تلك الأهداف بأقل كلفة اجتماعية ممكنة.**
- **ممارسة ذكية للتفاعل مع الحقائق والمواقف كما هي عليه في الواقع ومحاولة العثور على حلول للمشاكل القادمة**

وبناء عليه، التخطيط الاقتصادي هوو أسلوب معين لتوزيع الموارد الإنتاجية بما يكفل استخدام هذه الموارد في تحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع لتحقيقها، والمقصود به تحديد مسار الاقتصاد القومي عن طريق أعداد برامج وخطط متصلة تكتسب الشمول والإلزامية، فهو تحديد مسبق لمجري النشاط الاقتصادي في فترة مقبلة. ويرتبط التخطيط الاقتصادي الكلي بالاقتصاد الموجه وذلك الاقتصاد الموجه يرتكز أساسًا علي السياسة التخطيطية، كما تنطوي علي فكرة التدخل المنظم من قبل الدولة سواء من الناحية الإنتاجية أو التسويقية.

ثانياً: خصائص التخطيط الاقتصادي:

قامت الدول المتطلعة للنمو بمواجهه التخلف الاقتصادي وذلك بعدم ترك الاقتصاد القومي للعوامل التلقائية والمصالح الفردية وأخذت بالأسلوب البديل وهو أسلوب التخطيط، وتصف التخطيط الاقتصادي بما يلي:

1- التخطيط وسيلة لا غاية:

التخطيط وسيلة علمية منظمة ومستمرة لحصر الموارد المادية والبشرية والمالية في المجتمع وتقديرها وتحديد طريقة استغلالها وتوجيهها وتوزيعها للمساعدة بتحقيق الغاية المرجوة في فترة أقصر وتكلفة أقل ، وإذا تحققت الأهداف المرسومة للتخطيط تتشبع حاجات المجتمع من موارده المتاحة لأن الخطة هي الإطار المادي للآمال الجماهير والسبل التي تجعل الدولة تحقق رغباتها بواقعية.

2- التخطيط أسلوب علمي:

لأنه يتضمن إتباع القواعد والمبادئ العلمية لا ارتجال فيها ولا عشوائية وبأهداف ومعدلات للنمو محدودة ومرسومة وهذا الأسلوب يستهدف حصر الموارد المتاحة واستخدامها بطريقة علمية وعملية كما يستهدف تقدير احتياجات المجتمع وكيفية إشباعها بنفس الطريقة للقضاء على التخلف والفقر والارتفاع بمستوى المعيشة حتى تواجه الازدياد في أعداد السكان.

3- التخطيط أسلوب اقتصادي عام:

هذا الأسلوب لا يستوجب بالضرورة ملكية الدولة لأدوات الإنتاج ولكن لابد أن تكون للدولة سلطة توجيه النشاط الاقتصادي في القطاع وتتمثل السلطة في قدرة الدولة على تحديد نوع النشاط الاقتصادي وحجمه في القطاع المخطط أو مجموعة القطاعات المخططة.

4- التخطيط ضرورة إنسانية:

خبراء التخطيط يقرون أن نجاح إيه خطة للتنمية تتوقف على مدى استجابة أفراد المجتمع لها، و التخطيط عملية إنسانية لأنه أسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل وترتبط بأهداف الجماعة ومطالبها وترتبط كذلك بإمكانات الجماعة ورغبات أفرادها في التقدم واستعدادهم للعمل المنتج وقدرتهم على القيام بالمهام التي يفرضها النضال في سبيل التنمية.

5- التخطيط نظرة إلى المستقبل:

التخطيط لا يمثل اتجاها "إستاتيكيا" يرتضي الأوضاع الراهنة ويحاول إصلاحها ، بل هو اتجاه "ديناميكي" يهدف إلى تغيير صورة المجتمع مثل المجتمع الزراعي القائم في اقتصاده على بدائية الفن الإنتاجي الذي يستكين للطبيعة ويخضع لها بدل تحديها وتسخيرها لمنافعه ، فالتخطيط ينقل المجتمع من هذا الوضع المتخلف ويتجه به إلى التقدم التكنولوجي وارتفاع المستوى الحضاري وتطوير معتقداته ويغير وجه المجتمع ويبني مستقبله.

6- التخطيط عملية مستمرة:

تداخل الخطط في بعضها البعض يعني أن الخطط متوسطة المدى تشتق من الخطط طويلة المدى و الخطط السنوية التفصيلية تشتق من الخطط متوسطة المدى ، أي لا بد من الإعداد لخطة خمسيه مقبلة قبل انتهاء الخطة الخمسية الحالية ولابد من إعداد إطار خطة السنة الثانية قبل الانتهاء من تنفيذ الأهداف المرسومة في خطة السنة الأولي ولهذا يقال دائما :"إن التخطيط عملية مستمرة لها بداية وليست لها نهاية".

7- التخطيط عملية توازنية:

بما أن المخطط لديه فترة زمنية و أهداف معينه فلابد أن تؤخذ عناصر التوازن في الاعتبار ، لابد مثلا أن يتوازن الإنتاج المستهدف مع الطلب عليه لتحقيق أهداف الاستهلاك المحلي وأهداف التصدير وأهداف الاستعاضة بالإنتاج عن الواردات وأهداف الاستثمار ، ولابد أن تتوازن الموارد من الإنتاج المحلي مضافا إليه الواردات مع الاستخدامات المقررة لتلك الموارد بتوزيعها بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك العائلي والاستهلاك الجماعي وبين التصدير وبين ما يحتجز منها للاستثمار.

8- التخطيط عملية مشاركة إيجابية:

لا ينفرد جهاز التخطيط المركزي بعملية إعداد الخطة القومية بل تشارك في إعدادها مختلف المستويات المتدرجة (الوحدة الإنتاجية ، النشاط ، القطاع ، الاقتصاد القومي) وقبل تنفيذ الخطة لابد أن تعتمد من المجالس الشعبية والتنظيمات السياسية العليا والهيئة التشريعية وهكذا

فإن جموع الشعب تشارك في إعداد الخطة وفي تنفيذها ، ويكون التخطيط مركزيا بينما يكون التنفيذ لا مركزيا تحقيقا للمرونة وحسن الإدارة وتوفير القدرة على مواجهه الظروف المحلية في الوحدات الإنتاجية في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة.

ثالثاً: أهمية التخطيط الاقتصادي:

بالنظر لاختلاف الأهداف التي تسعى إليها دول العالم باختلاف أنظمتها الاقتصادية فأن أهمية التخطيط الاقتصادي ونوعه يكون هو الآخر مختلفاً باختلاف الأهداف التي يرمي إليها نظامها الاقتصادي . ويرى الباحثون بأن التخطيط ضرورة انسانية قبل كل شئ، فهو أسلوب في التنظيم والتنسيق والعمل في التوقيت السليم. لذا نجد إن الأفراد والمجتمعات هي الأخرى يحتاجون إليه في تنظيم تصرفاتهم والتوفيق بين أهدافهم ومواردهم، باعتباره الوسيلة الفعالة للموائمة بين الأهداف والموارد الاقتصادية.

وبما إن الدولة تعتبر الخيمة التي تظل بظلها الجماعات الإنسانية فقد شكل التخطيط الاقتصادي وسيلة لتحقيق أهدافاً اقتصادية ترمي إلى جعل النشاط الاقتصادي في خدمة المجتمع ككل، وتحقيق المصلحة العامة. ومن الطرق التي يجري بها التوصل إلى ذلك الهدف، هو تحويل ملكية وسائل الإنتاج الأساسية إلى ملكية الشعب بأسره ومن جهة أخرى يعتبر هدفاً سياسياً يتجه إلى تخفيف التفاوت الطبقي في المجتمع.

وفي حقيقة الأمر فأن التخطيط الاقتصادي يعتبر أحدث منهج فني لاختزال الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادي التلقائي عن طريق التنبؤ بما سوف يكون عليه حال الاقتصاد مستقبلاً فهو يرسم صورة تقديرية للمستقبل شاملة لجميع العناصر الواجب تحقيقها متضمنة الأهداف القومية العامة والجزئية في مختلف القطاعات . مع تمتع التخطيط الاقتصادي بدرجة من المرونة تجعل من الضرورة وجود احتمالات تعديل الأهداف أو تغير البيانات التخطيطية نتيجة حدوث ظروف طارئة لم تأخذ في الحسبان عند اتمام عملية التنبؤ .

ومن هنا نجد إن التخطيط الاقتصادي أسلوباً لتنظيم الحياة الاقتصادية في البلدان المختلفة ومنهجاً ثابتاً بالنسبة لاقتصاديات الدول ذات النهج الاشتراكي سواء كانت بلداناً متطورة أو نامية ، كما أن الدول الرأسمالية بدأت هي الأخرى في تخطيط الحياة الاقتصادية لمواجهة مشاكلها .

وتختلف أهمية التخطيط الاقتصادي في الاقتصادات حيث يتم تطبيقه بنسب متفاوتة بالتوافق مع ما تفرضه الظروف السياسية والاقتصادية لكل نظام. غير إن الدول النامية في كثير منها اعتبرته سلم النجاة الذي يؤدي إلى تحقيق عملية التنمية الاقتصادية بما يتلائم وظروفها السياسية والاقتصادية وندرة مواردها.

وفي ظل النظام العالمي الجديد وبروز العولمة أصبح للتخطيط الاقتصادي أهمية أكبر لمواجهة تحديات العولمة لتداخل عالم السياسة بالاقتصاد واعتبار القوة الاقتصادية المحرك الأساسي الذي يسير العالم وليست القوة العسكرية . وخير دليل على ذلك ما تسعى إليه الدول العظمى للسيطرة

على العالم وغزوه عبر الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على القدرات الاقتصادية العالمية وتتلاعب في مصائر الشعوب.

ويوجه عام، تتضح أهمية التخطيط الاقتصادي فيما يلي:

1- إن التخطيط ذو علاقة بالمستقبل الذي بطبيعته يتصف بعدم التأكد والتغيير.

2- يوضح التخطيط الأهداف المراد تحقيقها.

3- يسعى التخطيط إلى الاستخدام السليم للأنشطة الهادفة والمنظمة.

4- يساهم التخطيط في تخفيض العمل غير المنتج إلى أدنى حد.

5- يعمل التخطيط على تخفيض الوقت اللازم للقيام بتنفيذ الخطة.

6- يهتم بتوفير الإمكانات المتاحة وحصرها واستخدامها الاستخدام الأمثل.

7- يساعد على التنسيق بين جميع الأعمال وأوجه الأنشطة المتعلقة بالأهداف.

8- الرقابة الداخلية والخارجية للمنظمة من قبل الجهات المختصة.

9- يؤدي إلى تحقيق الأمن النفسي للعاملين وزيادة إنتاجهم.

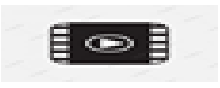

هل تعلم ما هو التخطيط الاقتصادي ومبرراته ؟ شاهد الفيديو التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=AE0pTbJZ0-0

رابعاً: أهــداف التخطيط:

يجب أن يتضمن التخطيط الاقتصادي الشامل مجموعة من الأهداف، وهي:

1) الاهداف الاقتصادية :

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بناحية الكفاءة الانتاجية أي تحقيق اقصي نقع مادي ممكن ومن أهمها :

- **أ- زيادة الدخل الحقيقي للفرد عن طريق زيادة مستوى الإنتاج من السلع والخدمات.**
- **ب- زيادة مستوى استخدام قوة العمل وتوفير فرص لكافة الأفراد القادرين عليه .**
- **ج- تطوير هيكل البناء الاقتصادي وتنويع الانتاج .**
- **د- تطوير خبرات ومهارات الموارد البشرية .**

2) الاهداف الاجتماعية :

وهي مجموعة الأهداف المتعلقة بالعدالة في التوزيع وتكافؤ الفرص في التعليم والصحة والتي تعتبر مفتاح التطور النوعي لمدارك الأنسان واهم هذه الأهداف :

- **أ- تقليل التفاوت في توزيع الدخل .**
- **ب- توسيع نطاق التعليم والعمل على رفع مستواه .**
- **ج- تحسين الاوضاع الصحية وقائياً وعلاجياً .**
- **د- تطوير وسائل الثقافة والمقومات الحضارية .**

وأبرز المشاكل التي تواجه عملية التخطيط هو تعدد الأهداف، لا بل أن بعض الأهداف تتضارب مع بعضها البعض، ولذلك تقع على عاتق المخطط مسؤولية التوفيق بين الأهداف على النحو الذي يجعل محصلة الأهداف تعطي أقصى منافع ممكنة للمجتمع وبديهي أن اسلوب التوفيق ينبغي أن يكون على اساس اجراء تفاضل بين الأهداف فتعطي الأسبقية للاهم ثم يليه المهم ، وهذا يعني أن الأهداف ترتب حسب معيار الأهمية الذي يمكن اشتقاقه من الظروف القائمة في كل بلد وعلى اساس تحقيق أقصى نفع اجتماعي .

خامساً: الفرق بين التخطيط وبعض المفاهيم الأخري:

1- الفرق بين التخطيط والتنبؤ:

ويمكن القول بصفة عامة. أن التنبؤ يسبق العملية التخطيطية لأنه يساعد المخططين وواضعي السياسة في تحديد المتغيرات المستقلة حيث ان المتغيرات التابعة يمكن التحكم فيها بدرجة أو بأخرى لان القائمين بالتخطيط يعرفونها ويمكنهم قياسها، كما أن التنبؤ يمهد لامكانية التدخل لتوجيه النشاط الاقتصادي على أساس علمي. فعلي سبيل المثال، عند تخطيط حجم وهيكل السلع الاستهلاكية فلابد أن يسبق التخطيط دراسة توقعات الطلب المستقبلي على هذه السلع ايضا . كذلك عند اعداد ميزان المدفوعات لدولة ما في فترة زمنية مقبلة. يجب أن يسبق ذلك تنبؤ باتجاهات الأسواق الخارجية، وتوقع اسعار كل من الصادرات والواردات ومن ثم حساب معدلات التبادل الدولي ، وحساب معدلات العمالة والتوقعات السكانية ومستوي المعيشة ... الخ ،

وخلاصة ما تقدم، أن التخطيط يعتمد على بعض العوامل والمتغيرات التي يمكن للمخطط التحكم فيها وأخرى لا يمكنه التحكم فيها بدقة ولكن يمكنه توقعها بدرجات متفاوتة من الثقة. وفي النوع الثاني من المتغيرات يواجه المخطط أخطار عدم امكانية تنفيذ الخطة باحكام ومن ثم يتعاظم هامش الخطأ لعدم التأكد من هذه المتغيرات وعدم دقة التنبؤ في بعض الأحيان .

2- الفرق بين التخطيط وتدخل الدولة:

يقصد بتدخل الدولة مجموعة الاجراءات والسياسات والتشريعات والانظمة التي تضعها الدولة لتعديل او اصلاح جانب او اكثر من جوانب حياة المجتمع لذلك لا يمكن اعتبار تدخل الدولة مترادفا مع التخطيط الاقتصادي اضافة إلى ذلك فان هناك نقاط اختلاف بين المصطلحين تبرز في الجوانب التالية :

أ) من حيث مستوى الشمول: فان التخطيط يغطي مختلف الفعاليات والانشطة والاقاليم الاقتصادية في البلد بينما يهتم التدخل الحكومي في كل مرة بمنطقة او نشاط أو جزء من قطاع اقتصادي معين .

ب) من حيث الاستمرار: أن التخطيط الاقتصادي يعد عملية مستمرة لوضع الخطط الاقتصادية ومتابعة تنفيذها فكلما انتهت خطة وضعت غيرها اما تدخل الدولة فانه يتم كلما دعت الحاجة الى ذلك فقط .

ت) من حيث الفاعلية: يتضح أن الخطة الاقتصادية تكتسب قوة القانون بعد اعتمادها من قبل القيادة السياسية أما التدخل الحكومي فقد يتخذ صفة القانون الملزم وقد يعتمد اسلوب الترغيب بما يؤثر على امكانيات تحقيق أهدافها. وعلى أية حال فأن تدخل الدولة

يعتبر شرطا أساسيا لقيام التخطيط الشامل من خلال سيطرة الدولة على كافة وسائل الانتاج.

3- الفرق بين التخطيط والبرمجة:

يقصد بالبرمجة مجموعة الاجراءات والسياسات والقرارات المتكاملة والمتناسقة الموضوعة لايجاد الحل الأمثل للمشاكل التي يعاني منها المجتمع كالبطالة التضخم، العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبرامج توطين سكان البادية وبرامج تطوير القطاع السياحي وينتهي البرنامج بتحقيق الأهداف التي وضع من اجلها . وفي بعض الدول تستخدم البرمجة في تطوير المجتمع من خلال وضع برامج تنمية خاصة لاعمار منطقة معينة أو لتنشيط قطاع معين.

اما التخطيط فانه يمتاز بالاستمرار وشمول مختلف المناطق والانشطة الاقتصادية في المجتمع، أي أنه التخطيط القومي الشامل يهدف إلى وضع خطة شاملة ومنسقة تشمل تحقيق النمو لكافة قطاعات المجتمع بشكل مستمر ومتجدد. وهذا يعني أن البرمجة ما هي الا عملية تخطيطية جزئية لقطاع ما او نشاط معين.

سادساً: أنواع التخطيط:

تختلف أنواع التخطيط باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي فالتخطيط في النظم الاشتراكية يختلف عن التخطيط في النظم الرأسمالية كما يختلف عن التخطيط الذي اعتمدته البلدان النامية ولذات السبب يختلف مضمون التخطيط بالنسبة للدولة الواحدة من وقت لآخر حسب طبيعة مرحلة النمو

التي يمر بها ذلك البلد ان الاختلاف في نوع التخطيط لا ينعكس فقط في طبيعة الأهداف التي ترمي الخطط الاقتصادية لتحقيقها وانما ايضا في الوسائل التي يعتمد عليها في تحقيق تلك الأهداف اضافة إلى اختلاف المعايير المستخدمة للتمييز بين كل انواع التخطيط . ويمارس هذا الاختلاف في الاهداف والوسائل والمعايير تأثيرا جوهريا على اساليب صياغة الخطط الاقتصادية. وفيما يلي عرض مختصر لأهم أنواع التخطيط :

1- التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل :

(Partial & Comprehensive Planning)

يقوم التخطيط الجزئي على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية خاصة على المستوى القومي مثل قطاع الزراعة او الصناعة او غير ذلك ، وقد يشمل التخطيط الجزئي بعض أوجه النشاط فقط في قطاع معين فبدلا من أن تقوم الدولة مثلا بتخطيط القطاع الزراعي بأكمله تقوم بتخطيط زراعة محصول واحد او مجموعة من المحاصيل الحبوب، كذلك يعتبر من قبيل التخطيط الجزئي برامج الوزارات المختلفة (في غياب التخطيط الشامل) حيث يتناول ذلك التخطيط جزءا واحداً من الحياة الاقتصادية محددة بنطاق اختصاص تلك الوزارة .

اما التخطيط الشامل، فينصب على كافة قطاعات الاقتصاد القومي وكافة الأنشطة الاقتصادية، ولا يوجد هذا النوع من التخطيط الا حيث يلعب القطاع العام دورا رئيسيا في الاقتصاد القومي ويكون مسؤولاً عن الجانب الأكبر في تنفيذ الاهداف التي تنطوي عليها الخطة وهذا لا يعني ان القطاع الخاص لا مجال له في ظل التخطيط الشامل، اذ من الممكن أن يؤدي هذا القطاع دورا هاما في مجال المنافسة وخاصة في مجال تحفيز المشروعات العامة على زيادة كفاءتها.

2- **التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي :**

(Centralized & Decentralized Planning)

من حيث درجة المركزية في اتخاذ القرارات، يتم التمييز بين نوعين النموذج المركزي والنموذج اللامركزي وفي كلا النموذجين توجد سلطة مركزية تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات او تضمن التنسيق بين القرارات المختلفة والتوفيق بين الموارد والاستخدامات ، فالنموذج اللامركزي يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بالمتغيرات الكلية وتشمل الدخل القومي ، الاستهلاك الكلي ، الاستثمار ، الواردات ، الصادرات ، تحديد مستويات الاجور والعمالة .... الخ . دون الدخول في مكونات كل من هذه الكميات.

بينما النموذج المركزي بالإضافة إلى شموله لمجموعة القرارات السابقة المتعلقة بالكميات الاقتصادية الكلية فانه يقضي بمركزية القرارات المتعلقة بنشاط وحدات الاقتصاد الانتاجية، وفي هذا النظام نجد أن القرارات التخطيطية لا تكتفي بتحديد الكميات الاجمالية وانما تحدد مستوى النشاط لكل قطاع ثم مستوى النشاط لكل وحدة انتاجية داخل القطاع، وتتحدد كفاءة المشروع الانتاجي هنا بنسبة تنفيذ الخطة. وفي الواقع أن التفضيل بين مركزية القرارات او اللامركزية يتوقف على اعتبارات سياسية . تنظيمية ، اجتماعية وكفاءة نظام التخطيط.

فالمركزية : تعني اتخاذ القرارات الاساسية المتعلقة بنمط استخدام الموارد وكيفية التأثير في المتغيرات الاقتصادية المختلفة وبالتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية ، وهذا يعني أن السلطة المركزية للتخطيط هي التي تتوفر لديها الحقائق والصورة العامة للاقتصاد القومي ككل

وهذا مالا يتوفر للمستويات الأخرى، ولاشك أن المركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات تتحدد بعوامل متعددة أهمها درجة النمو الاقتصادي في المجتمع ، ففي المرحلة الأولى للتنمية يكون الاقتصاد الوطني على درجة بسيطة من التنوع حيث تقل عدد المشروعات، ولا تتوفر الكفاءات الفنية والادارية الكافية فان ازدياد درجة المركزية في اتخاذ القرارات يعتبر امرأ مرغوب فيه . لان ذلك يؤدي على الأقل إلى استخدام هذه الكفاءة النادرة أمثل استخدام ممكن،

اما بعد ان ينمو المجتمع ويتوسع وتزداد عدد الوحدات الانتاجية وتتعقد الحياة الاقتصادية وتزداد درجة تنوع الاقتصاد الوطني فأن حجم القرارات التي يتم اتخاذها مركزيا يجب أن يقل حتى لا تمثل المركزية الزائدة عائقا أمام التنفيذ الأمثل للخطة القومية. ويتضح أنه في بعض البلدان النامية يجب أن تزداد درجة المركزية في اتخاذ القرارات نظرا لعدم توفر الخبرات والقدرات الادارية على كافة المستويات القادرة على اتخاذ القرار التخطيطي بل والمؤمنة بعملية التخطيط بصورة عامة، ولا يعني هذا عدم اشتراك الوحدات الانتاجية في صياغة القرارات بل على العكس لضمان واقعية وتناسق الخطة يجب اشراك هذه الوحدات، إلا أن المسائل الجوهرية والاساسية المتعلقة بتحديد الاهداف والاولويات تبقى من اختصاص السلطة المركزية .

3- التخطيط الفردي والتخطيط القومي :

(Individual Planning & National Economic Planning)

التخطيط الفردي : نوع من التخطيط الذي يقتصر على المؤسسات الفردية وخاصة المشروعات الخاصة (private Enterprises) ذات الصبغة الاحتكارية (Monopolies) ويستخدم هذا

النوع من التخطيط كأداة لتحقيق الأهداف الخاصة وضمان التنسيق والترشيد (Rationality) في أطار محدد خاص بالوحدة الانتاجية التي اعدت لها الخطة فقط، وعلى هذا الأساس لا يمكن لهذا النوع من التخطيط ان يحقق الكفاءة والتنسيق والتوازن على مستوى الاقتصاد وانما يمكن أن يحقق ذلك بالنسبة للمشروع الذي أعدت الخطة من اجله.

أما التخطيط الاقتصادي القومي: فتقوم به الدولة وتطبقه على المستوى القومي ولذلك فهو يهدف إلى ضمان التنسيق والانسجام والتوازن على مستوى الاقتصاد القومي ككل . لذلك يمكن اعتبار التخطيط القومي عبارة عن أداة للسياسة الاقتصادية للدولة تعتمد كوسيلة للتدخل في الشؤون الاقتصادية وتوجيهها بما يحقق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

4- التخطيط القومي والتخطيط الإقليمي :

(National & Regional Planning)

يشمل التخطيط القومي جميع الاقاليم والمناطق التي تضمها الدولة اما التخطيط الاقليمي فمن أهدافه تحقيق درجة من التوازن في نمو أقاليم ومحافظات الدولة لأنها غالبا ما تختلف فيما بينها من حيث درجة النمو الاقتصادي وعليه فيتم وضع خطة لأقليم او اقاليم معينة بقصد تحقيق هذا الهدف (كما هو الحال بخطط تنمية محافظات صعيد مصر). وكلا النوعين من التخطيط هام وتربطه بالآخر علاقات وثيقة ومحددة،

وقد نشأت الحاجة للتخطيط الاقليمي لتنمية مناطق معينة في الدولة يرى المسؤولون انها متخلفة عن باقي المناطق وانه لا بد من تنميتها بمعدل اسرع وذلك لتحقيق التوازن في النمو بين اقاليم الدولة المختلفة، لذلك فأن عملية توزيع الدخل القومي بين الأقاليم تتم وفق معايير اقليمية تراها السلطة المركزية التي يجب أن تأخذ في اعتبارها عملية التوفيق بين الجانبين الاقليمي والقومي. ويمكن التخطيط الاقليمي ان يكون جزءا من التخطيط القومي اذا ما كانت الخطة الاقليمية جزءا من خطة قومية، وفي هذه الحالة يعتبر التخطيط الاقليمي صورة من صور لامركزية التخطيط على المستوى الجغرافي ، اي لامركزية اقليمية في وضع وتنفيذ ومتابعة الخطة القومية .

5- الخطط الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل :

تتخذ عملية التخطيط في اقتصاد معين ابعاداً زمنية مختلفة نظرا لوجود عدة اعتبارات، يشكل كل منها إطار زمنيا خاصا، يفرغ في داخله نوع معين من التخطيط وهي كما يلي :

أ) الخطط طويلة الأجل (long – term plans):

تتراوح مدتها في الغالب بين ١٠ – ٢٠ سنة، أن الاسباب التي دفعت الدول بإعداد مثل هذا النوع من الخطط هو أن عملية التغيير الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة تحتاج الى جهود كبيرة وبعد زمني يمتد لأكثر من خمس سنوات، كما أن عملية التنمية تتطلب تبني استراتيجية واضحة وهدف واضح خاصة وان الخطة الاقتصادية غالبا ما تتضمن برنامج من شأنه احداث

تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي وخاصة احداث تغيرات تكنولوجية تؤدي في المدى الطويل إلى رفع مستوى الانتاجية العامة للدولة، فالخطط الطويلة تحدد الاتجاهات العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي.

وينبغي في تلك الخطط أن تعكس اماني ورغبات الجماهير، كذلك يستدعي بناء الخطة الطويلة الأجل حقيقة أن هنالك بعض المشاريع تتجاوز مدة انشاءها فترة الخطة المتوسطة المدى كما أن الاثار المباشرة وغير المباشرة لهذه المشروعات قد تتجاوز البعد الزمني للخطة المتوسطة .. مثال ذلك استصلاح الأراضي، مشاريع توليد الطاقة الكهربائية .. كما أن من الأمور الهامة التي تحتم اللجوء إلى اسلوب التخطيط البعيد المدى هو محاولة الوصول إلى استراتيجية للتصنيع تتناسب مع الاحتياجات القائمة والغايات المستهدفة في المستقبل، اضافة إلى أن هذا النوع من التخطيط يسمح باختيار السياسات البديلة ليحقق هدف معين.

ومن أمثلة الخطة الطويلة تلك الخطة التي وضعت من قبل الاتحاد السوفيتي للفترة 1960 – 1980 والتي هدفت إلى وضع اسس لتحويل المجتمع من الاشتراكية إلى مجتمع شيوعي، والوصول إلى أعلى انتاجية في العالم وضمان أعلى مستوى للمعيشة ... الخ، كما اعدت بولندا خطة طويلة للفترة 961 – ١٩٧٠ تهدف إلى رفع مستوى الاستهلاك في بولندا إلى المستوى الذي كان سائدا في المانيا الغربية .

ويجري عادة التفريق بين نوعين من هذه الخطط النوع الأول فهو المسمى (Long Term planning) ، ويتعلق بالخطة طويلة الأجل لقطاع بعينه دون غيره من القطاعات. اما

النوع الثاني المسمى (perspective planning) فيتعلق بالخطة طويلة الأجل التي تشمل كل القطاعات وهو ما يقصد عادة بتعبير الخطة طويلة الأجل ، ولما كان التخطيط طويل الأجل يتضمن في الواقع (نماذج نمو طويلة الأجل تحتوي فقط على عدد قليل من الأهداف، فان هذا النوع من التخطيط لا يشتمل على اية تفاصيل أو حسابات مطولة، بل يشتمل فقط على العموميات . ومن أهم السمات التي تميز الخطة الطويلة الأجل هي العمومية فهي لا تهتم بالتفاصيل التي تهتم بها الخطط المتوسطة او القصيرة، فهي تحوي اتجاهات ومؤشرات عامة لمجرى سير المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد، كما تتضمن تحديد العلاقات الاساسية ومعدلات النمو المستهدفة

ب) الخطة متوسطة الأجل (Medium –Term Plan) :

وهي خطط يتراوح بعدها الزمني بين خمس إلى سبع سنوات وتمثل هذه الخطط النمط السائد في معظم البلدان التي اعتمدت اسلوب التخطيط، وترتبط الخطة المتوسطة بالخطة الطويلة عن طريق الإطار العام المرسوم من قبل الخطة الطويلة وتعتبر الخطط المتوسطة بمثابة أداة رئيسية لتحقيق أهداف التخطيط الطويل وتمثل سلاسل متصلة الحلقات تؤدي إلى أهداف التخطيط الطويل الأمد.

وتتضمن الخطة المتوسطة الاجل مجالات نمو الدخل والانتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة بل ولفروع هذه القطاعات، وتحديد التركيب السلعي للإنتاج كما تتضمن خطة للقوى العاملة والانتاجية وكذلك خططا لكافة المتغيرات الاخرى على المستوى القومي كخطة الاستهلاك وهيكل الصادرات ومعدلات نمو الاحتياجات من الواردات وتمثل خطة الاستثمار مركز الصدارة في هذه الخطة. بل أن

كثيرا من الدول النامية تكاد جهودها التخطيطية تقتصر على هذا الجانب المحدود ، سواء في شكل برنامج يقتصر على عدد محدود من المشروعات الرئيسية ذات الأهمية البارزة أو برامج قطاعية تضم المشروعات اللازمة لتنميتها مع بيان صلاتها بأهداف نمو عامة .

جـ) الخطة قصيرة الأجل (short– Term Plan) :

وهي خطط يتراوح بعدها الزمني سنة وتسمي عادة بالخطة التنفيذية، وتعتبر الوسيلة التنفيذية للخطة متوسطة الأجل، حيث يتم بموجبها تقسيم الأهداف التي تتضمنها الخطة متوسطة الأجل إلي أهداف سنوية، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة متوسطة الأجل، ونفس الشئ بالنسبة للخطة متوسطة الأجل التي تعد كذلك وسيلة تنفيذية للخطة طويلة الأجل، حيث حيث يتم بموجبها تقسيم الأهداف التي تتضمنها الخطة طويلة الأجل إلي أهداف متوسطة الأجل، مجموعها في الواقع هو هدف الخطة طويلة الأجل (فتعتبر الاستثمارات علي وجه الخصوص– نظراً لأهميتها– بالخطة المتوسطة في مجموعها وسيلة لتنفيذ أهداف الخطة طويلة الأجل).

وتتضح أهمية المدي القصير لأنه ملاصق لمراحل اتخاذ القرار– خاصة القرارات التنفيذية والإدارية– التي تخص النشاط الجاري بالوحدات الاقتصادية المختلفة، حيث الدورة الكاملة لمعظم الأنشطة هي سنة، وهي تمثل فترة زمنية كافية ومتكاملة من حيث تكرر المواسم الطبيعية جميعا وما يرتبط بهذه المواسم من حدوث دورة كاملة، كذلك تتسم الخطة قصيرة الأجل بمرونة كافية نسبيا لمواجهة التغيرات الطارئة واجراء التعديلات المطلوبة، كما تتضمن تفاصيل دقيقة سواء

للوسائل أو الأدوات أو الأهداف التي يعتمدها المخطط لتحقيق أهداف الخطة قصيرة الأجل. وبالتالي، يدرك المخطط في ضوء الخطة قصيرة الأجل (سنة)، أن أغلب أدوات السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، سعرية، تجارية) هي بطبيعتها أدوات للسياسات قصيرة الأجل حتي ولو نتج عنها قدر غير قليل من الاستمرارية.

6- التخطيط المادي والتخطيط المالي:

يشير التخطيط المادي الي القرارات المتعلقة بتنظيم وتعبئة واستخدام الموارد الحقيقية (مثل الموارد الطبيعية، الالات والمعدات، المواد نصف المصنعة، القوي العاملة) اللازمة لعملية الانتاج. ويتم هذا النوع من التخطيط علي مستوي الاقتصاد القومي ككل أو علي مستوي المشاريع. ويتطلب من المخطط معرفته المسبقة عن الموارد الحقيقية اللازمة لتنفيذ الخطة تجنبا للعقبات اثناء التنفيذ. أما التخطيط المالي يشير الي تنظيم الموارد المالية اللازمة لسد احتياجات التنمية.

ويطبق هذين النوعين من التخطيط في كلا النظامين الاشتراكي والرأسمالي. وعند وضع الخطة الاقتصادية يجب دمج التخطيط المادي والمالي كضرورة من أساسيات التخطيط السليم. حيث تبرز أهمية التخطيط المادي من كونه يسعي لتحديد الكميات المتوقع انتاجها من السلع والخدمات في كل فرع من فروع النشاط الاقتصادي واوجه استخدامها بالإضافة الي الكميات المعدة للاستهلاك المباشر والتصدير. في حين يهدف التخطيط المالي الي توفير الأرصدة النقدية اللازمة لتمويل المستلزمات المادية اللازمة للانتاج. لذا يجب من تحقيق توازن سليم بين هذين النوعين

من التخطيط لأنهما وجهان لعملة واحدة، حيث يجب أن يسيرا معا زمنياً وكمياً، فلا يمكن للعملية الانتاجية أن تتم في حالة الاعتماد علي أحدهما دون الأخر. وبالتالي، لا يمكن اعطاء الأولوية لأحدهما علي حساب الأخر سواء من ناحية الأهمية أو من الناحية الزمنية.

وبوجه عام، عند وضع اي خطة اقتصادية فهناك اربعة اساسيات يجب الأخذ بها كمنهج لإعداد الخطة بشكل سليم وهي كما يلي :

لا

1) تقدير الامكانيات القومية
2) تحديد الأهداف في ضوء الامكانيات القومية
3) تحديد وسائل تحقيق الأهداف
4) تحديد الاطار الزمني للخطة

سابعاً: التجارب التخطيطية:

(أ) التخطيط الاقتصادي الاشتراكي:

بدأ التخطيط الاشتراكي بعد انتصار الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وتطورت هذه التجربة التخطيطية في إطار سعي الاتحاد السوفييتي لتحقيق التصنيع. ولقد اعتمد الاتحاد السوفييتي في المراحل الأولى للتخطيط على نظام التخطيط المركزي لتوجيه النشاط الاقتصادي. وقد واجهت هذه السياسة الإخفاق التام في ظل الحرب الأهلية. مما اضطر لينين إلى اعتماد سياسة اقتصادية جديدة شجعت عمل المنشآت الخاصة الصغيرة. وبعد ذلك، تم الشروع باعتماد فكرة الخطط

الخمسية ابتداءً من الخطة الخمسية الأولى 1928-1932 التي أعطت الأولوية لإقامة الصناعة الثقيلة وتطويرها وخصصت لذلك الجزء الأكبر من الاستثمارات.

وقد تم تنفيذ الخطط الخمسية بواسطة هيئة تخطيط الدولة (غوسبلان)، وهو الجهاز المسؤول عن إعداد الخطط ومتابعة تغييرها. وفي ظل هذا نهج الخطط الخمسية، تمكنت السلطة السياسية من فرض رقابتها الشديدة على تعبئة الموارد واستخدامها ووضع الأولويات التخطيطية موضع التنفيذ ولاسيما ما يتعلق منها بتطوير فروع الصناعة الثقيلة على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية، مما ساعدها علي إنجاح فكرة التخطيط المركزي المتشدد.

ولقد ركزت هيئة تخطيط الدولة على ترجمة الأهداف المقرّة سياسياً إلى مجموعة مترابطة من الأهداف التخطيطية، مما استلزم وجوب تأمين التوافق الدائم بين الإنتاج والاستهلاك، بين انتاج البضائع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية، وأولي قطاع التجارة الخارجية اهتماماً خاصاً لتأمين احتياجات البلاد من البضائع والسلع اللازمة بوساطة الاستيراد. وقد استلزم ذلك إعداد مجموعات كبيرة من الموازين السلعية والمادية لتأمين التوازن لجميع السلع الرئيسية. كما تطلبّ ذلك أيضاً إجراء المراجعة المتواصلة لكل مراحل الخطة وأجزائها لتحقيق التوازن العام والخاص بصورة دائمة. مثل هذه المهمة كانت معقدة للغاية في ظل المركزية الشديدة وما تقتضيه من ضرورة متابعة أعداد هائلة من التعليمات والتوجيهات التي تحدد عمل آلاف المشروعات فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والنقل وغير ذلك.

وحدثت بعض محاولات إصلاح النظام التخطيطي اعتباراً من أواسط الخمسينات لصالح إعطاء دور أكبر للهيئات المحلية والمناطق والجمهوريات. كما جرت محاولات أخرى في نهاية الستينات لتطوير النظام التخطيطي وإيجاد الخيار والحل الأفضل بين مجموعة من البدائل باستخدام الحاسبات الالكترونية المطورة وتقنيات البرمجة، كما جرى البحث عن معايير جديدة تستهدف تقليص المركزية الشديدة المتجذرة منذ عهد ستالين، والاستفادة من عامل الربح وجعل الأسعار تعكس إلى حد ما العرض والطلب والتكلفة البديلة إلا أن كل ذلك لم يغير بصورة محسوسة من طبيعة النظام التخطيطي، وتلا ذلك رفض القيادة السوفييتية خلال المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إحداث تغييرات أساسية في نظام التخطيط المركزي.

وكان التخطيط في الدول الاشتراكية الأخرى تقليداً للنموذج السوفييتي بصورة عامة عدا بعض الحالات. ففي بولونيا جرى حديث عن ضرورة إجراء إصلاحات جذرية، وإقامة نوع من السوق الاشتراكية المرنة نسبياً واستمرار الملكية الخاصة في الزراعة. وفي تشيكوسلوفاكية جرت حملة للإصلاح وتقليص المركزية ومحاولة إقامة أشكال لسوق اشتراكية مشابهة للسوق اليوغسلافية، ولكنها أحبطت بعد التدخل السوفييتي عام 1968. وفي يوغسلافية طور الشيوعيون اليوغسلافيون مفهومهم الخاص للتخطيط الاشتراكي، وتحولت المشروعات الحكومية لتدار من مجالس العمال التي صارت مسؤولة عن إقرار البرامج الانتاجية الخاصة وتحديد مستويات الأسعار، ومع ذلك كان للأجهزة المركزية أثر مهم في التأثير ومراقبة النشاط الاقتصادي من خلال تنظيم عرض النقد والودائع المصرفية واستخدام النظام الضريبي.

وخلاصة القول إنه مع الانتقادات الشديدة والعديدة للنموذج السوفييتي في التخطيط المركزي الإلزامي، استطاع هذا النموذج تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي في الخطط الخمسية الأولى مقارنة مع الدول الرأسمالية، وتجنب حالات التضخم النقدي التي كانت تفتك باقتصادات الرأسمالية والنتائج السلبية للأزمات الاقتصادية الدورية، ومنها الأزمة الكبيرة 1929-1932. كما كان هذا النظام أكثر قدرة على تخطيط الاستثمار لصالح الصناعات الأساسية وفروع الصناعة الثقيلة لتحقيق أهداف التصنيع السوفييتي الثقيل. من جهة أخرى يرى بعضهم أن هذا النظام قد عجز في كثير من الأحيان عن مواكبة الإصلاحات الحديثة والتطوير إلا أنه لقي قابلية لدى العديد من البلدان النامية التي تناضل لتطوير مجتمعاتها.

(ب) التخطيط في النظام الرأسمالي:

لقد استندت المحاولات الأولى للتخطيط إلى إقامة التوازنات الاقتصادية والمالية بتحديد أحجام الموارد الاقتصادية المتوقع أن تكون متاحة ومقارنتها بالكميات التي ستحتاج إليها الخطة. وأهم هذه التوازنات تركزت على العرض والطلب من السلع والخدمات والتوازن بالنسبة للادخار وقوة العمل ومسألة القطاع الأجنبي. وما من شك أن اعتماد مثل هذا النهج في التخطيط يلاقي الكثير من الصعوبات بسبب الأوجه العديدة واللامتناهية للعلاقات بين القطاعات المختلفة، وخاصة أن أي تعديلات لمجموعة من الموازين يستوجب إجراء تعديلاته في مجموعات الموازين الأخرى. إضافة إلى أن هذا الأسلوب من التخطيط قد يقلل الاهتمام بجانب آخر أكثر ارتباطاً بعملية صنع القرار الاقتصادي، وهو الحاجة إلى الاختيار بين البدائل المختلفة، ولكل منها خصوصياته.

أما الأسلوب الآخر الذي حل محل أسلوب الموازين بدرجة أو بأخرى فقد اعتمد على النموذج الرياضي ودراسات تحليل التكلفة / المنفعة cost–benefit analysis. هذا النموذج الذي يتكون من سلسلة من المعادلات الرياضية التي توصف عمل الاقتصاد الوطني وهيكليته، يمكن من التعاطي مع مجموعات مختلفة من الأهداف بطريقة إدخال قيم هذه الأهداف في الكمبيوتر. وإن تحليل نموذج التكلفة /المنفعة المعرف أحياناً بنظام تخطيط الموازنة وبرمجتها يمثل جهداً إيجابياً لتطوير الإنفاق الحكومي.

وخلاصة القول، إن التخطيط والبرمجة الرأسمالية يتركان هامشاً كبيراً للمبادرة الخاصة للمستهلكين والمنتجين ولا يقيدان من إمكانية اعتماد أدوات السياسة الاقتصادية والمالية مما يوفر للخطة مساحة واسعة من المرونة. كما أن اتباع نهج إقامة التوازنات الاقتصادية والمالية (أسلوب الموازين) أو نهج تحليل التكلفة / المنفعة (نظام تخطيط الموازنة) مثلا أهم مستجدات التخطيط في الدول الرأسمالية.

(جـ) التخطيط في الدول النامية:

ما إن حصلت الدول النامية على استقلالها السياسي حتى شرعت في إدخال أسلوب التخطيط الاقتصادي، واعتمدت غالبيتها على نظام الخطط الخمسية التي كانت محاولات لتطوير عملية التنمية من خلال ثلاثة مداخل:

1- العمل على زيادة الحجم الكلي للاستثمار.
2- توجيه بعض الاستثمارات لإزالة الاختناقات في نطاق الإنتاج بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الرئيسية.
3- العمل على تأمين مستوى جيد للتنسيق والتوافق بين الأجزاء المختلفة للخطة.

وبدأت هذه الدول النامية عملها التخطيطي ببرامج وخطط مبسطة تتضمن قائمة بمشروعات مطروحة من الإدارات الحكومية المختلفة دون مراعاة لشروط التكامل فيما بينها. ومع ذلك فقد كان بالإمكان لهذا المستوى من التخطيط أن يحقق كثير من الفوائد، ويقلص من الاختناقات إذا تم اختيار وتصميم المشروعات بصورة صحيحة وأكثر ملاءمة، وكانت المشكلة الدائمة في أن إدراج هذه المشروعات كان يتم في كثير من الأحيان دون دراسة وافية أو تقييم موضوعي لتكاليفها ومنافعها، إلى جانب أن ضعف التنسيق فيما بينها زاد نسبة الهدر وقلص ترتيب الأولويات.

واعتمدت هذه البرامج الاستثمارية في تنفيذها على الموازنة السنوية في التخطيط، وحاولت بعض الدول الانتقال بالتخطيط إلى مرحلة التخطيط الشامل الذي يضم نشاط القطاعين العام والخاص، ويجمع بين النشاط الاقتصادي الكلي ومستوى المكونات التفصيلية للمتغيرات الإجمالية، كما يمثل نوعاً من عدم الثقة في دور آلية السوق لتحقيق التنمية، ويعبر عن رغبة الدولة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والسيطرة على النشاط الاستثماري والتجارة الخارجية إضافة إلى قيامها بعملية الدفعة القوية التي تستطيع من خلالها إقامة مجموعة من المشروعات المتكاملة اقتصادياً وتقنياً.

(د) التخطيط في مصر :

لقد تطلب تطوير العملية التخطيطية في مصر السير في محورين، وسوف يتم استعراض بعض من أهم ملامح كل منهما، فيما يلي:

المحور الأول: يأخذ في الاعتبار التطورات التي حدثت في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، التي صاحبت مسيرة التنمية في مصر، ويقوم هذا المحور على تبني أسلوب جديد للتخطيط القومي يقوم على أساس مشاركة جميع الأطراف المعنية في مصر، التي تتأثر أو تؤثر فيها عملية التنمية الاقتصادية. وهذا يتضمن مؤسسات الدولة، القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، في كل مراحل العملية التخطيطية بدءاً بتحديد الأهداف وترتيب الأولويات، مروراً بالتنفيذ والاتهاء بمرحلة المتابعة . وقد أطلق على هذا الأسلوب " التخطيط بالمشاركة " .

- **مفهوم التخطيط بالمشاركة:**

يزداد دور الدولة صعوبة كلما زاد الاتجاه نحو التحول إلى الاقتصاد الحر والبعد عن الاقتصاد الموجه. ولعل التحول إلى اقتصاد أكثر انفتاحاً وما صاحبه من تحول الدولة للاعتماد على اقتصاديات السوق وتبنيها لفكرة الخصخصة ، كان له أثره في تنامي القطاع الخاص وظهور دوره كشريك فاعل في تنفيذ خطط التنمية جنباً إلى جنب مع الدولة والمنظمات الأهلية الأخرى. وبات هذا يتطلب من الدولة تبني صياغة جديدة لمفهوم تخطيط وإدارة الاقتصاد القومي ، يقوم على دمج وتنسيق وتحفيز شركائها في عملية التنمية على القيام بأدوارهم، من خلال منظومة عمل

جديدة تتكامل فيها جهود الدولة مع جهود القطاع الخاص ، في تحقيق أهداف التنمية أو ما يطلق عليه "شركاء التنمية".

كما يتطلب من الدولة إعادة النظر في نظم العمل داخل مؤسساتها وتفعيل دور أجهزة التخطيط فيها، من أجل مواكبة المتغيرات المختلفة، بما يكفل تحقيق المرونة الكافية وتوطيد العلاقة بين الحكومة وشركائها الجدد، لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية. لذلك سعت وزارة التخطيط إلى تشكيل مجلس استشاري ممثل في "لجنة التخطيط بالمشاركة" والتي تضم في عضويتها نخبة من المستثمرين، ورؤسا ء جمعيات رجال الأعمال، وعدد اً من الشخصيات العامة، والمنظمات غير الحكومية، وأهل الرأي والخبرة، وممثلي الجهات الأكاديمية والبحثية المختلفة وذلك للمساعدة في القيام بذلك.

وجديز بالذكر، إن التحول إلى آليات السوق لا يعني بالضرورة غياب دور الدولة في النشاط الاقتصادي وإعطاء القيادة المطلقة للقطاع الخاص، وإنما يعنى حدوث تغيير في مضمون هذا الدور وفى مناهج وأساليب التخطيط . لذلك يتطلب الأمر تقديم طرح جديد لدور الحكومة؛ يتناسب مع طبيعة ما ترغب الدولة في تحقيقه من أهد اف، وتقديم أسلوب جديد لإدارة خطط التنمية تقوم فيه الحكومة بدور الشريك المشرف ، بما يضمن كفاءة الأداء الاقتصادي والارتفاع بمعدلات النمو، ويعمل في نفس الوقت على تحقيق البعد الاجتماعي للخطة، والذي سوف يظل دائما دوراً أصيلاً للدولة.

وبالتالي، أصبح من الضروري استيعاب مفهوم " دور الشريك المشرف"، حيث من أهم أسباب نجاح فكر التخطيط بالمشاركة يكمن أولا في تفهم الدولة لدورها الجديد في ظل اقتصاد أصبحت تلعب فيه الدولة دور الشريك ، الذي يدخل في تحالف مع مجموعة من الشركاء (قطاع خاص ومنظمات المجتمع المدني)، لتنفيذ أهداف معينة، يستدعي تنفيذها الاعتماد على مجمو عة الشركاء وتنسيق الأدوار معها. ودور المشرف وهو المنوط به توجيه جهده إلى وضع الأطر والسياسات العامة والتي من خلالها يندرج دور باقي الشركاء، بما يؤدى في النهاية إلى تحقيق أهدف ا • تمع وتحقيق التوازن بين كافة طبقاته. بدون هذه الرؤية الجديدة لدور الدولة، فإنه يصبح من الصعب تحقيق أهداف فكرة المشاركة ، لان هذه الرؤية هي التي توفر المناخ المطلوب ، الذي من خلاله يمكن تحفيز باقي الشركاء وحثهم على القيام بأدوارهم.

<u>المحور الثاني:</u> يقوم على أخذ البعد المكاني في الاعتبار والتحول من التخطيط القطاعي إلى التخطيط القطاعي/ المكاني أو التخطيط الإقليمي .

- **<u>التخطيط الإقليمي:</u> أسباب التحول إلى التخطيط الإقليمي:**

لم يحظ الاهتمام بالبعد المكاني في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة بنفس الاهتمام الذي حظي به البعد الزمني والبعد القطاعي للخطة. وقد أثر ذلك في ظهور مشكلة على درجة كبيرة من الخطورة ، والمتمثلة بمشكلة الفوارق الإقليمية أو الفوارق بين المحافظات. حيث نجد بعض الأقاليم أو بعض المحافظات أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من سائر الأقاليم والمحافظات الأخرى.

فعلي سبيل المثال، يشير تقرير للبنك الدولي ففي الفترة الممتدة من 95/94 إلى 99/2000 حققت أربع محافظات هي القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد والسويس أعلى معدلات نمو، بينما حققت محافظات الدلتا معدلات نمو متوسطة، فاقت بكثير معدلات النمو في محافظات الصعيد ، كما بلغ معدل النمو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي 8.9٪ سنوياً في المدن (المناطق الحضرية)، ولم تتعد هذه النسبة 0.5 ٪ سنوياً في صعيد مصر، بينما بلغت نسبة النمو في الوجه البحري حوالي 5 ٪ في السنة.

ولقد ترتب على وجود هذه الفوارق تحول الأقاليم أو المحافظات المتقدمة إلى مناطق جذب تتجه إليها رؤوس الأموال والأيدي العاملة والسكان، نظراً لتوافر الخدمات الرئيسية المختلفة وارتفاع مستوى الأجور وتوافر فرص العمل والأسواق وغيرها من العوامل التي تساعد على جذب الأنشطة الاقتصادية ، في الوقت الذي تحولت فيه الأقاليم الأقل تطوراً إلى مناطق طرد، تنزح منها رؤوس الأموال والأيدي العاملة إلى الأقاليم الأكثر تقدما

كما ترتب على استمرار تركز الأنشطة في المحافظات والمدن الرئيسية مثل القاهرة والإسكندرية تزايد حدة المشاكل والفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات من جهة، وبينها وبين المناطق الحضرية والمناطق الريفية من جهة أخرى. وكان من نتيجة ذلك أن اتجه سكان المناطق الريفية والمدن الصغيرة إلى الهجرة بحثاً عن مستوى معيشي أفضل.

ومما زاد من تفاقم هذه المشكلة أن حركة الهجرة قد اتجهت إلى عدد قليل من المدن مثل العاصمة والموانئ وبعض المدن الرئيسية، محدثة بذلك مشاكل جمة لتلك المدن ، من مشاكل الازدحام وزيادة الكثافة السكانية ، إلى تلوث البيئة وتكدس وسائل النقل والمواصلات ، ومشاكل الإسكان والعشوائيات، والتعدي على الأراضي الزراعية وتآكل المساحات الخضراء، وارتفاع معدلات البطالة. هذا فضلا عن انخفاض مستوى الخدمات التعليمية والصحية المقدمة ، وتدهور البنية الأساسية.

لذلك اتجه التفكير إلى ضرورة الأخذ في الاعتبار البعد المكاني لتوطين الأنشطة ، مع البعد القطاعي لخطط التنمية لتكوين بعدٍ أكثر شمولية وهو البعد الإقليمي. ويهدف هذا البعد الإقليمي إلى تحقيق عدد من الأهداف منها : تحقيق النمو المتوازن بين المحافظات المختلفة داخل الجمهورية، والنهوض بالأقاليم المختلفة وتخصيص مزيد من الاستثمارات لها، والسيطرة في عملية نمو المدن، ووقف الهجرة من الريف إلى الحضر ، عن طريق زيادة العناية بهذه المناطق وتقليل الفوارق بينها وبين الحضر.

هذا وقد تضمنت "الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2002-2007" قسماً خاصاً بالتنمية المكانية. يوضح الأقاليم الاقتصادية الحالية:

1- إقليم قناة السويس وسيناء: يتكون من محافظات بورسعيد، الإسماعيلية، السويس، شمال سيناء، وجنوب سيناء.

2- إقليم جنوب الوادي: ويتكون من محافظات أسيوط، سوهاج، قنا، أسوان والوادي الجديد والبحر الأحمر، ومدينة الأقصر.

3- إقليم القاهرة الكبرى: ويتكون من محافظات القاهرة، الجيزة، القليوبية.

4- إقليم وسط وشرق الدلتا: ويتكون من محافظات المنوفية، كفر الشيخ،دمياط، الدقهلية، والشرقية.

5- إقليم الإسكندرية: ويتكون من محافظات الإسكندرية، البحيرة، ومطروح.

6- إقليم شمال الصعيد: ويتكون من محافظات الفيوم، بنى سويف، والمنيا.

وقد ظهر مؤخرا رأي ينادي بتعميق مفهوم التخطيط ا لإقليمي، وذلك بإعادة النظر في التقسيم ا لإداري للمحافظات، التي تعتبر النواة الأولى للأقاليم الاقتصادية ، وإعادة النظر في حدود المحافظات الجغرافية بحيث تشكل كل محافظة كياناً اقتصادياً، له مقوماته المكانية والصحراوية والزراعية والبحرية وموارده الطبيعية ، ويصبح بمقدور السكان التحرك عرضياً في تنمية مكانية، كلما كانت الموارد الطبيعية والاقتصادية متوفرة لحركتهم . ثم تكون هذه المحافظات بعد ذلك كياناً إقليمياً مستقلا، له كل مقومات الاقليم المتوازن مع الأقاليم الأخرى سكانياً وإقتصادياً . وتصبح هذه الأقاليم الاقتصادية كيانات جاذبة للأنشطة الاقتصادية، كل على قدر نجاحه في استخدام موارده الطبيعية وقدرته على جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال (وهو ما حدث بالفعل في الآونة الأخيرة).

- **متطلبات وأسس تطوير تخطيط التنمية في مصر:**

تبرز ضرورة تدعيم عملية التخطيط وتطوير أساليبه في المرحلة الراهنة للتنمية في مصر، لعدة اعتبارات:

1- لعب التخطيط دوراً هاما في ضبط إيقاع التحول الاقتصادي في الانفتاح الاستهلاكي إلى إعادة تأهيل وتطوير البنية الأساسية للمجتمع، وتكثيف التراكم الاستثماري من خلال العودة إلى نظام الخطط الخمسية المتصلة.

2- في الوقت الذي تتطلع فيه مصر إلى الانطلاق في معراج النمو الاقتصادي السريع، تبدو الضرورة ملحة للحفاظ على "الاستقرار" الاقتصادي، وضمان التوازن الداخلي والخارجي على حد سواء.

- **ضخامة التحديات التي تواجه التخطيط للتنمية في مصر:**

إن استراتيجية التنمية الشاملة يلزم أن تقوم على:

1- الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي إلى ما يزيد على 7٪ سنويا.

2- المشاركة في الانتفاع بعوائد التنمية لكافة فئات المجتمع، من خلال تقوية قاعدة رأس المال البشري خلق فرص عمل، وكذلك توزيع فرص التنمية على محافظات مصر المختلفة.

3- تعدد وضخامة المشروعات القومية الكبرى التي تتطلب إستثمارات هائلة.

4- **تفرض العولمة تحديات مضاعفة على الاقتصاد المصري، الذي يتعرض للمنافسة الشديدة، بينما تتزايد الفرص المتاحة لجذب رؤوس الأموال والتقنيات الأجنبية.**

5- **التخطيط لتنمية العنصر البشري. حيث:**

من أهم عناصر التخطيط للتنمية تنمية العنصر البشري، حيث يؤكد مصطلح التنمية البشرية على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية هي العملية التي تركز علي الانسان وتسعي لتطوير مهاراته وقدراته ليصل بمجهوده إلي مستوي معيشي أفضل أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

أسئلة الفصل الأول

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- في نظام السوق ينتج المجتمع السلع والخدمات التي يفضلها المجتمع

2- لحل المشكلة الاقتصادية يستوجب على المجتمع أن يجيب على أربعة أسئلة

3- يمكن الفصل بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي قطعياً

4- يحتاج الأسلوب التلقائي في التنمية الي وقت فهو ليس سريع

5- عرفت الحضارات القديمة الأزمات الاقتصادية وتمكنت من تطبيق التخطيط الاقتصادي لعلاج تلك الأزمات

6- التخطيط غاية في حد ذاته

7- يعتبر التخطيط الاقتصادي أحدث منهج فني لاختزال الأبعاد الزمنية للنمو الاقتصادي التلقائي

8- تعدد الأهداف من أبرز المشاكل التي تواجه عملية التخطيط

9- التنبؤ يسبق العملية التخطيطية لأنه يساعد المخططين وواضعي السياسة في تحديد المتغيرات المستقلة

10- أن تدخل الدولة يعتبر شرطا أساسيا لقيام التخطيط الشامل من خلال سيطرة الدولة على كافة وسائل الانتاج.

11- يقوم التخطيط الشامل على اساس تخطيط قطاعات معينة يكون لها اهمية خاصة على المستوى القومي

12- تتراوح مدة الخطة متوسطة الأجل في الغالب بين ١٠ - ٢٠ سنة

الفصل الثاني

إعداد الخطة الاقتصادية

أولا : تعريف خطة التنمية القومية :

بانها مجموعة من القرارات التي تتخذ لغرض تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة وتقسم قرارات التخطيط (وهي القرارات التي تضمن في كل خطة تنمية قومية) إلى أربعة أنواع رئيسية من القرارات تبعا للنشاط الذي تتحكم فيه وهي كما يلي :

1) **القرارات المالية : وتشمل مجموعة القرارات التي تنظم التدفقات التي تنشأ عن المعاملات الداخلية والمدفوعات التمويلية وتداول الاصول المالية (مثال ذلك السياسة المالية ، السياسة النقدية ، سياسة النقد الأجنبي ، سياسة الأجور وسياسة الاسعار).**
2) **قرارات الاستثمار: وتشمل مجموعة القرارات التي توزع المواد المتاحة للاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة التي تمارس النشاط الاقتصادي و بين فروع القطاع الواحد .**
3) **قرارات الانتاج : وتشمل مجموعة القرارات التي تنظم العمليات الانتاجية التي تقوم بها الوحدات التي تمارس النشاط الانتاجي .**
4) **القرارات الاستهلاكية : وتشمل مجموعة القرارات التي تحدد كمية وانواع السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد في الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي) في المجتمع الاشتراكي .**

ويتم التوصل إلى القرارات المذكورة أعلاه عند وضع الاطار الاولي للخطة من قبل جهة مركزية وتتم مناقشتها مع الجهات المعينة في ضوء الموارد والامكانيات المتوفرة ، أن اتساع مساحة هذه القرارات واهمية تحقيق الاتساق فيها بينها يتطلب وضعها من قبل الدولة في خطة واحدة تضمن تحقيق الموازنة بينها (تبعا لطبيعة الاقتصاد وحالة تقدمه) عن طريق ما يعرف باسم خطة التنمية .

ثانيا: أساسيات وضع الخطة :

عند وضع أي خطة اقتصادية فهناك اربعة اساسيات يجب الأخذ بها كمنهاج لإعداد الخطة وهي كما يلي :

1) تقدير الامكانيات القومية :

عند التفكير بوضع الخطة الاقتصادية فلا بد من القيام بتقدير دقيق للإمكانات القومية التي تتمثل في كل ما يتاح من موارد في المجتمع والمقصود بالإمكانات القومية هو ما متوفر من موارد مادية وبشرية ومالية سواء من داخل المجتمع أو من خارجه ويدخل في تقدير الامكانيات القومية القوى العاملة المواد الأولية . رؤوس الأموال و المستلزمات الفنية الأخرى للخطة الخ . ويتم ذلك عن طريق ما يدعى بالحسابات القومية.

2) تحديد الأهداف في ضوء الامكانيات القومية :

عندما يتم تقدير الامكانيات القومية في القطر تبدأ مرحلة تحديد الأهداف القومية. وهذا يقتضي دراسة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد القومي حيث تكون أهداف الخطة تعبير عن وسائل

علاج هذه المشكلات وتختلف هذه المشكلات من نظام اقتصادي لأخر ومن مجتمع لأخر اذ أن مشاكل الاقتصاديات الرأسمالية تختلف عن مشاكل الاقتصاديات الاشتراكية ومشاكل الأقطار المتقدمة تختلف عن مشاكل الأقطار النامية والمتخلفة .. الخ ..

وينبغي أن يراعى في تحديد الأهداف أن تتوافق مع ما يتاح من موارد فلا يوضع من الأهداف ما يحتاج إلى امكانات اكبر من الامكانات المتاحة كما ويجب أن توضع الأهداف بطريقة واضحة ودقيقة وان تكون قليلة بقدر الامكان . لقد استخدمت الدول الغربية ما يعرف ب (التخطيط ذو الهدف الواحد) ففي الولايات المتحدة كان الهدف هو زيادة الدخل القومي ، وفي المملكة المتحدة تحقيق التوظيف الكامل. أما في أمريكا اللاتينية فهو التصنيع السريع . أما في الدول المتخلفة فيجب أن تكون الأهداف متعددة مع عدم المغالاة في عددها لأنها تؤدي إلى حدوث اضطراب في اقتصاد تلك الدول . كما ينبغي أن يتبع نظام الأولوية في اختيار الأهداف وبالأخص عند تعارض الأهداف ، لذلك يرى بعض الاقتصاديين أن الخطة السليمة يجب أن تتضمن استراتيجية التقدم الاقتصادي ، والمقصود بها الفصل بين الأهداف الاستراتيجية وتمييزها عن الأهداف الاقل أهمية .

إن مهمة تحديد الأهداف هو من مسؤولية السلطة السياسية العليا ولا تستطيع أي هيئة أخرى أن تتخذ قرار نهائي فيما يتعلق بتحديد أهداف المقبلة ، والسبب في ذلك يعود إلى أن أهداف الخطة هي ذات طبيعة بالدرجة الأولى ومن ثم فالقرار المتخذ بشأنها هو قرار سياسى مثال ذلك أن تحديد معدل مرتفع لنمو الدخل القومي في الفترة المقبلة يتطلب تحديد معدل مرتفع للاستثمار ومن ثم

تخفيض المعدل الاستهلاك ، وهذا القرار هو قرار سياسي لا تستطيع اية جهة او هيئة أن تتخذه سوى السلطة السياسية العليا .

وقد يحصل تعارض في الأهداف مما يحتم على السلطة السياسية الاستعانة بهيئة التخطيط التي تتولى مسؤولية تحديد أولويتها عن طريق اعطاء اوزان نسبية لها. فلا يمكن مثلا الوصول إلى أعلى معدل النمو الدخل القومي واعلى مستوى للاستهلاك أو رفع معدل النمو وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات ، فارتفاع الاستثمار قد يؤدي إلى الارتفاع في الواردات مما يؤدي إلى زيادة حجم العجز في ميزان المدفوعات . ولهذا السبب يجب على السلطة اعطاء أولويات تحقيق الأهداف في حدود الموارد المتاحة.

3) تحديد وسائل تحقيق الأهداف :

بعد تحديد المخططين للإمكانات القومية خلال فترة الخطة وحدود الأهداف القومية فلابد من اختيار انسب الوسائل وافضلها لتحقيق تلك الأهداف ويطلق على ذلك مصطلح الاختيار الاقتصادي وتتمثل عملية الاختيار الاقتصادي في مرحلتين:

أ- تحديد أنواع السلع التي يجب انتاجها .

ب- تحديد الكميات المنتجة منها .

وتتطلب عملية الاختيار الاقتصادي عندئذ تحديد كمية السلع اللازمة لإشباع الحاجات ومستلزمات العملية الانتاجية اللازمة " المستلزمات البشرية والمادية والمالية اللازمة لكل فرع من فروع

الانتاج " . وتبدأ عملية الاختبار الاقتصادي بوضع قائمة بالمشاريع المختلفة التي ينوي القيام بها لتحقيق الأهداف القومية على أن يراعى في ذلك متطلبات التنمية حاجة السوق المحلية و السوق الخارجي .

وبالنظر لوجود علاقة مباشرة بين مشكلة الاختبار وجوهر المشكلة الاقتصادية المتمثلة بمشكلة الندرة ، وما دامت الحاجات متعددة ووسائل اشباع هذه الحاجات نادرة فلابد من تخصيص الوسائل الملائمة للحاجات الأكثر إلحاحاً .

4) تحديد الاطار الزمني للخطة :

أن تحديد الاطار الزمني للخطة الاقتصادية يعد شرطا اساسيا وضرورية للوصول إلى تنسيق مختلف جوانب النشاط الاقتصادي وبالتالي ضمان الاستخدام الأمثل الوسائل الانتاج ، ذلك لان التوفيق بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتنفيذ تلك الأهداف والمقارنة بين النفقات والعوائد لا يمكن أتمامه الا اذا تم وضع النشاط الاقتصادي ضمن إطار زمني محدد ويطلق على هذا الاطار الزمني اصطلاح « مدة الخطة .. ويختلف تحديد الخطة باختلاف البعد الزمني لها أي أنه كلما كانت اهداف الخطة طموحة كلما كانت مدة الخطة طويلة والعكس صحيح (أن مدة الخطة تناسب تناسب طرديا مع درجة طموح الأهداف) اضافة إلى امكانية التنبؤ بالواقع او الظواهر التي لا تخضع لإرادة المخطط الاقتصادي بمعنى أنه كلما كانت طرق التنبؤ والتخطيط متقدمة كلما امكن التوغل في المستقبل بدرجة أكبر والتعرف على الاتجاهات المستقبلية لعناصر النشاط الاقتصادي بصورة أفضل ومن ثم القدرة على اطالة الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة الاقتصادية.

5) تحديد الجهات المنفذة :

أن تحديد الجهة المنفذة للخطة يعتبر عنصرا من عناصر انجاح الخطة لأن عدم تحديد الأجهزة المنفذة لمختلف جوانبها يقلل من فائدتها بالنسبة للاقتصاد القومي ولزيادة فعالية هذا العنصر فانه يتطلب ما يلي :

أ. تحديد الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ أهداف الخطة.

ب. تأمين التوازن بين الأهداف المخططة وامكانيات الأجهزة المنفذة .

ج. تعريف الأجهزة المنفذة للخطة بالمهام الموكلة اليها طبقا لمبدأ المسؤولية |

ثالثا: مراحل إعداد الخطة الاقتصادية :

يجرى اعداد الخطة الاقتصادية على عدة مراحل ، ولا يوجد تتابع محدد لتلك المراحل وانما يتوقف التتابع على تنظيم اجهزة التخطيط وعلى مدى توفر البيانات لدى هذه الأجهزة ويمكن تلخيص تلك المراحل كما يلي :

1) تحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع في سنة الاساس .
2) التحديد الأولي للأهداف التي يسعى المجتمع الوصول اليها .
3) تحديد الوسائل البديلة التي يمكن للمجتمع استخدامها لتحقيق الأهداف .
4) اختيار افضل البدائل لتحقيق الأهداف .
5) تحديد الأهداف النهائية للخطة .

المرحلة الاولى : تحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع وهي مرحلة ما قبل التخطيط حيث يتم فيها تحديد المشكلات التي يواجهها المجتمع من خلال تحليل شامل لمستوى النمو الاقتصادي الذي بلغه الاقتصاد القومي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي سادت خلال الفترة السابقة وتشمل هذه المرحلة ايضا تحديد المعالم الاساسية للتخطيط الاقتصادي المقبل ، اضافة الى ذلك فانه يجب أن تتوفر لدى المخطط مجموعة من البيانات للقيام بعملية وهذه البيانات هي :

- **بيانات عن الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في المجتمع .**
- **بيانات عن استخدامات الموارد اعلاه .**
- **بيانات عن التنظيم الاقتصادي والاجتماعي القائم .**

ويستخلص المخطط من هذه البيانات نتائج يضعها تحت تصرف السياسة العليا للاستعانة بها في التحديد المبدئي للاهداف .

المرحلة الثانية : التحديد الأولي للأهداف التي يسعى المجتمع الوصول اليها . يتم في هذه المرحلة تحديد الأهداف التي يحاول المجتمع ممثلا في السلطة العليا الوصول اليها ويكون هذا التحديد مبدئيا حيث يخضع فيما بعد لإعادة النظر والمراجعة على ضوء الامكانيات المتاحة للمجتمع ، أن تحديد الأهداف يجب أن يرتبط بتحديد الفترة الزمنية اللازمة لتحقيقها (وقد تكون الفترة الزمنية سنة او خمس سنوات).

ويتوقف تحديد الأهداف مبدئيا على طبيعة المشكلة أو المشكلات التي يعاني منها المجتمع فاذا كان المجتمع يعاني بشكل اساسي من انخفاض دخل الفرد فان الهدف يحدد مبدئيا برفع هذا المستوى وفي هذه الحالة تتكون وظيفة المخطط معاونة السلطة العليا في اختيار معدل النمو الدخل القومي بحيث يزيد هذا المعدل عن معدل النمو السكاني، وفي بعض البلدان المتقدمة اقتصاديا نجد أن المشكلات الأساسية تختلف عما هي في البلدان النامية، فانخفاض مستوى الدخل الفردي ليس هو المشكلة الأساسية لتلك الدول وانما تبرز مشاكل اخرى فتدعيم مركز الدولة في المجال الاقتصادي الدولي قد يكون احدى المشاكل الأساسية التي تسعى الدول لحلها وقد يكون الهدف رفع مستوى التشغيل من خلال خلق فرص عمل تزيد بمعدل يزيد عن معدل الزيادة في عرض العمل وقد تكون مشكلة النقد الأجنبي (وجود عجز مزمن في ميزان المدفوعات) وفي هذه الحالة يقرر المجتمع الهدف بالنسبة لميزان المدفوعات، إما بالقضاء على هذا العجز وتحقيق التوازن أو على الأقل تخفيض هذا العجز أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات اذا كان طموح المجتمع أبعد من ذلك .

وفي ضوء ما تقدم، فأنه لا توجد خطة تسعى إلى تحقيق هدف واحد وانما توجد عدة اهداف ونتيجة لذلك تبرز مشكلة ظهور تعارض بين هذه الأهداف لذلك لا يتم في هذه المرحلة تحديد نهائي للأهداف قبل التعرف على الوسائل المختلفة البديلة واختيار الوسيلة التي يمكن بها تحقيق الأهداف بحيث تحقق التناسق مع مراعاة التوازن والتعادل بين الموارد المتاحة واستخداماتها للوصول إلى الأهداف .

المرحلة الثالثة : تحديد الوسائل البديلة التي يمكن للمجتمع استخدامها لتحقيق الأهداف نظرا لتعدد الموارد الموجودة في المجتمع وتعدد استخدامات كل مورد اضافة إلى توفر عدد من الوسائل البديلة للوصول إلى الأهداف لذا يصبح من مهمة المخطط في هذه المرحلة اختيار البدائل التي يمكن تنفيذها في ضوء الامكانات المتاحة . وقد تتشابه البدائل في صلاحيتها لتحقيق الهدف الأساسي للمجتمع ولكنها تختلف في صلاحيتها لتحقيق الأهداف الثانوية اضافة إلى اختلاف كلف تنفيذها.

المرحلة الرابعة : اختيار افضل البدائل لتحقيق الأهداف في حالة وجود هدف واحد فان قيام المخطط باختيار البديل الأمثل من البدائل المتوفرة يعتمد على الكلفة المنخفضة في استخدام ذلك البديل لتحقيق الهدف الرئيس ، ونظرا لتعدد الأهداف الموجودة في المجتمع، فأن اختيار البدائل يستند على اعتبارات تحددها السلطة العليا وتمثل الاعتبارات قيود على الخطة ويقوم المخطط بأخذ هذه الاعتبارات كأساس عند اختياره للبديل الاقل كلف كما يستخدم المخطط الاساليب الرياضية المتوفرة للحصول على الحل الأمثل (Optimum Solution) غير أن عملية الاختيار تخضع لصعوبات من الناحية العملية وتتدخل اعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية في تحديد البديل النهائي .

المرحلة الخامسة : تحديد الأهداف النهائية للخطة .

بعد تحديد البدائل المثلى التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف تبدأ مرحلة مهمة وهي مرحلة تحديد الأهداف النهائية للخطة، أن عملية تحديد الأهداف ليست بالمسألة السهلة لأن هناك جملة من الأهداف يتوجب على المجتمع تحقيقها وهنا يتوجب على المخطط التفريق بين نوعين من الأهداف وهما :

- **الأهداف الأولية: وتسمى ايضا بالأهداف العامة وهذه الأهداف تحدد القيم التي لا بد أن يبلغها بعض أو كل العناصر الاقتصادية الهامة مثل تحقيق معدل عالي لنمو الدخل القومي ، تحقيق زيادة معينة في الاستهلاك النهائي ، تحقيق التشغيل الكامل ، التخلص من اختلال ميزان المدفوعات ، تحقيق زيادة معينة في الاستثمار .**
- **الأهداف المشتقة: وهي الأهداف المشتقة من الأهداف الاولية أو في ضوئها ، كما انها تتناول باقي عناصر الاقتصاد القومي اذ يتكون منها الاطار المبدئي للخطة ومن أمثلة هذه الأهداف تحقيق زيادة معينة في الدخل الصناعي مما يتطلب تحديد اهداف انتاجية محددة لكل فرع من الفروع الصناعية.**

وكذلك يتوجب على المخطط ايضا عند صياغة الأهداف النهائية التمييز بين نوعين من الأهداف هما :

- **<u>الاهداف المحددة :</u> وهي الأهداف التي يعبر عنها بشكل رقمي مثل زيادة الدخل القومي ، إلى الضعف خلال فترة محدودة ، تحديد عدد معين من فرص العمل، تقليص العجز أو زيادة الفائض في ميزان المدفوعات إلى مبلغ معين وهكذا .**

- **<u>الأهداف المرنة:</u> ومثل هذه الأهداف لا تصل إلى تحديد رقمي نهائي لبعض المتغيرات الاقتصادية وانما يوضع لها حداً اعلى وحدة ادني أو أن تأخذ شكل تحديد اتجاه المتغير مثال ذلك الا يزيد العجز في ميزان المدفوعات عن حد معين وهنا يلجا المخطط إلى تحديد اقل قدر من الاهداف والاعتماد قدر الامكان على الأهداف علما ان تحديد الأهداف يتوقف على طبيعة الظروف الاقتصادية للبلد التي تختلف من فترة إلى أخرى، كما يجب مراعاة التوافق بين ما هو متاح من موارد وامكانيات وبين الأهداف .**

ولإيجاد ذلك التوافق يضع جهاز التخطيط اطار للخطة ، يجمع داخله بين الموارد والاستخدامات وبين النتائج التي تترتب على تنفيذ الخطة وهذا الاطار بطبيعته تقديري . والغرض من اعداد اطار الخطة هو اختيار التناسق الداخلي للخطة Internal Consistence وتحقيق الكفاية في الاستخدام باقل قدر من الموارد للوصول إلى الأهداف المقررة والتعاون بين الموارد والاستخدامات ، وهذا يحقق للمخطط التناسق بوضع الخطة في صورتها النهائية وفي العادة لا يصل المخطط إلى تناسق الخطة دفعة واحدة وانما يمر بعدد من العمليات للمراجعة .

رابعاً: المبادئ العامة للخطة الاقتصادية :

هناك مجموعة من المبادئ العامة تطبق حتي ينجح التخطيط بشكل عام. والتخطيط الاقتصادي هو جزء من التخطيط في المجمل، فلكي تؤدي الخطة الاقتصادية دورها الفعال كأداة للسياسة الاقتصادية لابد أن تتوفر مجموعة من المقومات الأساسية (مبادئ عامة) لكي ينجح هذا النمط من التخطيط، والتي من أهمها :

1-الواقعية (Realism) :

يقصد بواقعية الخطة هو أن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها والوسائل المستخدمة في سبيل ذلك متفقة مع امكانيات المجتمع وظروفه بعبارة أخرى لابد ان تكون الأهداف التي تتضمنها الخطة ممكنة التحقيق في حدود الموارد التي يمتلكها المجتمع ويقتضي هذا أن يكون وضع الخطة في اطار المعرفة الواقعية لطبيعة المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه، كما يتطلب هذا الشرط أن تكون الأهداف المراد تحقيقها متناسبة مع قدرة الاقتصاد على الانجاز فمثلا قد يترتب على خطة طموحة تكديس الاستثمارات في اوجه لا يستفيد منها المجتمع الا بقدر محدود اضافة إلى أن استخدام وسائل غير واقعية تؤدي بالنتيجة إلى نتائج غير واقعية لذلك كلما كانت الخطة واقعية كلما كان تحقيق الأهداف الموضوعة أمرا سهل التحقيق .

2-الشمول (Comprehenslveness):

ويقصد به أن تكون الخطة شاملة للاقتصاد الوطني وقادرة على توجيه كافة الموارد المتاحة والتأثير في كافة المتغيرات والانشطة الاقتصادية انطلاقا من التشابك والترابط بين الموارد

والانشطة الاقتصادية والمتغيرات الاخرى ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي ويفترض ان يتضمن مبدأ الشمول في الخطة المجالات التالية :

أ) كافة المتغيرات الكلية مثل الاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات .
ب) كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية وفروعها المختلفة .
ج) كافة الأقاليم والمناطق الجغرافية في القطر وأن تهتم بالتنمية المكانية المتوازنة.
د) الجوانب المادية والمالية مع ضرورة الربط بينهما .

3- مركزية القرارات التخطيطية :

ونعني به أن القرارات الأساسية الخاصة باستخدام الموارد والتأثير بالمتغيرات الاقتصادية والتنسيق بين الخطط المختلفة للوحدات الانتاجية يتم من قبل هيئة تخطيط مركزية . ان اتخاذ القرارات الأساسية من قبل الهيئة أعلاه لا يعني تنفيذ هذه القرارات بعيدة عن مساهمة المؤسسات والهيئات التي تقوم بتنفيذها لأن التخطيط المركزي يفترض أن يوفر درجة عالية من الديمقراطية تتمثل بالمشاركة الفعالة للحلقات الواسعة من الجماهير العاملة في عمليات التخطيط من خلال الوحدات الانتاجية والادارية والتنظيمات السياسية التي تناقش مشروع الخطة بهدف كشف نواحي القصور ان وجدت وفتح آفاق أخرى مجهولة لإنجاح الخطة وتختلف درجة المركزية في اتخاذ القرارات من بلد لآخر ومن مرحلة الأخرى من مراحل عملية التنمية .

ففي المراحل الأولى للتنمية ترتفع درجة المركزية وذلك لعدم توفر الخبرة الادارية القادرة على اتخاذ القرارات التخطيطية إضافة إلى بساطة الاقتصاد الذي يجعل أمر ادارته من موقع مركزي أمر ممكن الا أنه في المراحل اللاحقة للتنمية الاقتصادية والتي يصبح الاقتصاد بموجبها على قدر عال من

التنوع اضافة إلى توفر الخبرة التي تستطيع أن تساهم في عملية ادارة القطاعات الاقتصادية ، عندها يصبح التخفيف من حدة المركزية أمر مطلوب حيث تبقى القرارات الاساسية للخطة من اختصاص السلطة المركزية للتخطيط . أما القرارات التفصيلية فيترك للوحدات الانتاجية اختيار الوسائل الممكن اعتمادها لتنفيذ أهداف الخطة .

4-التناسق : (Consistency) :

وهو العمود الفقري لعملية التخطيط الذي يشترط أن تكون مفردات الخطة على قدر كبير من التناسق سواء على مستوى الأهداف أو مستوى الوسائل. فلتحقيق تلك الأهداف ينبغي أن يكون هناك تناسق على مستوى المتغيرات كالدخل القومي والاستثمار والاستهلاك أو على مستوى فروع النشاط الاقتصادي كالزراعة والصناعة والنقل .. الخ. حيث يجب موازنة الكمية المنتجة من سلعة معينة مع الاستخدامات المختلفة من هذه السلعة .

ويتطلب التناسق أن يكون هناك توازنا في كل من عوامل الانتاج الرئيسية كالتوازن في القوى العاملة وموازنات العملات الأجنبية ورأس المال وغيرها من الموازنات . فالتناسق بين الموارد المتاحة واستخداماتها المخططة يضمن عدم ظهور الاختناقات التي تبرز اثناء تنفيذ عملية الخطة.

5-المرونة : (Flexibility):

يقصد بمرونة الخطة قابليتها للاستجابة للظروف الطارئة والمستجدة وبعبارة أخرى أن تكون الخطة قابلة للتعديل المستمر في ضوء الظروف المتغيرة وعلى ضوء ما تظهره نتائج تنفيذها، فالخطة توضع في فترة زمنية معينة وتصاغ بافتراضات معينة وممكن لأحد تلك الافتراضات أو بعضها أن تسقط ولا بد في هذه الحالة من مراجعات مستمرة وهذا ما يتطلب وجود وسائل واجراءات ممكن بواسطتها تقبل السياسات المقررة بحيث تتفق مع الأهداف المرغوب تحقيقها في ظل الظروف الجديدة وعلى ذلك، فإن المرونة تمنع – او على الاقل تقلل – احتمالات وجود طاقات عاطلة أو معطلة في الاقتصاد القومي . وقد يمكن تحقيق المرونة عن طريق وجود خطط سنوية (Annual Plans) يمكن بواسطتها اجراء كافة التعديلات المطلوبة لمواجهة أي ظرف جديد .

6- الإلزام : (Imperative) :

عندما تنتهي السلطة العليا للتخطيط من صياغة الخطة في شكلها النهائي فأنها تصدر على شكل قانون بعد حصول موافقة السلطة السياسية العليا عليها وبذلك تصبح ملزمة للجميع ويعاقب من يخالف الاتجاهات العامة الواردة بالخطة ، وتزيد صفة الالزام مع زيادة سيطرة الدولة على وسائل الانتاج الأساسية، وفي هذا المجال يجب أن نفرق بين التخطيط الالزامي (imperative Planning) والتخطيط التأشيري (Indicative Planning) الذي يقصد به وضع مؤشرات عامة للوحدات الانتاجية تكون دليل عمل لها دون الزام وهو ما يسود ببعض الدول الغربية .

7- الإستمرارية : (Continnity):

تعني الاستمرارية أن التخطيط القومي الشامل يصبح صفة من صفات المجتمع وليس امرا عارضا أو نتيجة لظروف عارضة ويؤكد مبدأ الاستمرارية كون عملية التخطيط هي عملية مستمرة لا تنتهي بانتهاء أعداد الخطة وانما تتبعها مرحلتي التنفيذ والمتابعة اضافة إلى ذلك أن انتهاء الخطة لا يعني انتهاء عملية التخطيط انما يتبعها وضع خطة جديدة منفصلة عن الخطة السابقة ويتحقق هذا الاستمرار في التخطيط بوجود خطط تتفاوت فتراتها الزمنية (كخطط طويلة الأجل ، متوسطة الأجل ، قصيرة الأجل).

وإنقضاء نوع من هذه الخطط يعني وضع خطط أخرى في نظام يسمى الخطط المتحركة (Rolling Plans) حيث يقوم المخطط بأعداد خطة خمسية على سبيل المثال تبدأ عام 1985 وتنتهي عام 1990 وخلال سنة 1985 وهو اول اعوام الخطة يبدأ المخطط في اعداد خطة خمسية أخرى تبدأ عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ ومن عام ١٩٩١ يبدأ في وضع خطة خمسية اخرى تمتد إلى عام 2000 .. وهكذا يعمل المخطط على مد سنوات الخطة سنة إلى الأمام، وهذه الخطط تضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة كما تضمن استمرار العملية التخطيطية . الا أنه حتى اليوم لا تعرف دولة نامية قامت بتطبيق وضع الخطط المتحركة (المستمرة).

خامسا: تنفيذ الخطة الاقتصادية :

لأجل انجاح اسلوب التخطيط في عملية التنمية الاقتصادية فأن من الضروري أن تتابع الخطط في سلسلة متصلة الحلقات حتى يمكن ضمان الاستمرار في عملية التطوير الاقتصادي والاجتماعي باطراد ودون توقف لذلك تقدم الخطة بعد الانتهاء من صياغتها إلى الوزارات والمنشآت التابعة لها لتنفيذها .

ولكي يكون التنفيذ دقيقا فانه يجب تحديد الاجراءات التنفيذية قبل اعتماد الخطة وذلك لتفادي ظهور ثغرات في التنفيذ، ولكي يصل المخطط الى دقة التنفيذ فانه يراجع التنفيذ على ضوء البيانات التي يتضمنها اطار الخطة وبناء على هذه المراجعة يمكن أن يقدم توصيات اثنائها او بعدها يستعين بها في اعداد الخطط التالية ولذلك فانه من الشروط التي يجب أن تتوفر في الخطة شرط المرونة اي امكانية اعادة دراسة الخطة على ضوء النتائج التي تتحقق بالفعل وذلك دون المساس بالأهداف .ويمكن توفر شرط المرونة عن طريق تقسيم الخطة على فترات زمنية قصيرة الأجل نسبيا ولتكن الفترة سنة حيث توضع خطة سنوية لتنفيذ ما تتضمنه الخطة الاجمالية وما يكتشفه جهاز التخطيط اثناء عملية التنفيذ من صعوبات او تسهيلات .

ولنجاح تنفيذ اهداف الخطة ، لا بد من توافر شروط ثلاث :

أولهما : وضوح الأهداف على كافة المستويات بمعنى ان الهدف الاجمالي لكل عنصر لابد أن يتوزع إلى اهداف فرعية على المستوى القطاعي ، وعلى مستوى النشاط، ثم على مستوى الوحدة الانتاجية ، ومن الجلي أن وضوح الرؤيا امام الوحدات الانتاجية امر ضروري للمحاسبة النهائية على النتائج ووضع معايير الأداء في ضوء ما تحقق فعلا من الأهداف المرسومة .

ثانيهما : مدي قدرة اجهزة التنفيذ بالدولة على تنفيذ أهداف الخطة، إذن العبرة ليست فيما يتاح للمجتمع من الموارد المختلفة، مادية أو معنوية، وانما العبرة بقدرة الاجهزة الحكومية على استغلال هذه الموارد في تنفيذ اهداف الخطة عن طريق وضع مشروعات وبرامج واعمال معينة موضع التنفيذ. فمثلا، لو أنه هناك خللا او سوء تنظيم لبعض الأجهزة ، فيعوق ذلك عملية التنفيذ، فإذا حدث أن بعض الأجهزة غير قادرة علي تنفيذ دورها في الخطة المرسومة – علي الرغم من أهمية هذا الدور في تنفيذ اهداف الخطة – فان أثر ذلك ينعكس في قصور الاقتصاد القومي عن تحقيق أهدافه كاملة .

ثالثهما : قيام اجهزة التنفيذ ببذل كل الجهود من اجل التغلب على ما يعترض سبل التنفيذ من صعوبات. فوجود صعوبات في التنفيذ أمر طبيعي في كل خطة، انما الأمر غير الطبيعي أن تتوانى او تتراخى جهات التنفيذ عن محاولة التغلب على هذه الصعوبات، وقد يعترض البعض، حيث هناك من الصعوبات ما يتعذر على جهة التنفيذ أن تتغلب عليها بجهدها الفردي، ولكن ينبغي هنا أن تبلغ هذه الصعوبات الى المستوى المركزي الأعلى من خلال تقارير المتابعة، حتى تتاح الفرصة

أمام جهاز التخطيط المركزي لدراسة المشكلات التي نشأت عنها هذه الصعوبات، وايجاد الحلول الحاسمة لتذليلها .

ويمكننا أن نتصور ، مثلا ، بعض الصعوبات التي تحول دون تنفيذ الخطة على النهج المرسوم ، علي سبيل المثال، عدم التنسيق الزمني بين جهات التنفيذ التي تشترك في تنفيذ مشروع معين ومشروعاته المكملة أو ارتفاع تكاليف بعض المشروعات عن المقرر لها في الخطة بسبب ارتفاع اسعار بعض مستلزمات الانتاج او عدم توافر النقد الأجنبي اللازم لتنفيذها، أو تأخر فتح الاعتمادات في الخارج أو نقص الاعتمادات والحصص النقدية المخصصة للتنفيذ عما هو مطلوب فعلا ، او تأخر اعتمادات الميزانية النقدية أو النقص في عدد المهندسين والفنيين والمقاولين ، أو عدم توافر بعض فئات الأيدي العاملة احيانا أو تعقد الروتين وطول اجراءات التنفيذ أو حظر استيراد بعض المستلزمات او قلة الموجودة من بعض المواد أو عدم توافر قطع الغيار اللازمة للتشغيل ، أو عدم وفاء بعض الجهات بالتزاماتها للهيئات صاحبة المشروعات او ظهور بعض عوامل جديدة غير متوقعة تعرقل التنفيذ.

اما عن الوسائل التي تستعين بها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وادارته طبقا للخطة فأننا يمكن أن نميز بين أسلوبين :

<u>الأسلوب الأول : أسلوب التحكم المباشر :</u>

وهو اسلوب اصدار التعليمات المباشرة لأجهزة التنفيذ او ضرورة الحصول على موافقة السلطات المركزية على القرارات التنفيذية قبل البدء في عملية التنفيذ ويلاحظ أنه من الناحية العملية لا

تقوم السلطات المركزية بإصدار أوامر للتنفيذ بمعنى أنها لا تلزم الوحدات التنفيذية باتخاذ قرارات معينة أو تصرفات معينة طالما أن أجهزة التنفيذ هي التي تتحمل مسؤولية الاعمال التنفيذية ولكن يمكن استخدام الأسلوب المباشر بمنع اجهزة التنفيذ من اتخاذ قرارات معينة أو تصرفات معينة تراها السلطة المركزية انحرافا عن الخطة. واستخدام الأسلوب المباشر ليس قاصرا على نظام التخطيط حيث انه من الأساليب المعروفة التي تلجأ اليها الدولة في التحكم في النشاط الاقتصادي حتى في ظل نظام حرية المشروعات، ومن أمثلة التحكم المباشر نظام تراخيص الاستيراد والرقابة على النقد الأجنبي وتراخيص المباني .

<u>الأسلوب الثاني : أسلوب التحكم غير المباشر :</u>

وهذا الأسلوب يعني التأثير على العوامل التي تحكم تصرفات الوحدات التنفيذية او تصرفات المستهلكين لتوجيه قرارات الوحدات نحو الاتجاهات التي تحقق الخطة اي ان السلطة المركزية تؤثر في القرارات عن طريق التأثير في العوامل التي تحيط وتؤثر بهذه القرارات . وهذا الأسلوب تلجأ اليه السلطة المركزية لكي تحفز الوحدات التنفيذية لكي تتصرف طبقا للاتجاهات التي تقررها الخطة أما أهم الأدوات التي تستخدمها الخطة في هذا المجال فهي تتمثل في الآتي:

أ) <u>السياسة المالية للدولة :</u>

وهذه السياسة تتعلق بالتصرفات المالية للدولة عن طريق الانفاق العام من خلال الايرادات العامة فالأنفاق العام يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي تماما كما يؤثر الانفاق الخاص . فاذا وجدت

الدولة ان الانفاق الخاص يسير في اتجاهات لا ترضاها الدولة ولا تتفق مع الخطة فأنها تستطيع أن تغير في الانفاق العام في الاتجاه المضاد لإلغاء الاثار غير المرغوب فيها التي تنشأ عن تصرفات القطاع الخاص سواء تصرفات المستهلكين أو المنتجين . وبالعكس اذا وجدت الدولة ان الانفاق الخاص يقل عن المستوى الذي يساعد على تحقيق أهداف الخطة فأنها تعوض هذا النقص عن طريق الانفاق العام ، وكذلك عن طريق الضرائب حيث تغير الدولة معدلات الضرائب لكي تتحكم في الانفاق الخاص وتوجهه في اتجاهاته المقررة في الخطة .

ب) السياسة النقدية :

وتشمل مجموع الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في التدفقات النقدية وبالتالي التأثير في التدفقات السلعية المقابلة لها فنظام التخطيط لا يلغي النظام النقدي فالنقود تحتفظ بوظيفتها كأداة تحريك الموارد السلعية وتحريك الخدمات لذا فانه يمكن للسلطة المركزية أن تتحكم في التحركات السلعية عن طريق التأثير في التدفقات النقدية كما أن السياسة النقدية هي احدى الأدوات الفعالة للتحكم في المستوى العام للأسعار .

جـ) سياسة الأجور:

تعتبر الأجور الحافز الأول الذي يحرك قوة العمل ويوزعها بين استخداماتها المختلفة وطالما أن نظام التخطيط يحافظ على حرية الفرد في اختيار العمل الذي يراه مناسبا لميوله، فانه لا يمكن استخدام الأسلوب المباشر لتوزيع قوة العمل بين نواحي النشاط المختلفة الا في الحالات الخاصة

التي تتعلق بالمصلحة القومية العليا ، والاسلوب الناجح يأتي من خلال التأثير في الأجور النسبية فاذا اقتضت الخطة العامة إلى نوع معين من المهارة الفنية ولا يوجد اقبال من جانب الأفراد على اكتساب هذا النوع فأنه يمكن التأثير في قرارات الأفراد عن طريق رفع اجر هذه المهارة .

سادسا: متابعة تنفيذ أهداف الخطة :

تعتبر عملية متابعة تنفيذ الخطة عامة مكملا للتنفيذ ذاته، حيث تهدف إلى التأكد من أن التنفيذ في الواقع يتم وفقا لمعايير الخطة اضافة إلى كشف الانحرافات التي تحدث أثناء التنفيذ وتحديد أسبابها كشرط لتجاوزها كما تهيء المعلومات عن الوضع الاقتصادي اثناء فترة تنفيذ الخطة لاستخدامها في إعداد الخطة التالية .

وتعتبر عملية متابعة التنفيذ من ضرورات التخطيط لأنها تؤدي إلى النهوض بمستوى التنفيذ، لان المتابعة تشمل مكونات الخطة (خطط الاستثمار، الانتاج ، الدخل ، العمالة ، الصادرات ، الواردات تكوين المدخرات ، تغيرات الاستهلاك ، مستويات الأسعار .. الخ) . سواء أكان ذلك على المستوى القومي او القطاعي او مستوى الوحدات الانتاجية أو على مستوى الاقليم. فاذا لم تكن ثمة خطة مرسومة على المستويات أعلاه فسوف يتعذر متابعة الخطة العامة على تلك المستويات .

ولإنجاح عملية تنفيذ الخطة لا بد من توفر جانبين اساسيين مهمين .

1- أجهزة تنفيذية ذات كفاءة عالية :

وهي الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ الخطة على المستوى القطاعي وتمثل هذه الهيئة عادة أما بمجلس التخطيط او بمجلس الوزراء ، كما أن كل وزارة تكون مسؤولة عن تنفيذ الخطة في القطاع التابع لها والتنسيق بين تنفيذ الخطط المختلفة للفروع والانشطة الانتاجية التابعة لها، اضافة إلى ذلك تقوم الاجهزة التنفيذية بالدولة بالمهام الأساسية التالية :

أ) دراسة المشاريع والبرامج المقترحة في الخطة دراسة فنية واقتصادية .

ب) بتقديم المقتر ستات عن المشاريع الجديدة والتوسعات في المشاريع القائمة .

ج) تنفيذ ما يتضمنه أطار الخطة من مشاريع وبرامج عمل بعد المصادقة على قانون الخطة بشكلها النهائي .

د) متابعة تنفيذ مشاريع الخطة والتغلب على الصعوبات التي تعترض التنفيذ كما يبرز دور المؤسسات والشركات التابعة للوزارة بتنفيذ الخطة في الفرع التابع لها اضافة إلى بروز مسؤولية المشروع أو الوحدة الانتاجية عن تنفيذ الخطة الخاصة بها.

2- اجهزة الرقابة والمتابعة :

أ) الجهاز المركزي للتخطيط : يقوم الجهاز المركزي للتخطيط بعملية الاشراف على تنفيذ الخطة واجراء التعديلات اللازمة عليها أن استوجب الأمر ذلك ، حيث يقوم هذا الجهاز بإعداد تقارير مستندة إلى استمارات خاصة بكل قطاع توضح فيها مراحل الانجاز واحتياجات المشروع من المواد الأولية والايدي العاملة والمدخلات الأخرى . اضافة إلى الصعوبات التي تواجه عملية

التنفيذ ثم توحد التقارير على مستوى الوزارة القطاعية لترفع إلى جهاز التخطيط المركزي الذي يأخذ على عاتقه مهمة تذليل العقبات التي قد تواجه تنفيذ الخطة على مستوى المشروع او القطاع .

ب) الجهاز المركزي للإحصاء : يقوم الجهاز بمتابعة سير تنفيذ الخطة عن طريق مراقبة سير المتغيرات التنفيذية للخطة كالإنتاج الاستثمار / المواد الأولية وانتاجية العمل.

واستنادا إلى ذلك يقوم الجهاز أعلاه بإعداد تقرير احصائي يتضمن عمل المتغيرات المذكورة أعلاه ومدى انحرافها عن الاهداف المحددة لها في الخطة ، ويتم اعداد هذه الاحصائيات على مستوى الاقتصاد القومي ككل .

جـ) الاجهزة المالية : تقوم الاجهزة المالية المتمثلة بالبنك المركزي والبنوك القطاعية (المصرفين الصناعي والزراعي) وزارة المالية الخ ، بالرقابة الفعالة على تنفيذ الخطة وذلك من خلال تقديم كل وحدة انتاجية نسخة من خطتها التفصيلية (خطة مالية كاملة)، التي توضح فيها وجوه الأنفاق المختلفة مفصلة في صورة اجور ومواد اولية ومعدات إلى البنك المركزي او البنوك القطاعية ذات العلاقة . ويستطيع البنك عن طريق الشبكات التي تصدرها الوحدة الانتاجية أن يتعرف على مدى استخدام تلك الوحدة بمواردها وملائمة ذلك مع ما جاء في الخطة القومية للتعرف على الانحرافات ان وجدت ، ويقوم البنك المركزي بإعداد ميزانية تقديرية كل ستة أشهر عن الوحدة الانتاجية توضع فيها النفقات والايرادات لتلك الوحدة حتى يمكن عن طريق هذه الميزانية التعرف على سير التنفيذ .

د) الاجهزة السياسية : يلعب التنظيم السياسي في المجتمع دورا مهما في توجيه الشعب للمساهمة في الخطة وابداء الرأي في المشاريع والبرامج التي تتضمنها كما يبرز هذا الدور ايضا في مرحلة التنفيذ وذلك عن طريق التنظيمات الفرعية المنتشرة في أجهزة التنفيذ وعلى مستوى الاقاليم حيث يراقب مستوى سرعة نجاح التنفيذ للخطة وبالتالي تنبيه القيادة السياسية إلى سلبيات التنفيذ او إيجابياته .

ويبرز دور التنظيم السياسي بشكل خاص في الأقطار الاشتراكية او الانظمة التي تمتاز بنظام الحزب الواحد او التي تمتاز بتعدد الأحزاب ، في ضوء ما تقدم يمكن تحديد اهداف المتابعة التي نجملها بما يلي :

1. **أن التقارير التي تعدها اجهزة المتابعة هي سجل تاريخي لتطور الاقتصاد القومي من فترة إلى أخرى حيث تتناول اعمق التفصيلات واكثر البيانات دقة وشمولا.**
2. **معرفة مدى ما تحققه الدولة في مختلف جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة لما تستهدف الدولة تحقيقه في الخطة الشاملة لفترة زمنية معينة .**
3. **تسليط الضوء على العقبات والصعوبات التي حالت دون التنفيذ للخطة كما كان مرسوما حتى يتسنى التغلب عليها ، عند مواجهتها أو التنبؤ بها مقدما لكي يسير التنفيذ تبعا لما رسمته الخطة .**

وفي ضوء ما تقدم، فان المتابعة المستمرة والتقييم الدوري النتائج تنفيذ اهداف الخطة يعتبر ضرورة من ضرورات التخطيط، لأنها تؤدي إلى النهوض بمستوى التنفيذ. والمقصود هنا بالمتابعة

هو متابعة الخطة بمكوناتها من خطط الاستثمار والانتاج والدخل والعمالة والصادرات والواردات وتكوين المدخرات وتغيرات الاستهلاك ومستويات الأسعار .

سابعا : تقييم أداء الخطة :

اذا كانت عملية متابعة الخطة تهدف إلى تحديد الانحرافات ومعالجتها فان عملية تقييم الأداء تهدف إلى تحديد عمق الانحرافات مقارنة بأرقام الخطة . وتستعمل في قياس عمق الانحرافات معاملات تقييم الأداء . تقوم فكرة معامل تقييم الأداء على حساب الفرق بين أرقام التنفيذ الفعلي للخطة وارقام الخطة مقسومة على ارقام الخطة ويمكن استخدام العلاقة التالية في حساب معامل تقييم أداء الخطة.

$$م = \frac{ف - ت}{ت}$$

حيث : م = معامل تقييم الأداء .

ف = رقم التنفيذ الفعلي الذي حدث في الواقع .

ت = رقم الخطة.

ويمكن أن يكون معامل تقييم الأداء حسب وحدة القياس إما ماديا أو نقديا . كما يمكن لمعامل تقييم الأداء ان يكون سالباً أو موجبا أو صفرا. يكون معامل تقييم الاداء سالبا إذا كانت أرقام التنفيذ الواقعي للخطة أصغر من الأرقام الواردة في الخطة ، ويمكن أن يكون معامل تقييم الأداء موجب اذا كانت أرقام التنفيذ الفعلي للخطة اكبر من الارقام الواردة في الخطة، أما إذا تساوت

الأرقام الواردة في الخطة مع الارقام الواقعية فان معامل تقييم الأداء يكون صفرا . وبذلك تكون الوحدات التنفيذية. قد حققت الخطة تماما الا أن الواقع العملي لا يمكن أن يفرز الاحتمال الأخير ففي الواقع العملي قد يتم تجاوز ارقام الخطة في بعض القطاعات وفي بعض المناطق بينما تعجز وحدات التنفيذ في انشطة ومناطق أخرى عن تحقيق ارقام الخطة. ومن هذا المنطق تحتسب معاملات تقييم الأداء لكل نشاط من الانشطة الاقتصادية ولكل مستوى من مستويات العمل التنفيذي .

ولقد برز الجدل بين المخططين حول أي من المؤشرات التي يمكن اعتمادها لاحتساب معامل تقييم الاداء . وعلى ضوء هذه المناقشات طرحت عدة مؤشرات لاعتمادها كأساس في احتساب معامل التقييم وهى كما يلي :

1- **حجم الإنتاج :** لقد ادى اعتماد حجم الانتاج كأساس في عملية تقييم الأداء الى تزويد جهاز المتابعة والتقييم بموضوع واضح يمكن استخدامه في حساب معامل تقييم الأداء ، الا انه رغم الوضوح فقد أدى إلى ظهور المشاكل التالية :

أ) اهمال مواصفات الانتاج و بالتالي عجزه عن قياس النوعية .
ب) عدم امكانية قياس الانتاج غير المادي (الخدمات بشكل دقيق) .
ج) يتطلب عددا كبيرا من معاملات تقييم الأداء نظرا لتعدد السلع مما يؤدي إلى صعوبة عملية التقييم .
د) لا يأخذ بنظر الاعتبار حجم المستلزمات اللازمة للإنتاج المطلوب حيث يركز على السلع التي تحقق اهداف الخطة ماديا دون الأخذ بنظر الاعتبار نوعية السلع المطلوبة في السوق

2- **مستلزمات الانتاج :** يقوم هذا المؤشر على فرضية ثبات معاملات استخدام المدخلات في تكوين الناتج ، فكلما يرتفع حجم المدخلات كلما ازداد حجم الانتاج وبموجب هذا المؤشر تعتمد المستلزمات كأساس للحساب . الا ان اعتماد احد مستلزمات الانتاج كأساس لحساب معامل تقييم الأداء قد أدى إلى السلبيات التالية :

أ) الاسراف في استخدام مستلزمات الانتاج للدلالة على تجاوز رقم الخطة .
ب) الاتجاه نحو انتاج السلع التي تتطلب كميات اكبر من مستلزمات الانتاج دون الاهتمام بمبدأ ربحية تلك السلع ونوعيتها .

3- **قيمة الانتاج :** يقوم هذا المؤشر الى اتجاه الوحدات الانتاجية لانتاج السلع التي تمتاز بأسعار مرتفعة و بالتالي تحقق مردودا عاليا الا أنه يؤخذ على هذا المؤشر ما يلي :

أ) يهمل جانب مستلزمات الانتاج حيث قد تتحقق الخطة ولكن بتكاليف عالية .
ب) يؤدي إلى انتاج السلع المرتفعة السعر دون الأخذ بنظر الاعتبار أهميتها للمجتمع

4- **تكاليف الانتاج :** يعتمد هذا المؤشر على تكاليف الانتاج كأساس في حساب معامل تقييم الأداء ويؤخذ على هذا المؤشر اتجاهه إلى استخدام مستلزمات الانتاج الرخيصة دون الأخذ بنظر الاعتبار النوعية وعدم اهتمامه بالسلع الضرورية للمجتمع بسبب الارتفاع في تكاليفها .

5- **الربح :** لقد ساعد هذا المؤشر الذي يعرف بأنه الفرق بين الاسعار والتكاليف على تجاوز كثير من سلبيات الطرق السابقة لأنه يأخذ بنظر الاعتبار التغييرات التي تحصل في اسعار المدخلات واسعار المخرجات بالشكل الذي يمكن استخدامه كمؤشر في احتساب معاملات تقييم الأداء .

ان عملية التقييم تعتبر ضرورية جدا سواء تخلف المتحقق فيها فعلا عن المستهدف أو تخطي المحقق المستهدف (فمثلاً زيادة حجم الاستثمار المنفذ عما استهدفته الخطة تثير ايضا تساؤلات) وبدون عملية التقييم يستحيل تلافي الأخطاء التي تواجه المخطط عند تنفيذ الخطة ووضع الخطة المستقبلية .

أسئلة الفصل الثاني

س1: وضح ما يلي باختصار:

1- خطة التنمية القومية

2- أساسيات وضع الخطة

3- مراحل إعداد الخطة الاقتصادية

4- المبادئ العامة للخطة الاقتصادية

س2: أختر الاجابة الصواب في العبارات التالية:

1. مرحلة ما قبل التخطيط، هي:

A) تحديد الأهداف النهائية B) تحديد الوسائل البديلة C) التحديد الأولي للأهداف D) لا شيء مما سبق

2. الأهداف التي تحدد القيم التي لا بد أن يبلغها بعض أو كل العناصر الاقتصادية الهامة، هي :

A) الأهداف العامة B) الأهداف المشتقة. C) الاهداف المحددة D) الاهداف المرنة

3- يتضمن مبدأ الشمول في الخطة الاقتصادية:

A) المتغيرات الكلية B) الانشطة الاقتصادية . C) الجوانب المادية والمالية D) كل ما سبق

الفصل الثالث

تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية

عموما، يشير تخطيط الأنشطة إلي الأعمال التخطيطية في مجالات محددة . ولعل أهمها في الاقتصاد هو تخطيط المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تخطيط الاستثمار نظرا لعلاقته القوية بالتنمية الاقتصادية ، تخطيط الاستهلاك الذي يعد الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي ، تخطيط الأسعار ، تخطيط القوي العاملة (الموارد البشرية) ، تخطيط التجارة الخارجية.

أولاً: تخطيط الاستثمار :

لقد حظي الاستثمار او التراكم الرأسمالي باهتمام كبير نظرا للدور الأساسي الذي يلعبه في عملية التنمية الاقتصادية. ولما كانت الموارد الاقتصادية تتسم بالندرة أن النسبية لذلك يجب العمل على حسن استخدامها بأقصى درجة ممكنة .

ولقد وجد أن التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى نتائج ذات كفاءة اكبر من عدم التنسيق او ترك الاستثمار للقرارات الفردية دون تخطيط . وكان الاقتصادي (Rodan) من أوائل الاقتصاديين الذين اشاروا إلى هذه المشكلة حيث أكد على أن التنسيق بين الاستثمارات يؤدي إلى الاستفادة من الوفورات الخارجية التي تسببها بعض الاستثمارات . بمعنى آخر ان تخطيط الاستثمار يؤدي إلى تحويل الوفورات الخارجية إلى وفورات داخلية مما يؤدي إلى

تخفيض تكلفة الاستثمار. وهناك كثير من الاقتصاديين الذين أكدوا على اهمية الاستثمار في عملية التنمية أمثال (Domar, Lewis, Nurkse) واخرين غيرهم.

وعندما نتحدث عن الاستثمار في التخطيط فإننا نقصده بمعناه الاقتصادي وهو الاضافة إلى رأس المال الحقيقي وينشأ من تكوين رأس المال الثابت + الإضافة إلى المخزون السلعي والمقصود بتكوين رأس المال الثابت (Fixed Assets) استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة أو التوسع فيها وطبقا لهذا فان الاستثمار يكون اجمالية (. Gross Inv) وهو استخدام الموارد السلعية لزيادة الطاقة الانتاجية مضاف اليه استخدام الموارد السلعية للمحافظة على الطاقة الانتاجية القائمة . والاستثمار الصافي (Net Investment) الذي يمثل الزيادة الفعلية في الطاقة الانتاجية فقط أي أنه يمثل الاستثمار الاجمالي بعد استبعاد والاستثمار لاغراض الإحلال (الاهلاك). اما الاضافة إلى المخزون السلعي فتمثل الفرق بين بضاعة آخر المدة و بضاعة اول المدة . وكل أضافة إلى المخزون تعتبر استثماراً . وهكذا يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من الاستثمارات :

1. **الاستثمار الانتاجي : Productive Investment:** ويمثل تكوين راس المال الثابت الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية او المحافظة عليها . أي أنه يتعلق بالاستثمارات ذات انتاجية مباشرة مثل انشاء المشاريع الاقتصادية أو عمليات استصلاح الأراضي .... الخ .
2. **استثمارات تدعم الهيكل الاقتصادي : .Infra Structure Inv:** وهو تكوين رأس المال الثابت الذي لا يعطي انتاجية بشكل مباشر ولكنه يساعد على قيام استثمارات ذات انتاجية مباشرة مثل الاستثمارات في المباني والطرق والمرافق العامة (رأس المال الاجتماعي).

3. الاستثمار غير المنتج : .Unproductive Inv: وهو تكوين رأس المال الذي لا يساهم في انتاجية القطاع الانتاجي وهذا لا يعني انها استثمارات غير مفيدة أو غير ضرورية وإنما يتعلق هذا النوع من الاستثمارات بالرفاهية الاجتماعية مثال ذلك الاستثمارات في قطاع الخدمات العامة مثل خدمات التعليم والصحة والدفاع والأمن والعدالة .

ومن الملاحظ ان الاستثمارات غير المنتجة لا يمكن قياس مساهمتها في الناتج القومي قياسا كميا دقيقا ولذلك يتعذر علي المخطط ان يستند علي اسس اقتصادية فقط لتحديد نصيب هذه الاستثمارات في الخطة الاقتصادية، ولذلك فان هذا التحديد. غالبا ما يخضع لاعتبارات اجتماعية وسياسية تقررها السلطة السياسية العليا أو الهيئة العليا للتخطيط.

أما توزيع الاستثمارات بين الاستثمارات ذات الانتاجية المباشرة (.Productive Inv) والاستثمارات ذات الإنتاجية غير المباشرة (.Infra Structure Inv) فان هذا التوزيع يتحدد وفقا للاستراتيجية التي تعتمد لتحقيق التنمية الاقتصادية . ولا بد من التأكيد إلى أن الاستثمارات ذات الإنتاجية غير المباشرة هدفها الأساسي هو تدعيم الاستثمارات الانتاجية المباشرة ولذلك فكلاهما ضروريان.

وهكذا فان تخطيط الاستثمار يتضمن جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية بحيث نحصل على أقصى عائد ممكن من الموارد المخصصة للاستثمار. ولذلك فان تخطيط الاستثمار يتضمن مراحل اساسية أهمها :

تقرير الحجم الكلي للاستثمار، والذي يتوقف على جملة عوامل منها، حجم الدخل القومي. معدل النمو المراد تحقيقه في الفترة الزمنية . مدى استعداد المجتمع للتضحية بالاستهلاك الحاضر انتظار لاستهلاك متوقع في المستقبل. وكذلك مدى المساعدات الاجنبية التي تتلقاها الدولة طالما أن مصادر تمويل الاستثمار محلية واجنبية .

وتجدر الإشارة الى أن هناك بعض المعايير لتحدد الحجم الكلي للاستثمار منها :

1) **الحد الأدنى للاستثمار (Minimum rate of Inv.): ويقصد به ذلك الحجم من الاستثمارات اللازمة للمحافظة على مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي بالرغم من زيادة السكان أي أن هذا المعيار يستلزم ان ينمو الدخل القومي بمعدل يعادل معدل نمو السكان . وكلما كان معدل نمو السكان كبير كلما توقعنا أن يكون هذا الحد الأدني كبير .**
2) **الحد الأعلى للاستثمار (Maximum Rate of Inv.): ويحدد على اساس الدخل القومي بعد استقطاع الجزء اللازم لسد احتياجات المجتمع عند مستوى حد الكفاف من الاستهلاك (وهنا يختلف المعدل المعرف عنده حد الكفاف باختلاف مدى التطور الاقتصادي للمجتمع) أو أن الحد الأعلى للاستثمار يتوقف على مدى استعداد الجيل الحاضر للتضحية لصالح الجيل او الاجيال القادمة .**
3) **يتوقف الحجم الكلي للاستثمار على الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الاقتصاد القومي (Absorptive Capacity) والتي تعتمد على معدل العائد المتوقع ، وفرة اليد العاملة ، الموارد الطبيعية المتاحة ، القدرات الادارية والتكنولوجية ، كفاءة القطاع العام ....**

ففي بعض البلدان تفوق القدرة الاستيعابية للاستثمار القدرة على الادخار حيث توجد فرص للاستثمار ذات عائد مرتفع ولكنها غير مستغلة بسبب شحة رأس المال . ولكي نوضح هذه المعايير **ندرج <u>المثال التالي</u>** :

نفرض ان الدخل القومي يساوي ١٠٠٠ مليون جنيه (Y= 1000) وأن عدد السكان ٢٠ مليون نسمة (P=20) ومعدل النمو السكاني (r=2%)، معامل راس المال 1:4 أي (K=4:1) ، مستوى المعيشة عند حد الكفاف للفرد في المتوسط يتطلب ٣٠ جنيه في السنة.

أحسب كلاً من الحد الأدنى لنسبة الاستثمار الى الدخل و الحد الأقصى لنسبة الاستثمار الى الدخل ؟

<u>حساب الحد الأدنى لنسبة الاستثمار الى الدخل:</u>

ويحسب الحد الأدنى لنسبة الاستثمار الى الدخل من خلال:

$$\text{معدل النمو السكاني} = \frac{\text{الاستثمار}}{\text{معامل رأس المال}} = \frac{I}{K} = r$$

$$\frac{I}{4} = 2 = 8$$

$$I = 2 * 4 = 8 \text{ (الحد الأدنى لنسبة الاستثمار)}$$

أي أن الحد الأدنى لنسبة الاستثمار الى الدخل = 8 % من الدخل

الحد الأدنى للاستثمار = $\frac{8}{100}$ × 1000 = 80 مليون جنيه

حساب الحد الأقصى لنسبة الاستثمار الى الدخل:

اما الحد الأقصى للاستثمار يتطلب تحديد حد الكفاف ولنفترض أن مستوى المعيشة عند حد الكفاف للفرد في المتوسط يتطلب ٣٠ جنيه في السنة، عندئذ سيكون حد الكفاف:

= عدد السكان × مستوى المعيشة عند حد الكفاف للفرد في المتوسط = 20 × 30 = 600

أي أن الحد الأقصى للاستثمار= الدخل القومي – حد الكفاف = (1000–600) = 400.

بمعنى أخر أن نسبة الاستثمار / الدخل= (400/ 1000)× 100 = 40 % وهي نسبة مرتفعة جدا .

وفي حالة معيار القدرة الاستيعابية للاستثمار فأنها تحدد على اساس الفرص الاستثمارية التي ترتب تنازليا حسب معدل العائد على الاستثمار . وفي مجال تخطيط الاستثمار ينبغي ضرورة تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة لتحقيق التوزيع الأمثل للاستثمار من خلال مراعاة ظاهرة اساسية والتي تتمثل في التشابك بين القطاعات المختلفة ، فكل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني يعطي للقطاعات الاخرى منتجاته وفي نفس الوقت يحصل من القطاعات الاخرى على المستلزمات التي يستخدمها لإخراج هذه المنتجات . كما أن التوزيع الامثل للاستثمار يهدف إلى تحقيق الأهداف التي يقررها المجتمع التي تتمثل في الاسراع بعملية التنمية وزيادة العمالة على سبيل المثال .

ومن أبرز المقاييس التي يعتمدها المخطط في تحديد مساهمة الاستثمار لتحقيق مثل هذه الاهداف، هي :

1) **مساهمة الاستثمار بالنسبة للدخل: اي مقدار الزيادة في الدخل القومي التي تترتب على استثمار قدره وحدة واحدة .**
2) **مساهمة الاستثمار في العمالة: أي الزيادة في العمالة التي تنشأ عن استثمار قدره وحدة واحدة .**
3) **مساهمة الاستثمار في توفير النقد الأجنبي: ويمثل النقص في فائض ميزان المدفوعات او الزيادة في فائض ميزان المدفوعات الذي يترتب على استثمار قدره وحدة واحدة .**

وهذه الأهداف ليست متكافئة في أهميتها لذلك فان الهيئة العليا للتخطيط تقوم باعطاء اوزان نسبية لها تبعا للسياسة الاقتصادية التي تقررها السلطة السياسية العليا .

معايير الاستثمار :

اعتمد الاقتصاديون على جملة من المعايير في تخصيص أموال الاستثمار في مجال التخطيط والتنمية ، وتختلف هذه المعايير باختلاف الهدف من عملية التنمية ومن أبرزها ما يلي :

أ) معيار العائد على رأس المال :

يستند هذا المعيار على هدف تعظيم الانتاج من خلال تعظيم العائد على احد عنصر (رأس المال). ولتحقيق هذا الهدف فان اختيار نوع الاستثمارات التي توجه اليها الموارد يجب أن يركز على نوع من الانشطة التي يكون فيها نصيب الوحدة من رأس المال اكبر ما يمكن من العائد او الأنشطة

ذات المعدل المرتفع للعائد على راس المال . وبذلك يدعو هذا المعيار الى استثمارات كثيفة العمل خفيفة راس المال في حالة تميز البلد بندره رأس المال ووفرة العمل. فتطبيقه يعني تحقيق زيادة في الانتاج باستخدام أقل ما يمكن من رأس المال. ويساهم في زيادة حجم التشغيل وبالتالي معالجة ظاهرة البطالة – الظاهرية او المقنعة (والعكس صحيح). الا ان هذا المعيار قد تعرض إلى جملة انتقادات منها :

أن امكانية تحقيق زيادة في الانتاج عن طريق امتصاص البطالة المقنعة تكاد تكون ضئيلة جدا، فضلا عن أن اختيار الاستثمارات الكثيفة العمل بهدف رفع مستوى التشغيل يعني زيادة نسبة ما يخصص للاستهلاك من الناتج الكلي وقد يتم ذلك على حساب التراكم او الاستثمار المنتج. بينما عملية التنمية تتطلب اختيار نمط الاستثمار من شأنه تقليل معدل نمو الاستهلاك في الاجل القصير ليضمن تكوينا رأسماليا يساعد على تحقيق الهدف بالنسبة للاستهلاك في المستقبل.

بعبارة أخرى استثمار كثيف راس المال . ويمكن أن نخلص إلى أن معيار العائد على راس المال هو احد المعايير التي اعتمدت في مجال التخطيط الاقتصادي حيث يركز على الاستثمارات ذات معامل راس المال المنخفض على اساس انه يحقق أقصى انتاج ممكن(النسبة الحدية لرأس المال إلى الناتج تعني التغير في موفور رأس المال الواجب توفيره لإنتاج وحدة إضافية من الناتج القومي) ، كما أن هذا المعيار يركز الاهتمام على عنصر راس المال باعتباره العنصر الديناميكي في عملية التنمية الاقتصادية .

والخلاصة أن هذا المعيار ركز بشكل واضح على انتاجية راس المال دون أن يعطي لإنتاجية العمل اهتماما على الرغم من أن انتاجية العمل هي اساس تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة وهو الهدف الأساس من عملية التنمية ، كما أن هذا المعيار لا يهتم بالتغيرات التي تحدث على العناصر الأخرى غير راس المال كنمو السكان أو ما يترتب على الاستثمار من تنمية القدرات والمهارات ... الخ

ب) معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية :

وهو من المعايير المعتمدة لتحديد توزيع الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية . وجوهر هذا المعيار يتمثل في أن تخصيص الموارد للاستثمار يجب ان يأخذ في الاعتبار الاسهام الكلي الصافي للوحدة الحدية من الاستثمار في الناتج القومي ويكون تخصيص الموارد للاستثمار على نحو يتصف بالكفاءة لأنه يساهم في تعظيم مستوى الناتج القومي الذي يتحقق عندما تتساوى قيمة الانتاجية الحدية الاجتماعية لراس المال في استخداماته المختلفة ، وتجدر الاشارة إلى أن هذا المعيار لا يهتم فقط بمقدار العائد او النفقات عند احتساب القيمة وانما يأخذ بنظر الاعتبار مقدار العائد والنفقة الاجتماعية حيث يتمثل العائد الاجتماعي في كل ما يعود للمجتمع من مزايا بسب اقامة الاستثمار أما النفقة الاجتماعية فتعبر عن مقدار السلبيات التي يتحملها المجتمع او التضحيات التي يقدمها الأفراد بسبب اقامة الاستثمار .

ويركز معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية على الناتج الكلي اذ ينصب الاهتمام اساسا على تعظيم الناتج الذي يمكن تحقيقه من الاستثمار.

جـ) معيار اعادة الإستثمار :

يعتبر هذا المعيار أن هدف التنمية هو تعظيم الناتج المتوسط خلال فترة محدده وفق الأفق الزمني للخطة . وان تعظيم الناتج المتوسط يتوقف بالضرورة على تعظيم (MAximization) انتاجية عنصر العمل والتي تعتمد على :

- **نوعية الجهد المقدم من قبل العامل الذي يتأثر بمستوى المعرفة، ومستوى الصحة، واكتساب تنمية المهارات والقدرة على التكيف والانضباط وأتباع النظام ... الخ.**
- **حصة العامل من راس المال المستثمر والذي يتوقف في الأجل الطويل على كمية الانتاج الذي يعاد استثماره ، وحجم قوة العمل الذي يتأثر بمعدل النمو السكاني .**

وبمعنى آخر أن الكمية المتاحة للاستثمار تتحدد بإنتاجية العامل بعد استبعاد كمية الناتج التي يستهلكها العامل والتي تقدر بوحدة الأجر. فاذا طرحنا نصيب العامل في الاحلال والصيانة نحصل على الكمية الصافية المتاحة لإعادة الاستثمار في الفترة الزمنية المحددة . بعد ذلك تأخذ بعين الاعتبار الزيادة في الانتاجية الناتجة عن العوامل التنظيمية أو ارتفاع مستوى الأداء من خلال تحسن مهارات العمل . ويلاحظ أن نصيب العامل من راس المال ينخفض اذا كان معدل نمو قوة العمل اسرع من معدل تراكم راس المال .

أن طريقة تخصيص الاستثمارات ، او معيار الاستثمار يؤثر ليس فقط على الناتج الكلي وانما يؤثر ايضا على توزيع قوة العمل وعلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال أن نمو السكان يؤدي إلى تخفيض معدل راس المال / العمل ونتيجة ذلك هي التأثير على الناتج

المتوسط (بالانخفاض) ، ومن خلال هذا الأثر ينخفض مستوى الادخار بينما المطلوب هو المحافظة على معدل مرتفع للادخار لضمان استمرار معدل مرتفع لتراكم رأس المال . أي أن هذا المعيار يركز على الاستثمارات الكثيفة راس المال التي تفرز جملة مزايا اقتصادية أهمها :

- **ان هذا النوع من الاستثمارات لها عمر اقتصادي اطول وهذا يعني انقضاء فترة طويلة دون القيام بعملية احلال (Replacement)**
- **أن متوسط نصيب العامل من الناتج لإعادة الاستثمار خلال هذه الفترة يكون اكبر كلما طال عمر رأس المال وكلما قلت النسبة (Proportion) من الاستثمار الاجمالي التي تذهب إلى احلال ما يبلى ، أي أن فرص النمو وبالتالي فرض التشغيل تكون اكبر . وهكذا فان تطبيق هذا المعيار من شأنه خلق ظروف اقتصادية واجتماعية مناسبة لتحقيق النمو المستهدف .**

ثانياً: تخطيط الاستهلاك :

يعتبر الاستهلاك الهدف النهائي من أي نشاط اقتصادي ، فاستغلال الموارد الاقتصادية غالبا ما يتم لتلبية حاجات أفراد المجتمع من السلع والخدمات وغالبا ما يتحدد مستوى الاستهلاك تبعا لمستوى الدخل باعتباره من أكثر العوامل المؤثرة على الاستهلاك فكلما زاد الدخل ، ازداد معه حجم الانفاق الاستهلاكي ولكن مقدار الزيادة في الاستهلاك عادة ما تكون أقل من الزيادة في حجم الدخل اعتمادا على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) الذي ينخفض كلما تمتع الأفراد بمستويات دخول مرتفعة أما بالنسبة لشرائح المجتمع ذات الدخول الواطئة فيكون ميلهم الحدي للاستهلاك

مرتفع لانهم يكاد يكونوا غير مشبعين حاجاتهم الاستهلاكية فأي زيادة في الدخل توجه في الغالب لإشباع الحاجات غير المشبعة . على العموم يمكن القول أن الأفراد يميلون إلى عدم استهلاك كل دخلهم من اجل زيادة مستوى معيشتهم في المستقبل، أما على صعيد الدولة فان الدولة تميل إلى عدم استهلاك كل دخلها الحاضر في سبيل تنمية الناتج القومي في المستقبل .

ويتم التمييز في الاستهلاك بين استهلاك عائلي أو ما يعرف بالاستهلاك الخاص أي ما يستهلكه الأفراد أو الوحدة الاستهلاكية (العائلة) من السلع والخدمات الاقتصادية بهدف اشباع الحاجة وغالبا ما يتحدد مستوى استهلاك الفرد او العائلة بمقدار الدخل المعد للإنفاق . واستهلاك جماعي او ما يسمى بالاستهلاك العام ويتمثل بمقدار ما تخصصه الدولة لإنفاقها على الادارة العامة وما تحتاجه في أداء الخدمات العامة من سلع وخدمات .

كما يفرق بعض الكتاب بين نوعين من الاستهلاك ، الاستهلاك السوقي « النقدي » والذي يتمثل في مقدار ما يستخدم من السلع والخدمات بهدف اشباع الحاجات البشرية عن طريق شرائها من الاسواق مقابل مبالغ نقدية . والاستهلاك الذاتي فينصرف إلى قيام الأفراد باستهلاك جانب من السلع والخدمات التي ينتجونها مباشرة دون دخولها في نطاق التبادل النقدي ، وهذا النوع من الاستهلاك شائع في الاقتصاديات الاكثر تخلفا .

- **العوامل المحددة للاستهلاك :**

أشرنا قبل قليل إلى أن الاستهلاك يتكون من استهلاك جماعي واستهلاك فردي فبالنسبة للاستهلاك الجماعي العام ، و يزداد وزنه النسبي كلما زاد دور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي ويعتمد أساسا على مستوى الإيرادات الحكومية وسياسة الانفاق التي تعتمدها الدولة ، لذلك فأن حجم الاستهلاك العام يزداد وزنه في الدول الاشتراكية نظرا للمسؤوليات التي تضطلع بها الدولة في مجال توفير الدخل الصالح شرائح المجتمع الأقل دخلا. بعبارة أخرى أن الاستهلاك العام عبارة عن عملية تخصيص جزء من الدخل السنوي لإشباع حاجات اجتماعية أو جماعية تقدم من خلال اجهزة الدولة . ويشمل خدمات التعليم والصحة التي تقدم حكوميا ، وكذلك نفقات الادارة العامة والدفاع والأمن .... الخ.

ويميز في هذا المجال بين الأنشطة الحكومية الصرفة التي هي امتداد لمفهوم السيادة وممارسة السلطة ، وبين الخدمات العامة التي تضطلع بها الحكومات المعاصرة اداء لواجباتها الاقتصادية (اعادة توزيع الدخل ، تأمين الحد الأدنى الضروري) والاجتماعية وهذا النوع من الخدمات يزدهر ويتعاظم دور الدولة فيه يوما بعد يوم في الدول التي تقوم على اساس الملكية الخاصة ، وتنمو حصته من مجموع الانفاق القومي اذ أن مرونة الطلب الداخلية على هذا النوع من الخدمات اكبر من الواحد عادة .اما الاستهلاك الفردي فيتوقف على جملة عوامل أهمها: حجم الدخل وطبيعة توزيعه ، نصيب الفرد من الدخل، وأثمان السلع والخدمات، وتوقعات المستهلكين وأذواقهم وحالة النشاط الاقتصادي.

أهمية تخطيط الاستهلاك :

ترجع اهمية تخطيط الاستهلاك إلى حقيقة أن معدل النمو الاقتصادي في أي بلد انما يعتمد بصفة أساسية على ما يخصصه من دخله لأغراض الاستثمار حيث أن مخصص الاستهلاك وخاصة في الاقتصاديات الاشتراكية يتحدد تبعا لمعدل النمو المراد تحقيقه ومدى استعداد الأجيال الحاضرة للتضحية في سبيل الاجيال المستقبلة . فعلى سبيل المثال، اعتمد الاتحاد السوفيتي في المراحل الأولى من التخطيط سياسة تعرف بتقييد الاستهلاك من اجل زيادة حجم المخصص من الدخل للاستثمار لبناء الهياكل الانتاجية والخدمية الأساسية التي يتطلبها الاقتصاد القومي ذلك أن المخطط يرى أن من الضروري استكمال بناء رأس المال الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق مستوى مرتفع نسبيا من الدخل السنوي بعدئذ يمكن السماح بزيادة مخصص الاستهلاك .

أي أن المراحل الأولى من عملية التنمية تتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة تفوق معدل نمو الاستهلاك ويزداد الحجم المخصص للاستهلاك بالشكل الذي لا يسمح له باجتياز معدل نمو الناتج القومي من اجل تجنب الضغوط التضخمية والمحافظة قدر الامكان على حالة استقرار مستوى الاسعار .

أن العفوية وعدم تحديد الحجم المخصص للاستهلاك قد تؤدي في اغلب الاحيان الى زيادة الاستهلاك بمعدلات مرتفعة قد تلتهم كل أو معظم الزيادة في الدخل دون ان تترك فائضا تعتد به من المدخرات المحلية لتمويل عمليات الاستثمار فضلا عن اختلال التوازن الخارجي تبعا لزيادة الواردات الاستهلاكية وزيادة استهلاك المنتجات المحلية على حساب الصادرات . كما أن عدم

تخطيط الاستهلاك قد يؤدي إلى اختلال التوازن الكلي أو القطاعي بزيادة أو نقص القوة الشرائية للدخول الموزعة عن قيمة السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك وبالتالي ظهور فجوة تضخمية أو انكماشية في الاقتصاد او بزيادة أو نقص الطلب على بعض المنتجات عن عرضها.

وبالتالي، ظهور طاقات فائضة أو اختناقات في بعض القطاعات بغض النظر عن ظروف التوازن الكلي ، وهكذا يمكن القول أن تخطيط الاستهلاك الذي هو جزء من عملية التخطيط يعتبر من اهم المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني ، إذ أن حجم الاستهلاك الكلي لفترة زمنية معينة يمثل المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر الهدف النهائي لعملية التنمية الاقتصادية .

أي أن تخطيط الاستهلاك عمليا هو تخطيط الرفاهية ، اذ يؤدي تخطيط الاستهلاك وترشيده إلى نمو الدخل القومي وبالتالي امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من التنمية مما يؤدي إلى تحقيق مزيد من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية خلال المراحل التالية . وهنا تبرز أهمية الموازنة بين الرفاهية أو الاستهلاك الجاري وحجم الاستهلاك المستقبلي بحيث لا يسمح للاستهلاك في نموه أن يتعدى حدودا معينة تؤثر بالتالي على معدلات الادخار القومي ، وبالتالي معدلات الاستثمار، وانخفاض معدلات التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي ، كما ويجب أن لا يضغط عليه إلى مستوى تظهر عنده آثار سلبية تنعكس على النواحي الاجتماعية والسياسية اضافة للأثار الاقتصادية و بالتأكيد يمثل نمو الاستهلاك بشكل متوازن احد شروط التنمية المتوازنة أن عدم تخطيط الاستهلاك قد ينجم عنه أثار سلبية أهمها :

1- يؤدي عدم تخطيط الاستهلاك إلى اختلال التوازن الكلي ، فيمكن أن تزيد القوة الشرائية لأفراد المجتمع بشكل يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في الاسعار نتيجة تفوق مستوى الطلب وعدم قدرة الجهاز الانتاجي عن مواكبه التطور الذي حصل في الانفاق وهذا ما يدفع الدولة إلى زيادة مستوى الاستيراد السد النقص او العجز الذي حصل في العرض الكلي . ولما كان حجم الاستيراد مقيد بمقدار ما متوفر لدى البلد من عملة صعبة عندئذ تتوفر ظروف ملائمة البروز ظاهرة التضخم النقدي.

2- أن عدم تخطيط الاستهلاك قد يؤدي إلى زيادة حجم الاتفاق الاستهلاكي بمعدلات مرتفعة وبشكل تمتص معظم الزيادة في الدخول مما يؤثر على حجم المدخرات القومية اللازمة لتمويل عملية الاستثمار الانتاجي مما يؤثر على سير عملية التنمية الاقتصادية .

إن تخطيط الاستهلاك يرتبط بمسألة التفاوت بين فئات المجتمع الواحد، إذ لا بد من الإشارة إلى أن تخطيط الاستهلاك وتوفير السلع والخدمات الضرورية (ذات الطلب غير المرن) و بالكميات الكافية والاسعار المنخفضة مع رفع أسعار السلع الكمالية وتحديد المعروض منها (ذات الطلب المرن) يعتبر من أهم الوسائل الأساسية في تقريب الفوارق بين فئات الدخل المختلفة .

وعند وضع الهيكل الفني للخطة يأتي تقدير الاحتياجات في المرحلة الأولى من الاعداد ، في حين تأتي الاجراءات الفنية الاخرى بعدها . وهنا تبرز العلاقة المشتركة والمتداخلة بين الاستهلاك من ناحية وبين الانتاج والاستثمار وخطة التجارة الخارجية وكذلك بين خطة الاستهلاك وخطة الأجور

والاسعار وسياسة التجارة الداخلية ، حيث لا بد من أن ترتبط كلها بتقديرات الاستهلاك وبخطة الاستهلاك بشكل عام .

وتجدر الاشارة هنا إلى أن من أبرز الأمور التي تأخذ بنظر الاعتبار عند وضع خطة الاستهلاك ، أن تكون هناك فكرة واضحة عن طبيعة نمو الاستهلاك وتطوره في الاجل الطويل وبشكل يحقق التناسق والتكامل بين الخطط السنوية والمتوسطة والطويلة الأجل ، وبما يخدم العلاقة بين الاستثمار (Investment) والاستهلاك (Consumption) بما يحقق النمو والتوازن في الاقتصاد الوطني. واذا كان اطلاق العنان لنمو الاستهلاك بلا حدود يؤثر سلبا على هيكل الاقتصاد فان الضغط عليه اكثر من اللازم يؤدي إلى أثار سلبية للأسباب التالية :

1- أن تحجيم الاستهلاك بشكل غير معقول لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة مستوى الاستثمار، حيث لا يمكن تحويل كل الموارد التي تحبس عن انتاج السلع الاستهلاكية إلى استخدامات انتاجية ولهذه الحالة فإن تحجيم الاستهلاك لا يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي .

2- يعتبر جمود الاستهلاك أو عدم تزايده من العوامل المؤثرة سلبا على الحالة النفسية والسياسية للمجتمع ، كما وأن تقليص حجم الانتاج والانتاجية يحدث ركودا عاما في كافة أوجه النشاط الاقتصادي ، وقبل كل شيء يؤدي تقييد الاستهلاك عن طريق تجميد الاجور أو تخفيضها إلى اضرار اجتماعية وسياسية بعيدة الاثر ، أما إذا حدد حجم الاستهلاك عن طريق التحكم في حجم المعروض من السلع الاستهلاكية ولم يصاحبه تخطيط مناسب للأجور والاسعار فانه يؤدي إلى خلق ضغوط تضخمية واختناقات واضطرابات في السوق المحلية .

3- كما يؤدي تجميد الاستهلاك إلى انخفاض مستوى المعيشة أو انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي ، كما لو كان تزايد معدل الاستهلاك اقل من تزايد معدل نمو السكان .

فبالنسبة للنظام الاشتراكي يعتبر اشباع الحاجات المادية والمعنوية لأفراد المجتمع كافة وبشكل متواصل من أهم الأسس للاقتصاد الاشتراكي . ولكي يتم هذا الاشباع عن طريق زيادة وتنمية مقدار الانتاج وتحسين نوعيته باستخدام افضل الفنون الانتاجية تطورا كما نجد أن درجة اشباع هذه الحاجات تتحدد بالمستوى الذي بلغته الفنون الانتاجية للمجتمع. بمعنى اخر، يرتبط اشباع الحاجات ارتباطا وثيقا بتنمية الاقتصاد القومي ، بإعطاء الأولوية لإنتاج وسائل الانتاج ، أي تنمية الصناعات الاستثمارية بدرجة أكبر من تنمية الصناعات الاستهلاكية ، حيث يتم التخطيط في الاقتصاديات الاشتراكية على أساس ادخال مقتضيات التنمية الاقتصادية واعطاء الأولوية وبشكل خاص للتنمية الصناعية التي تعتبر العنصر الديناميكي الحركة وتقدم المجتمع .

ويمكن أن نخلص مما تقدم، أن المراحل الأولى من عملية التنمية تتطلب زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة تفوق نمو الاستهلاك، ويزداد المخصص للاستهلاك بالشكل الذي لا يسمح له باجتياز معدل نمو الناتج القومي من أجل تجنب ظاهرة الارتفاع العام في مستوى الأسعار ولذلك اعتبرت سياسة تقييد الاستهلاك في هذه المرحلة بالذات من دواعي نجاح عملية التخطيط من أجل التنمية بحيث لا تؤدي تلك السياسة إلى أحداث ما يعرف بالنقص الاستهلاكي لان ذلك يعني ابقاء المستوى المعاشي للأفراد متدنيا مما يعكس أثره السلبي على كفاءة أداء العاملين وبالتالي انخفاض مستوى انتاجيتهم وهذا ما يؤثر على مستوى النمو الاقتصادي بشكل عام .

طرق تقدير الاستهلاك :

غالبا ما تلجأ الدولة الاشتراكية من خلال خططها الاقتصادية إلى اجراء تقديرات الحجم الانفاق الاستهلاكي من اجل تدبير مصادر اشباع ذلك المستوى من الاستهلاك عن طريق زيادة حجم الناتج المحلي أو زيادة حجم الاستثمار الصافي بما يتناسب والزيادة المطلوبة لإشباع طلب الأفراد من السلع والخدمات بمعنى اخر توسيع الطاقة الانتاجية بما يتلائم ومستوى الاستهلاك ، أما إذا وجد المخطط أن نمو الاستهلاك يفوق النمو الحاصل في القدرة الانتاجية فان الفجوة يتم ردمها عن طريق الاستيراد (الذي يعتبر عنصر مقيد بحجم الصادرات) وهكذا فان المخطط يوجه جل اهتمامه في اشباع الطلب الاستهلاكي عن طريق الانتاج المحلي بحيث تكون الواردات جزءا ضئيلا من حجم العرض الكلي . وأهم الطرق التي يعتمدها المخطط الاشتراكي في تقدير الاستهلاك ما يلي :

1) طريقة اسقاط الاتجاه العام :

يتم تقدير حجم الاستهلاك من خلال معرفة الحجم الكلي للاستهلاك وبالتالي مستوى استهلاك الأفراد من كل سلعة أو مجموعة سلعية ، وهذه الطريقة تصبح أذا ما افترضنا أن الأنماط الاستهلاكية لأفراد المجتمع تبقى على نفس الوتيرة التي سارت عليها خلال حقبة زمنية معينة . ولما كان التخطيط يهدف بالدرجة الأولى إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام الذي يتطلب بالضرورة زيادة حجم ما يخصص للاستثمار . لذلك فأن مسؤولية المخطط تكمن وخاصة في المراحل الأولى من عملية التنمية على تغير الأنماط الاستهلاكية وتقليص حجم الاستهلاك

وخاصة الاستهلاك الترفي قدر الامكان ..... ولذلك لا يصح الافتراض الرئيسي لهذه الطريقة وهو استمرار الظروف الماضية على ما هي عليه .

2) <u>استخدام المعاملات الفنية :</u>

يمكن تقدير حجم الاستهلاك عن طريق المعاملات الفنية مثل نسبة الاستهلاك إلى الدخل (Consumption / Income Ratio) أو الكمية المستهلكة من سلعة معينة وحجم السكان Goods (X) / Population (P) ، ان اغلب المراجع العلمية الحديثة تعالج الاستهلاك الفردي (العائلي) أو ما يعرف بطلب القطاع العائلي من خلال معرفة النمط الاستهلاكي لكل فئة على حدة بعد أن تقوم بتقدير الحد الأدنى للاستهلاك لكل فئة من فئات المجتمع ثم ينظر الى الطلب الذي يفوق الحد الأدنى (Minimam) وهو ما يعرف بنظام الانفاق الخطي (Linear Expenditure System) ووفقا للمعادلة التالية :

$$Y_i = \left(\frac{Y}{P_i}\right)\left(X_1 \frac{C_i}{Q}\right)$$

حيث يشير :

Yi الحد الادنى لمعيشة الكفاف Subsistence Min

Pi يمثل سعر المجموعة السلعية

Xi متوسط الحصة / للمجموعة السلعية i من ميزانية الاستهلاك و الميل الحدي للاستهلاك و Ci يشير إلى الميل الحدي للاستهلاك

Q تساوي نسبة الانفاق الكلي / الأنفاق فوق الضروري .

إذ أن الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل $\Delta c \ \Delta y$ كما أنه يساوي المرونة الاتفاقية للمجموعة السلعية (Xi) متوسطة الحصة ٪ للمجموعة السلعية (i) من ميزانية الاستهلاك أي أن :

$$D_i = Y_i e_i$$

وتكون معادلة الانفاق الخطي كما يلي :

$$D_i = Y_i + \frac{C_i}{P_i}(y - s)$$

حيث يشير (D) إلى الكمية المطلوبة من المجموعة السلعية (1) اما Y – C فيمثل الدخل المعد للانفاق الاشتراكي أي (الدخل الكلي – الجزء المخصص من الدخل للادخار). كما ان (Yi) محددة مرحلة التطور الاقتصادي .

$$Y_i = \left(\frac{y}{P_i}\right)\left(X_i \frac{C_i}{Q}\right)$$

كما أن جميع عناصر (Yi) موجبة عدا (Q) التي تكون سالبة حيث كلما كانت (Q) كبيرة تصبح (Yi) كبيرة بثبات العوامل الأخرى . ووفق تقديرات (Chenery) ارتفعت (Q) من (75−) إلي (2.0−) عندما يرتفع الدخل من ١٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار بأسعار سنة ١٩٧٠ . وهذا يعني أن الحد الأدنى الضروري (Yi) يرتفع كلما ارتفعت قيمة (Q).

3) المقارنات الدولية :

نتيجة تقدم وسائل الاتصال وزيادة فاعلية اجهزة الاعلام والتثقيف و بروز أثر عامل المحاكاة فأن معظم الأنماط الاستهلاكية قد مالت إلى التشابه خاصة بالنسبة للدول التي تمر بنفس مراحل النمو الاقتصادي . ومن هنا يمكن للأجهزة التخطيطية من اعتماد أسلوب المقارنات الدولية كوسيلة أو أداة لتقدير حجم الاستهلاك الدولة عن طريق مقارنة مع دولة أخرى تعيش نفس

الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتمر بذات المرحلة الاقتصادية للنمو مع ادخال بعض التعديلات على هذه التقديرات بسبب عدم امكانية تطابق العادات الاجتماعية والثقافية والدينية ... الخ.

4) الطريقة القياسية: Econometrics Method

أصبحت هذه الطريقة من اكثر الطرق شيوعا في الاستخدام نتيجة لزيادة الاعتماد على أسلوب النماذج القياسية في تحليل الظواهر الاقتصادية ، اذ من الممكن بناء نموذج قياسي يكشف العلاقة بين الاستهلاك والعوامل المحددة له، ثم يتم تقدير معلمات النموذج اعتمادا على الطرق القياسية . كالعلاقة بين الاستهلاك والاسعار والدخل. والهدف من هذه الدراسات هو تقدير ثوابت المعادلات وبيان درجة الاعتماد عليها ، بحيث نستطيع معرفة حجم الانفاق الاستهلاكي عند كل مستوى من الدخل والسعر . وفي هذا المجال يمكن التنويه إلى أن مرونة الطلب تلعب دورا أساسيا في مجال تخطيط الاستهلاك وهنا لا بد أن نميز بين نوعين من المرونة هي :

- مرونة الطلب السعرية التي تمثل التغير النسبي في الكمية المطلوبة (أو المستهلكة) الناتجة عن تغير مستوى السعر $Ed = \frac{\Delta Q}{Q} / \frac{\Delta P}{P}$ وتظهر أهمية دراسة المرونة السعرية في تخطيط الاستهلاك في بيان نسبة التغيرات اللازمة في الاسعار للتأثير على الكميات المستهلكة من السلع المختلفة .
- مرونة الطلب الداخلية وتعبر عن مقدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة (أو المستهلكة) نتيجة التغير في مستوى الدخل . والمرونة الداخلية للطلب أهمية خاصة عند تخطيط الاستهلاك وخصوصا في ظل ظروف التنمية . فالهدف الرئيسي من وراء التنمية الاقتصادية

هو رفع معدل الدخل الفردي ولذلك يبدو من المهم أن تدرك السلطات التخطيطية كيفية تصرف الأفراد بالدخول والمجالات التي تتجه اليها الزيادة المتحققة في الدخول . بمعنى اخر ما هو أثر التغير في الدخل على الكميات المستهلكة من السلع والخدمات المختلفة . أي أن مرونة الطلب الداخلية يعبر عنها رياضيا Ed = $\frac{\Delta Q}{Q} / \frac{\Delta P}{P}$. ويمكن تقدير حجم الاستهلاك على أساس المعادلة التالية :

$$C = C_I = EY^I r$$

حيث تشير :

C إلى حجم الاستهلاك في أي فترة زمنية مستقبلية .
CI تعبر مستوى الاستهلاك عند سنة الأساس .
Ey) المرونة الداخلية للطلب .
r معدل نمو الدخل .

وطبيعي أن تختلف المرونة الداخلية من سلعة الأخرى ، فقد تكون سالبة بالنسبة لبعض السلع التي تعرف (بالسلع الرديئة) بمعنى أن زيادة الدخل يؤدي إلى انخفاض الكمية المستهلكة من تلك السلع . أما اذا كان المرونة الداخلية اقل من واحد فهذا يعني أن الاستهلاك يزداد بنسبة أقل من الزيادة في الدخل ، وقد تكون المرونة الداخلية اكبر من واحد وعندئذ تكون نسبة الزيادة في الاستهلاك اكبر من الزيادة في الدخل. فعلى سبيل المثال أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى زيادة الانفاق على الغذاء وخاصة بالنسبة لشرائح المجتمع ذات الدخول المحدودة بمعنى ان معامل المرونة الداخلية يقترب من الواحد الصحيح أي أن معظم الزيادة في الدخل توجه نحو زيادة الطلب على السلع الغذائية .

ج) تخطيط الأسعار:

ترتبط عملية تخطيط الاسعار ارتباطا عضويا بخطة التنمية القومية ذلك أن خطة الاسعار لابد وأن تتفاعل مع خطة الانشطة الاقتصادية الأخرى وتتناسق جميعا لتكون الخطة الاقتصادية الشاملة . اذ يستخدم تخطيط الاسعار في الاقتصاد الاشتراكي كوسيلة رئيسية لمعالجة النشاط السعري في الاقتصاد الوطني ، فهو بديل عن الحركة غير المنظمة لأسعار السوق التي تهيمن عادة على الانشطة الاقتصادية في الاقتصاديات غير المخططة مركزيا .

ومن هنا فأن تخطيط الاسعار في الاقتصاد المخطط يستخدم كوسيلة لضبط وتوجيه حركة الأسعار وتوفير الظرف المناسب للاستقرار النسبي في مستوى الأسعار بما يضمن التطوير طبقا لاتجاهات الخطة الاقتصادية الشاملة .وان التطابقات بين التدفقات المادية والنقدية باعتباره من الأمور التي يتطلبها التخطيط الاقتصادي يتم عادة بواسطة الاسعار لكونها تعبيراً نقديا عن قيمة السلع والخدمات ، وهي بذلك تترجم التدفقات المادية المخططة إلى تدفقات نقدية ، يضاف إلى ذلك أن الأسعار تؤثر على حركة التدفقات المادية خلال فترة التنمية بواسطة التغيرات التي تطرأ عليها وعلى مستوياتها . وترتبط مهام تخطيط الاسعار اساسا بأهداف السياسة الاقتصادية ويمكن تحديد اهم تلك المهام وكما يلي :

1- ترجمة المؤشرات الكمية المتعلقة بإنتاج السلع وتوفير الخدمات إلى خطة نقدية تأخذ بعين الاعتبار العلاقات النسبية السعرية لمختلف السلع والخدمات حسب الأهداف والاولويات المحددة في خطة التنمية .

2- ربط السياسة السعرية بالسياستين المالية والنقدية على مستوى الاقتصاد من جهة وعلى مستوى قطاعاته من جهة أخرى ، كما يتم اجراء نوع من التلائم بين سياسات الاسعار من ناحية وسياسات الاجور والدخول من ناحية اخرى .

3- اعتماد مبدأ التصنيف السلعي تبعا لطبيعة استخدام واستهلاك السلعة بكونها مستوردة أو منتجة محليا وبما يؤمن تحقيق اولويات الخطة وأهدافها ويمكن تحديد أبرز المعايير في هذا المجال :

- **نمط الاستهلاك السائد، وموقع السلعة أو الخدمة في سلم الاستهلاك مدى مرونة الطلب عليها.**
- **الاعتبارات الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بنمط الاستهلاك .**
- **مدى توفر البدائل للسلع أو الخدمات .**
- **الغرض من استخدام السلعة أن كانت استثمارية أو انتاجية .**
- **بناء السعر للسلعة على أساس المراحل المتعددة لأنتاجها ولغاية السعر النهائي .**

أي تحديد السعر للسلعة على أساس المراحل الانتاجية ، وهذا ما يتطلب تصنيف السلع إلى مواد اولية . نصف مصنعة وتامة الصنع وتحديد أسعارها . لأهمية ذلك في توجيه الموارد وتحديد نمط الانتاج وهيكل التكاليف.

4- مراعاة بعض الأولويات عند بناء سياسة اسعار السلع الاستهلاكية فقد يكون سعر مثل هذه السلع دون الكلفة وفقا لاعتبارات اجتماعية وسياسية أو قد تحدد الاسعار عند مستويات تساوي أو تفوق تكاليف الانتاج خاصة بالنسبة للسلع الكمالية.

5- تحديد أسعار السلع الاستثمارية في ضوء أولويات مساهمتها في العملية التنموية .

ففي المراحل الأولى من عملية التنمية تتجه الدولة ذات الاقتصاد المخطط مركزيا إلى جعل مستوى اسعار السلع الاستثمارية منخفضا عن مستوى اسعار السلع الاستهلاكية بحيث تكون زيادة الاستهلاك في حدود معقولة ومناسبة بينما يتجه الادخار المتحقق نتيجة لذلك إلى تمويل الاستثمار. ومن الملاحظ انه عادة ما تعطى أسعار مختلفة للسلعة الاستثمارية الواحدة وكذا بالنسبة للسلع الوسيطة حسب اختلاف استخداماتها . وهذه الظاهرة التي تعرف بتعدد اسعار الاستخدام تتأثر بنوعية فرص واتجاهات استخدام تلك السلع.

6-العمل على تحقيق نوع من الموائمة بين الأسعار المحلية ومثيلتها المستوردة بحيث تكيف اسعار السلع المستوردة وفقا لطبيعة السلعة واهميتها في مجالي الانتاج والاستهلاك وتبعا لذلك يتم تحديد السعر المحلي لتلك السلعة . وفيما يتعلق بأسعار السلع المصدره ، فإنه من الضروري تكييفها ايضا وفقا لمستويات الاسعار في السوق الخارجية .

- <u>الأسس التى تعتمدها الدول الاشتراكية فى تحديد الأسعار :</u>

أن عملية التسعير في الاقتصاد الاشتراكي تتولاها اجهزة متخصصة تناط بها صلاحيات تحديد الأسعار واقرارها . أن الأساس الموضوعي لتحديد الأسعار يتجسد باعتماد تكاليف العمل اللازم اجتماعيا ، وتقاس هذه التكاليف بوحدات العمل الذي يستعمل كعامل مشترك في العملية الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة لعناصر الانتاج التي يتم اعتمادها في ظروف اقتصادية واجتماعية محددة . ومن هنا نستخلص الى أن أساس قيمة السلعة يتحدد على أساس مقدار العمل اللازم

اجتماعيا لانتاجها ولهذا يحدد السعر على أساس معدل الكلفة الاجتماعية وهذا المعدل يستند إلى مجموع التكاليف في الفرع الانتاجي الواحد، فالبناء السعري في الاقتصاد الاشتراكي يتكون مما يأتي : التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة ، حيث:

- **التكاليف المباشرة من، وتتألف من :**

١. الأجور والرواتب :

وهي مقدار ما يدفع لليد العاملة المستخدمة في العملية الانتاجية التي تخلق القيمة . ويجري تحديد الأجور وفق معايير موضوعية تهدف اساسا إلى زيادة إنتاجية العمل وخفض تكاليف الوحدة المنتجة الواحدة ، وذلك من خلال الخطة التي تجسد سياسة الأجور المتبعة من قبل الدولة والتي تهدف إلى القضاء على الاختلاف الذي يحصل ما بين رغبة القوة العاملة في زيادة اجورها وبين سعيها لتخفيض تكاليف الانتاج من خلال ارتفاع مستوى انتاجية العمل.

٢. التكاليف المادية المباشرة :

تتضمن كلفة المواد الأولية والمواد نصف المصنعة والسلع الوسيطة التامة الصنع وتمثل هذه التكاليف نسبة مرتفعة من سعر الكلفة ، لذا تسعى الدول الاشتراكية الى جعل اسعار هذه المواد قريبة من سعر كلفتها وتقليل نسبتها من المجموع الكلي لتكاليف الانتاج .

3- الاهلاك:

تشمل المقادير المخصصة لتغطية نسبة الاستهلاك الذي يتعرض اليه راس المال اثناء عملية التشغيل . أن نسبة الاهلاك تختلف من مشروع انتاجي لآخر وتحسب نسبة الاهلاك وفق النسب الأصولية المحددة في كل صناعة او مشروع .

- **أما التكاليف غير المباشرة فهي تتضمن :**

1-التكاليف الادارية

٢. تكاليف الوقود والطاقة

٣. تكاليف التطوير والتحسين التقني .

ان عناصر التكاليف بمجموعها تكون السعر، غير انها تكون مختلفة الأهمية في تكوين مجموع التكاليف باختلاف الفروع الانتاجية في الاقتصاد او حتى باختلاف المشاريع المنتجة لسلع متشابهة داخل نفس الفرع الانتاجي، كما تختلف من سنة لأخرى بسبب تطورات انتاجية العمل وإدخال التكنولوجيا إلى الانتاج .

وتعتمد عملية التسعير السائدة في الاتحاد السوفيتي وبعض الدول الشرقية على معدل تكاليف الانتاج للفرع الصناعي ككل وذلك نتيجة لايمانهم بان أساس قيمة السلعة هو وقت العمل اللازم لانتاجها. ولذا يحدد السعر على اساس معدل التكلفة الاجتماعية وقد انتقدت هذه الطريقة من قبل عدد كبير من الاقتصاديين وخاصة الغربيين على اعتبار أن الاسعار ينبغي أن تحدد على أساس الندرة النسبية أو التكلفة الحدية. بينما يرى الاقتصاديون الاشتراكيون بأن الأسعار هي أحد القرارات الفنية الهامة التي تدخل في إطار السلطة المركزية للتخطيط وان نظام الأسعار لابد أن يعكس التكلفة الاجتماعية من أجل أن تتخذ القرارت الاقتصادية السليمة. وعلى أساس هذا النظام يمكن اجراء الحسابات الرشيدة واتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد . ولغرض توضيح ذلك نعرض مشكلة الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي من خلال نموذجين ، هما:

1- نموذج قائم على التخطيط المركزي حيث تتركز السلطة في اتخاذ القرارات في يد الهيئة المركزية للتخطيط .

2-نموذج قائم على التخطيط اللامركزي الذي وصفه (Oscar Lange) لحل مشكلة الأسعار ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد في ظل اقتصاد قائم على التخطيط اللامركزي وسنعطي فكرة مبسطة عن عملية تحديد الأسعار في كل النموذجين أعلاه، وذلك كما يلي:

1- تحديد الأسعار في ظل نظام التخطيط المركزي :

يقوم نظام الأسعار في اقتصاد قائم على التخطيط المركزي على أساس ما يعرف بنظام السعر المزدوج (Daul Price System) الذي بموجبه تتحدد اسعار السلع الاستهلاكية على اساس يختلف عن أسعار السلع الانتاجية التي تستخدمها المشاريع الانتاجية. وتعرف اسعار السلع الاستهلاكية بأسعار التجزئة Retail Prices وهي الأسعار التي يقوم بدفعها المستهلك من اجل الحصول على السلعة ويتضمن سعر البيع (Selling Price) مضاف اليه نفقات التوزيع تم ضريبة تعرف بضريبة المبيعات، التي تستخدم كأداة يعتمدها المخطط لخلق نوع من الموائمة بين العرض والطلب على السلع الاستهلاكية وبذلك تكون مرنة تستجيب للتغيرات التي تطرأ وفق الطلب والعرض بالنسبة للسلعة المنتجة . وهكذا فان اثمان السلع الاستهلاكية (اثمان التجزئة) تمثل في الواقع اسعار السوق التي تحقق المساواة بين العرض والطلب ويتم تحديدها على أساس تساوي القيمة النقدية لهذه السلع مع الدخول ويتضمن ضريبة تستخدم كوسيلة لضمان تساوي الانتاج المخطط (العرض) مع القوة الشرائية للأفراد (الطلب).

أما أثمان السلع الانتاجية فتعرف بثمن البيع (selling Price) وهو الثمن الذي تتقاضاه الوحدة الانتاجية وتتحدد على أساس النفقات المخططة (Planned Cost) وتشمل نفقات الاجور والمواد الأولية المستخدمة ونفقات الصيانة ونسبة الاندثار الذي يتعرض له رأس المال مع اضافة معدل معين للربح إلى هذه النفقات . وهكذا فان ثمن البيع الذي يحصل عليه المشروع مقابل السلعة التي يقوم بانتاجها يختلف عن ثمن التجزئة الذي يدفعه المستهلك حيث يقل عنه بمقدار الضريبة .

وهنا لابد من التنويه إلى أن ثمن البيع لا يحمد على أساس نفقة الإنتاج الفعلية لأن ذلك لا يؤدي إلى تحقيق كفاءة في استخدام الموارد. اذ لا يتوفر أي حافز يدفع المشروع إلى تخفيض نفقة الانتاج طالما أن ثمن السلعة المنتجة يغطي نفقات انتاجها ولذلك فان ثمن البيع يحدد على اساس نفقات الانتاج في المتوسط مضاف اليه هامش من الربح والذي يتحدد على نحو يسمح لأقل المشروعات كفاءة بتغطية نفقاتها.

بمعنى أخر أن سعر البيع الذي تتعامل المشروعات الانتاجية على أساس يتضمن نفقات التشغيل (النفقات المباشرة) مضاف اليها معدل معين من الربح المخطط . وهامش الربح هذا يتغير بطريقة عكسية مع مستوى النفقات الفعلية (Actual Cost) التي يحققها المشروع بالنسبة لمستوى النفقات المخططة فاذا استطاع المشروع تحقيق برنامجه الانتاجي من طريق اقتصاد اكثر في النفقات من المستوى المخطط فانه سيتصل على معدل للربح أعلى من معدل الربيع المخطط والعكس صحيح. وغالبا ما يهتدي المخطط بالأثمان المحاسبية (Accounting Prices) أو

أثمان الظل (Shadow Prices) في تحديد أثمان عناصر الإنتاج وهذا النوع من الاثمان يعكس تفضيلات افراد المجتمع وتختلف نسبيا عن الأثمان السائدة في السوق، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية فان أثمان الظل لها وظيفة اقتصادية بالغة الأهمية إذ أنها تقيم علاقة منطقية بين نفقات الانتاج والتقييم النسبي الذي يعطيه المجتمع لهذه السلع.

أما بالنسبة للسلع الانتاجية فيجب أن يكون الثمن المحاسبي مرتبطا بالناتج الذي تقوم بإنتاجه حيث أن قيمة السلع الرأسمالية لا تكون ذاتها ولا في منفعتها العالية وإنما تستمد قيمتها أو منفعتها من المستقبل أي طيلة عمرها الانتاجي .

فبالنسبة لثمن الظل لعنصر العمل «اجر الظل Shadow Wage » يعكس نفقة الفرص الضائعة فعندما تكون قوة العمل متوفرة في الاقتصاد فان ثمن الظل يكون اقل من الأجر السائد في السوق اما بالنسبة لثمن ظل عنصر رأس المال فهو الثمن الذي يعكس الندرة النسبية لهذا المورد ويقاس على أساس العلاقة بين نسب الناتج القومي الى راس المال .

واخيرا يمكن القول أن نظام السعر المزدوج قد تعرض لجملة من الانتقادات كان من أهمها :

- **أنه يتسم بالجمود وعجزه عن تقديم محفزات كافية لمدراء المشاريع الاقتصادية في خلق مزج أمثل بين المدخلات الانتاجية من جهة وبين مستوى العرض وحجم الطلب على السلع المنتجة من جهة اخرى . وقد اعتمدت السلطات التخطيطية بعض الاجراءات الادارية لمعالجة ذلك الا انها لم تأتي بنتائج فعالة . فعلى سبيل المثال أذا زاد المستخدم من مورد انتاجي معين**

(كالوقود مثلا) فان الاسعار بالنسبة لذلك المنتوج يتم رفعها لتحقيق اقتصاد في استخدام هذا المورد ولتغطية الزيادة في التكاليف.

- أن تحديد سعر البيع يؤدي إلى تشجيع الفقد والضياع وعدم الاقتصاد في استخدام موارد رأس المال باعتباره من الموارد الإنتاجية النادرة . والسبب هو أن هناك حوافز لدى معظم المشاريع الاقتصادية لزيادة معدل الربح عن طريق الاستخدام الزائد للمعدات الرأسمالية والتي غالبا ما تكون مرتفعة التكاليف مما دفع بعض الاقتصاديين للدعوة إلى ضرورة فرض سعر معين أو ضريبة على استخدام راس المال للوصول الى الرشادة في استخدام هذا المورد النادر .

2- تحديد الأسعار في نموذج التخطيط اللامركزي :

يري (Oscar Lange) أنه يمكن تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد المجتمع والوصول إلى التوازن الأمثل في نظام اقتصادي قائم على التخطيط بنفس الطريقة التي يتم بها الوصول إلى التوازن الأمثل في ظل سيادة المنافسة الكاملة . ويحدد (Lange) الشروط الواجب سيادتها في نظام المنافسة اذ يميز بين الشروط الشخصية ، والشروط الموضوعية .

فالشروط الشخصية تتحقق عن طريق سلوك الفرد سواء كان مستهلك او منتج. اذ أن الفرد باعتباره مستهلك يسعى للحصول على أقصى منفعة ممكنة من خلال انفاق دخله فالمستهلك يصل إلى المستوى الاقصى من الاشباع عندما تتساوى المنافع الحدية من السلع المختلفة مع اسعارها أي حينما تكون المنفعة الحدية من الوحدة من الدخل متساوية بالنسبة لجميع السلع . أما الفرد باعتباره منتج فانه يسعى للحصول على اكبر ربح ممكن من خلال قدرته في تحقيق حالة

الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج وتحديد الحجم الأمثل للإنتاج والذي يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية مع سعر السلع في السوق .

اما الشروط الموضوعية فيتم تحقيقها عن طريق التنسيق بين قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء كانت وحدات استهلاكية او انتاجية ويتحقق الشرط الموضوعي عندما يسود ثمن التوازن بحيث أن الطلب على كل سلعة وكل عنصر يصبح مساويا لعرض تلك السلعة وذلك العنصر ويصبح هذا الثمن هو ثمن التوازن وعادة ما يتم الوصول إلى حالة التوازن عن طريق اسلوب التجربة والخطh. وهكذا يتم تحقق التوازن في ظل النظام الاقتصادي القائم على اساس التخطيط بتحقق شروط التوازن الشخصية والموضوعية .

فعلى اساس المؤشرات المعطاة (Given Indices) للبدائل المتاحة (سواء كانت هذه المؤشرات اسعار السوق في حالة السلع الاستهلاكية او خدمات عناصر الانتاج)، يقوم الافراد سواء كانوا مستهلكين او منتجين باتخاذ قرارات طبقا القواعد معينة ويتم تحديد الأسعار على اساس تحقق المساواة بين الكمية المعروضة والمطلوبة .وهنا لابد من التأكيد على حقيقة أن تخطيط الاسعار يحظى بأهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات الاشتراكية ، اذ من خلالها تتمكن الدولة من تحقيق المستوى المعيشي الملائم لكافة أفراد المجتمع من خلال اعتماد بعض الوسائل منها:

- **تحديد او تثبيت اسعار بعض السلع والخدمات بما يؤمن دخول حقيقية مناسبة للمواطنين وبمستويات تمكن فئات المجتمع وخاصة ذوي الدخول الواطئة نسبيا من اقتناء حاجاتهم**
- **ضمان دخول مجزية للمنتجين بتوفير حد ادني لأسعار منتجاتهم او تأمين السلع الانتاجية ، والمواد الأولية لهم بأسعار مخفضة .**

وهكذا يمكن أن نخلص أن السعر في الاقتصاد الاشتراكي ليس سعر سوق حرة لسببين :

اولهما : أن المنتج لا يهدف الوصول إلى أكبر قدر من الأرباح فلا يكون سعر السوق سعر المنتج الحر.

ثانيهما : أن المستهلك لا يؤثر بطلبه فلا يكون السعر مرشداً لمستوى ندرة المادة ولكن هذا لا يعني أن السعر يفقد كل مهمة في التصرفات الاقتصادية لان الدولة تأخذ بنظر الاعتبار العنصر التقني للسعر وهو عنصر التكاليف.

فالتخطيط المركزي يحدد من جهة مقادير الانتاج بالنسبة لكل المواد ويحدد من جهة ثانية مقادير المواد الموزعة أي التي تشتريها العناصر الاقتصادية بقصد استهلاكها أو استثمارها . ولما كانت النقود مقياسا لقيمة المبادلة وكانت الأسعار هي المعبرة عن هذه القيمة اصبح من الطبيعي على الدولة أن تحدد الأسعار .

- **اثر الاصلاحات الاقتصادية في الدول الاشتراكية على سياسة الأسعار :**

بعد فترة الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الدول الاشتراكية وخاصة بعد منتصف الستينات أعطيت للمؤسسات الاقتصادية قسط من المبادرة وخلق جو من المنافسة النسبية بينهم مما أدى إلى انخفاض التكاليف والى تغيير في نوعية الانتاج مما جعل مستوى العرض يستجيب لبعض الرغبات الذاتية للسكان التي يفرضها ارتفاع دخلهم وفي نفس الوقت لمتطلبات الانفتاح على الخارج، ويلعب السعر في هذا الاتجاه دورا ايجابية ومكون بجانب التخطيط أداة توجيه للتنمية الاقتصادية . كما أن هذا الانتباه أدى إلى رفع المردود على صعيد المؤسسات الاقتصادية . وهكذا

أصبح دور الأسعار يتداخل مع عنصر التنمية الاقتصادية لان تطورها يساير تطور الانتاج ولان الاستثمارات للمؤسسات توثر على قيمة الاسعار.

وقد طبقت دول أوربا الشرقية بعد فترة الإصلاح نظام التمييز بين اربع فئات للأسعار وهي : -

1. الأسعار الحرة : وتطبق على المنتجات الكمالية و بعض المنتجات الزراعية والتي تغطي حوالي ٢٣ ٪ من مواد التجارة الداخلية .
2. الاسعار الحرة ضمن مجال محدد : حيث يسمح بالتقلبات الحرة في حدود ٠ ٪ فوق ودون المستويات التي تحددها الدولة وتنطبق على السلع شبه الكمالية.
3. اسعار السقف : تضعها الدولة بالنسبة للمواد الاقل ضرورة في الاستعمال المنزلي .
4. الاسعار الثابتة : تضعها الدولة وتنطبق على معظم الضروريات أما في الاتحاد السوفيتي فان الهيئة العليا للتخطيط ترى أن الحل الامثل يكمن في تثبيت اسعار المواد الخام الأساسية لفترة طويلة بينما أسعار المنتجات النهاية تترك مرنة والتغيير يمكن أن يحصل بشكل تدريجي عندما تدعو الحاجة لذلك .

الأسعار في البلدان النامية :

في سياق التحولات التنموية التي تمارسها بعض البلدان النامية ، التي تتصف اقتصادياتها بسمات تميزها عن الاقتصاديات المتقدمة والتي من أبرزها:-

- عدم توازن الهيكل الاقتصادي وتميزه باحادية الانتاج ، سواء كان ذلك في مجال الزراعة أو الصناعات الاستخراجية .

- **ضعف ومحدودية القاعدة الانتاجية وانخفاض درجة استغلال الامكانات والموارد الاقتصادية المتاحة.**
- **الاعتماد و بقدر كبير على استيراد السلع الاستهلاكية والانتاجية في حركة التنمية الأمر الذي من شأنه أن يجعل الاقتصاد عرضة لتأثيرات حركة الاسعار العالمية .**
- **تعايش القطاع العام (القطاع الاشتراكي) مع القطاع الخاص ، أي تواجد انماط انتاجية متعددة في اطار تخطيط الانماء الاقتصادي ، يضع وسائل متميزة امام عملية التنمية والسياسة السعرية الملازمة لها .**
- **تنامي وتشعب رغبات المستهلكين وتأثرهم بأتجاهات استهلاكية خارجية (اثر عامل المحاكاة) مما أدى إلى تغير الأنماط الاستهلاكية واختلاف متطلبات الحياة .**
- **عدم توازن القدرات الشرائية مع الانتاج السلعي نظرا لعدم مرونة الجهاز الانتاجي بحيث غالبا ما تزداد القدرات بنسب تفوق معدلات الزيادة في الانتاج .**

وترتبط الأسعار بعوامل وسياسات اهمها ما يلي :

1- تكلفة الإنتاج والتسويق : فكلفة عناصر الانتاج تشكل المبدأ الأساسي لتحديد السعر الذي يتضمن .

- **التكاليف .**
- **هامش معين من الربح.**
- **الضرائب غير المباشرة ومقدار الدعم الذي تقدمه الدولة لبعض السلع .**

فالتكاليف الانتاجية تشمل كافة النفقات المتعلقة بعناصر الانتاج من عمل ومستلزمات سلعية وخدمية . أما الكلفة التسويقية فتشمل النفقات التي تتعلق بإيصال السلعة إلى المستهلك . ومن هنا فإن ارتفاع نفقات الانتاج كالأجور مثلا . أو أثمان المواد الأولية ... فان هناك ضغوط تدفع الأسعار إلى الارتفاع لتغطية الزيادة الحاصلة في التكاليف . ولذلك تلجأ الدول من خلال اعتماد أسلوب التخطيط الى التأكيد على مبدأ ضرورة رفع الكفاءة الانتاجية للوحدات المستخدمة أو رفع الكفاءة التسويقية من اجل خفض التكاليف مما يساعد الدولة على ابقاء مستوى الأسعار مستقرة أو ثابتة نسبيا أذا لم نقل أن هناك امكانية لانخفاضها .

وتجدر الاشارة إلى أن من الصعوبات التي تواجه هذه البلدان لاحتساب التكاليف والارباح نتيجة لعدم توفر المعطيات الإحصائية الدقيقة فضلا عن وجود مشاكل متعلقة بالمفاهيم المرتبطة بعناصر التكاليف وطريقة احتسابها وفق أسس علمية موحدة ... ونتيجة لذلك فان التكاليف تعتبر مؤشر لتحديد الأسعار طبقا لاعتبارات اقتصادية واجتماعية من خلال التمييز بين المجاميع السلعية (الاستثمارية والاستهلاكية) من جهة . والمستوردة والمنتجة محليا من جهة أخرى ، حيث يتم في اطار هذا التمييز تحريك الاسعار صعود ونزولا عن مؤشرات التكاليف .

د- تخطيط القوي العاملة:

ان العنصر البشري يمثل أحد عوامل الانتاج الرئيسية في أي مجتمع ان لم يكن اهمها جميعا . وهذا العنصر لا يقاس بالكم بقدر ما يقاس بالنوع . ولا يعبر مجموع السكان عن قوة العمل الفعلية

بالنسبة للموارد المادية المتاحة، وانما يعتمد حجم ونوع قوة العمل في أي مجتمع على عدد السكان واجناسهم واعمارهم ومهاراتهم وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية بوجه عام .

ويمكن القول أن قابلية البلد على القيام بالعمليات الانمائية تعتمد على قدرة سكانه في انجاز متطلبات المجهود الانمائي. وهذه القدرة تعتمد على مدى اكتساب القوى العاملة للمؤهلات والمعارف والمهارات اللازمة للقيام بالعمليات الانتاجية والانمائية معا.

يقصد بتخطيط القوى العاملة التنسيق بين حجم ونوع الموارد البشرية المتاحة وبين الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية لتلك الموارد بحيث يتم التنسيق بين الطلب والعرض على العمل كما ونوعا . ويتميز تخطيط القوى العاملة على تخطيط اي متغير اخر من متغيرات الاقتصاد القومي بان اثاره الفعالة لا تتحقق الا في الأجل الطويل.

وترجع أهمية تخطيط القوى العاملة إلى ضرورة التنسيق بين السياسات السكانية والتعليمية وبين الاحتياجات الحاضرة والمستقبلية للاقتصاد القومي من القوى البشرية في غضون عملية التنمية حيث يؤدي عدم تخطيطها إلى زيادة أو نقص قوة العمل المتاحة عن احتياجات الخطط او البرامج الإنمائية. وبالتالي، انتشار البطالة أو عجز قوة العمل عن تحقيق الأهداف كما يؤدي عدم التخطيط الى وجود فائض أو نقص في بعض التخصصات مع ما يترتب على ذلك من شيوع البطالة او العجز في بعض فروع الانتاج. بمعنى اخر ان اهمال الموارد البشرية وعدم تخطيطها يؤدي إلى هدر الطاقات الانتاجية البشرية ويجعل ذلك عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني بدلا من جعلها عون رئيسا لتطوره . أي أن للعنصر البشري تأثيرين متعاكسين أحدهما سالب والاخر

موجب وذلك بالنسبة لتطوير الحياة الاقتصادية. فالتأثير السالب ينشأ عن الضغط الاستهلاكي الذي يتولد عن تكاثر السكان (كمستهلكين) والتأثير الموجب ينشأ عن توفر طاقات انتاجية بشرية متمثلة في تكاثر عدد الأفراد (كمنتجين). فاذا تم تدبير استخدام وتشغيل كافة الموارد البشرية القادرة على العمل ، واذا كان تشغيلها يجري بصورة كفؤة ، بعد تأهيلها فان ذلك يجعل التأثير الموجب اكبر من التأثير السالب وعندئذ يتحرك الاقتصاد الوطني نحو النمو .

اما اذا كان هناك سوء تخطيط للقوى العاملة فان الأضرار بعملية التنمية التي تقوم بها الدولة سيكون أمر حتميا اذ غالبا ما يحدث اختلال بين قوة العمل واحتياجاتها في قطاعات الاقتصاد القومي بحيث نجد فائض في بعض القطاعات ونقص في قطاعات أخرى وبالتالي بروز جملة اختناقات اثناء تنفيذ الخطة الاقتصادية.

أن أولى الخطوات عند اعداد خطة لقوة العمل هو تقدير الاحتياجات البشرية اللازمة كما ونوعا إذ يعتمد حجم قوة العمل اللازمة لتسيير عجلة النشاط الاقتصادي في أي بلد على مستوى هذا النشاط واتجاهات التجديد في الاقتصاد ونوع الأساليب المستخدمة في عملية الانتاج . وبذلك يتم تقدير الطلب على العمل على اساس مقدار سراجة القطاعات الاقتصادية لهذا العنصر (كما ونوعا) ووفق ذلك يتم رسم السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب القوة العمل المتوفرة " السكان الفعالين " بما يكفل توفير الأعداد المطلوبة تجنبا لبروز حالة اختلال في التوازن بين عرض العمل والطلب عليه . وغالبا ما يعتمد المخطط الاقتصادي في تقدير الاحتياجات من قوة العمل على اساس النماذج التي توصف هيكل الاقتصاد القومي وتحدد مستوى الانتاج فيه ، فاذا لم تتوافر نماذج

توصيف مناسبة فيمكن تقدير الاحتياجات البشرية عن طريق اجمالي الاستثمار المستهدف والنسبة الحدية لراس المال إلى العمل وتعبر عنه مقدار راس المال اللازمة لتشغيل فرد اضافي في المجتمع.

أما الخطوة الثانية في تخطيط القوى العاملة هي تحديد المعروض من قوة العمل عن طريق الأخذ بالاعتبار المجموع الكلي للسكان مطروح منه فئة السكان دون سن العمل (الاطفال) وفئة السكان الذين خارج قوة العمل (فئة الشيوخ) = السكان في سن العمل (الشباب). السكان في سن العمل – نسبة السكان غير النشيطين اقتصاديا " المصابين بعاهات، الطلاب العسكريين ، ربات البيوت ، المعوقين ... ". = السكان الفعالين .

إذن السكان الفعالين تمثل قوة العمل القادرة على ممارسة النشاط الاقتصادي في المجتمع وبهذا يكون لدى السلطات التخطيطية ميزان تخطيط القوى العاملة يمثل جانبي الطلب والعرض على قوة العمل وبناء على هذا الميزان يتم توازن الطلب والعرض عن طريق السياسات الكفيلة بتحقيق هذا التوازن وتبدأ بإعداد خطة التعليم والتدريب وذلك لاعداد الأعداد المطلوبة من التخصصات للوصول للانتاج المطلوب .

وبذلك اتجهت الدراسات الحديثة إلى اعتبار عمليات التعليم والتدريب ذات طبيعة استثمارية، تهدف الى تحويل الموارد البشرية إلى ثروة بشرية ذات كفاءة إنتاجية اعلي . وما دامت هذه الموارد البشرية تعطي مردودا صال التطوير الانمائي. وبما أن القيمة النسبية لمردود الاستثمارات التعليمية تعتمد على مدنى تانية المجهود الإنمائي والانتاجي إلى مختلف ذوي المؤهلات العلمية

والفنية ، لذلك يجب، اشتقاق معيار الأسبقية بشأن فروع التعليم والتدريب على ضوء تاجة الاقتصاد الوطني . وهذا المعيار يتيم ضرورة التنسيق بين شطة القرية العاملة والخطط التعليمية بخطة التنمية الاقتصادية .

وهكذا فان تخطيط القوى العاملة لا يمكن فصله بأي حال من الاحوال عن خطة التنمية القومية وذلك لأن الإنسان هو الثروة الحقيقية وهو الهدف الرئيس التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتحقق من خلال زيادة الكفاءة الانتاجية للقوى العاملة بحيث تصبح القوى العاملة وثروتها الفكرية عماد التنمية . وعلى هذا فان تدريب الافراد وتهيئة فرص العمل الحقيقية لهم يعتبر أساس التخطيط الطويل الاجل.

والدول الاشتراكية التي تعتمد هذا النهج تسعى جاهدة إلى تحقيق حالة الاستخدام التام لقوة العمل . وتأمين سلامتها واستقرارها ورفع كفايتها الانتانية . الا أن النقطة التي يجب أن يشار اليها هو أن تشغيل كافة الافراد دون توزيعهم على أعمال لا تتفق وطبيعة تخصصاتهم ينتج عن ذلك ارتفاع في تكاليف الانتاج ويضعف من مستوى انتاجيتهم.

ولذلك غالبا ما يميز الاقتصاديون بين أسلوبين للنمو الاقتصادي احدهما النمو التوسعي (Extensive Growth) والذي يمثل زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة المدخلات الإنتاجية وهو الطابع الذي تمر به الدولة في المراحل الأولى من عملية التنمية والتي تحتاج فيها إلى استثمارات ضخمة وقوة عمل كبيرة . أما الأسلوب الاخر فيعرف بالنمو المكثف (Intensive Growth) وهو التأكيد على رفع معدل النمو الاقتصادي من خلال الاستغلال الأمثل للمدخلات

الانتاجية بمعنى تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة التي من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية للمدخلات المستخدمة ومحاولة الاستفادة من العوامل الفنية (كالابتكار والتجديد) في زيادة مستوى الكفاءة الاقتصادية فنمو الناتج على سبيل المثال هو دالة لحجم المستخدمات الانتاجية (النمو التوسعي)

$$\Delta Q = F\ (K\ ,L\ )$$

حيث يشير ΔQ إلى مقدار التغير في الانتاج اما K فيمثل المستخدمات الثابتة (رأس المال) و L يمثل المستخدمات المتغيرة (العمل). أما النمو المكثف فهو دالة للكفاءة الاقتصادية للمستخدمات الانتاجية .

$$\Delta Q = F\ (E\ )$$

حيث يشير E إلى الكفاءة الاقتصادية .

ان انتاجية العمل $\frac{O}{L}$ تتأثر بمعامل رأس المال العمل $\frac{K}{L}$ اي ان

$$\frac{O}{L} = F\ \left(\frac{K}{L}\right)^{U}$$

حيث يشير u إلى معامل أسي ، فإذا كان المعامل الاسي = 1.

فان الزيادة في معامل رأس المال / العمل تؤدي إلى زيادة مستوى انتاجية العمل ولكن مقدار الزيادة في الانتاجية = مقدار الزيادة في التكاليف (معامل رأس المال / العمل). أما اذا كان المعامل الاسي > 1 فان الزيادة في معامل رأس المال / العمل تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل ولكن مقدار الزيادة في الانتاجية > مقدار الزيادة في معامل رأس المال / العمل . بينما اذا كان

المعامل الاسي < 1 فان الزيادة في معامل رأس المال / العمل تؤدي إلى زيادة انتاجية العمل ولكن مقدار الزيادة في الانتاجية < مقدار الزيادة في معامل رأس المال / العمل .

ويمكن معالجة انتاجية العمل الاجتماعي Social Labour Productivity التي تشمل انتاجية العمل وانتاجية رأس المال والتي تتأثر بالعوامل التنظيمية والعوامل التكنولوجية . ويعبر عن تلك الفكرة بالمعادلة التالية :

النمو المكثف النمو التوسعي

$$\frac{\Delta Q}{O} = \mathrm{U}\ \frac{\Delta K}{K} + \ (1-U)\frac{AL}{L} + E$$

حيث يشير

$\frac{\Delta Q}{O}$ **معدل زيادة الناتج القومي**

$\frac{\Delta K}{K}$ **معدل زيادة رأس المال**

$\frac{AL}{L}$ **معدل زيادة العمل**

E متوسط معدل الزيادة السنوية في الناتج كنتيجة لتحسن مستوى الكفاءة الاقتصادية للمدخلات الانتاجية (العمل ، رأس المال).

إذن معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق باستخدام اسلوبين للنمو. ففي الاقتصاد الاشتراكي غالبا ما يركز على اسلوب النمو المكثف نظرا لانخفاض مستوى الكفاءة الاقتصادية للمدخلات

الانتاجية المستخدمة ولكن عندما يتم تحقيق زيادة في الانتاج من خلال التأكيد على مبدأ الكفاءة الانتاجية بعدها لا يمكن زيادة الانتاج الا من خلال زيادة الوحدات المستخدمة . وهذه الحالة تنطبق بشكل كبير على الاقتصاديات الاقل نموا التي تعاني من تدهور مستوى انتاجية الوحدات المستخدمة .

- **دور الأجور في تخطيط القوى العاملة :**

تعتبر الأجور أحد الأدوات الرئيسية التي يعتمدها المخطط الاشتراكي لاعادة توزيع قوة العمل بصورة أكثر كفاية سواء على مستوى المهن أو على مستوى الاقاليم وحافزا لزيادة الانتاج والانتاجية في المجتمع .

كما تمثل الأجور الجانب الرئيس في دخول الأفراد وينعكس مستواها بالضرورة على المستوى العام للأسعار . فعندما ترتفع الأجور بنسبة أكبر من الزيادة في الانتاجية تتجه الأسعار إلى الارتفاع و تشيع حالة تفوق في الطلب بمعدل يفوق النمو في حجم الانتاج مما يولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد . مما يقضي دائما ربط الأجور بمستوى الانتاجية .

ويعرف الأجر في الاقتصاد الاشتراكي بالأجر الاجتماعي الذي يعبر عن مقدار العمل اللازم اجتماعياً للإنتاج والمتجسد في انتاج السلع . وغالبا ما يتألف من أجر نقدي فيمثل بعدد وحدات نقدية يستلمها العامل لقاء ممارسته للنشاط الاقتصادي وهي تعكس ذوقه باعتباره مستهلك وأجراً عينيا يتمثل بمقدار الخدمات التي تقدمها الدولة للعامل لا باعتباره عاملا فحسب، وإنما باعتباره أنسانا تسعى الدولة الاشتراكية لصيانة كرامته واعتباره هدف الثورة الاشتراكية .

والجدير بالذكر أن كمية العمل اللازم لإنتاج وحدة من أي سلعة تتناقص بارتفاع انتاجية العمل بفعل كثافة راس المال وعملية التنظيم وازدياد الخبرة . ولذلك يقاس التقدم بما يطرأ على قدرة المجتمع الإنتاجية، من حيث انتاج كمية أكبر من السلع بعوامل انتاج أقل . كما يقاس بقدرته المستمرة على تحسين ورفع مستوى قدرة المجتمع .

ومن هنا تتحدد قيمة أية سلعة استهلاكية أو رأسمالية، بتكلفتها الاجتماعية التي يعبر عنها بمتوسط العمل الاجتماعي اللازم لإنتاجها خلال هذه الفترة . وكمية العمل اللازم لإنتاج وحدة من أية سلعة قد تتوقف على اشياء متعلقة بمزايا طبيعية مصدرها الطبيعة ليس للإنسان دخل فيها كما هو الحال في المناجم ونوعية المعدن الذي تحتويه ودرجة وزنه ونقائه وقربه من سطح الأرض وكما هو الحال في الأراضي الزراعية أيضا. وعوائد هذا النوع تأخذ شكل ريع . ليس للإنسان فضل فيه . ومن هنا تستحوذ الدولة في النظم الاشتراكية على هذا الريع . وتجعله ملكا للمجتمع . ومن هنا يؤدي اشتراك كل قوي الإنتاج (شروط النظام الاشتراكي) إلى تكامل الاقتصاد وتناسق خطواته وترابط علاقاته وما يصاحب ذلك من امكانية في اقتران القيمة بالعمل الاجتماعي خاصة بعد توزيع الريع على كل قوى الإنتاج والسكان بصورة عادلة .

أن الأجر في الاقتصاد الاشتراكي يتوقف على كمية ونوع وصعوبة وظروف العمل وهناك ربط بين الأجر والانتاجية فكلما ارتفعت الانتاجية زاد الاجر وهو امر يدفع العامل على تحسين مستوى مهارته ورفع كفاءة ادائه من خلال الاهتمام بالعمل والتدريب. وان يكون اختلاف مستويات الاجور مرجعها إلى فروق في نوع العمل ومتطلباته . ولان الاقتصاد الاشتراكي يهدف إلى التقليل من

الفوارق بين الدخول لذلك كان لزاماً توفير فرص التدريب والتعليم للمستويات الدنيا بحيث ترتفع انتاجيتهم وبالتالي يتمكنوا من الحصول على أجر اعلى وهذا ما يشجع على تحسين نوعية الانتاج من خلال تطبيق الاساليب الحديثة والمتقدمة تقنيا إلى جانب زيادة كمية الإنتاج .

- **<u>العمل وانتاجية العمل والنمو :</u>**

في البلدان النامية التي تشكو من ضغط سكاني يمكن أن يتحقق النمو الاقتصادي من خلال التخلص من فائض العمل الذي غالبا ما يتوفر في القطاعات التقليدية في الزراعة) وذلك بانتقال اليد العاملة من القطاع التقليدي ذات الانتاجية الحدية الواطئة جداً إلى القطاعات الحديثة المتسمة بارتفاع مستوى الإنتاجية (قطاع الصناعة التحويلية مثلا) وفي بلدان نامية أخرى غالبا ما تصطدم أهداف النمو الاقتصادي بسقف قوة العمل. ولابد لأي خطة أن تبنى على اساس التوافق بين العمل وادوات العمل (راس المال) وعليه يمكن الاستعانة بالمعادلة التالية :

$$G = n + P$$

حيث يشير G إلى معدل نمو الناتج ، n معدل نمو القوى العامة ، أما فتعبر عن معدل نمو متوسط انتاجية العمل الموظفة .

وعندما تكون n أقل من نمو عرض القوى العاملة فعند ذاك لا يمكن زيادتها الامتصاص البطالة الا بزيادة معدل النمو للناتج . والحقيقة ان رفع معدل النمو يتطلب تخفيض نسبة الاستهلاك من الدخل من اجل زيادة حجم الاستثمار المنتج وهنا ينشأ التناقض . أما عندما تزيد n عن معدل

نمو عرض القوى العاملة فلا مناص من التخطيط لتسريع نمو انتاجية العمل ومن بين الوسائل تكثيف راس المال وبتعبير أخر زيادة نسبة راس المال للعامل .

وحسب تعبير كالدور (Kaldor) أن نمو انتاجية العمل يرتبط ارتباطا لا خطيا مع نمو متوسط رأس المال للعامل الا أن هناك حدودا لنمو انتاجية العمل لان مصدر نمو انتاجية العمل ليس قيمة راس المال بحد ذاتها وإنما بما يحمله راس المال الجديد من تقدم تقني. وأن تسريع عملية التكثيف الرأسمالي فوق الحدود الاعتيادية لا تقترن بالتحديث المسبب انتاجية العمل ويمكن رسم هذه العلاقة كما يلي :

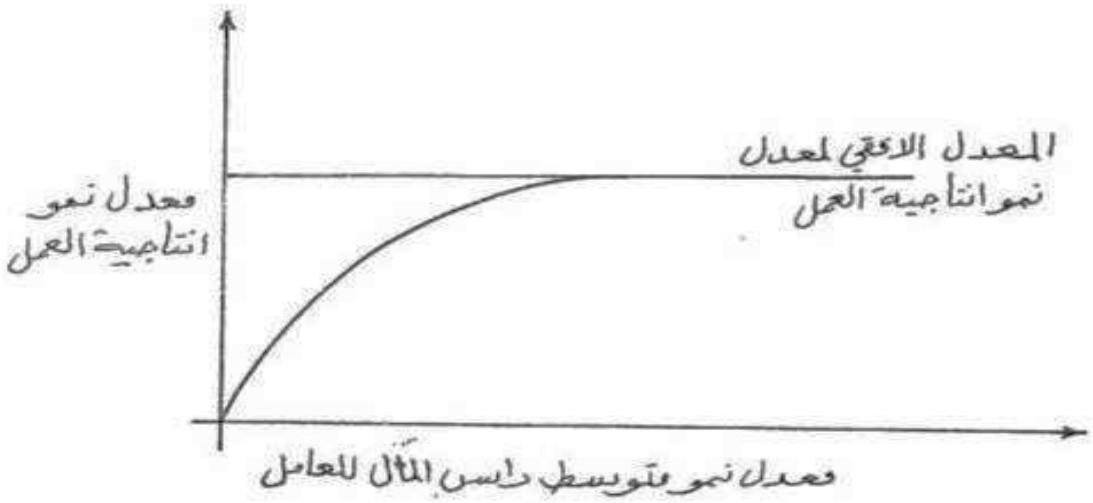

ففي البلدان النامية الكثيفة العمل يعتبر عرض العمل غير محدود نسبيا بينما يكون التغير في رأس المال محدود بقدرة البلد على التمويل بالعملات الأجنبية الذي يعتبر قيدا على عملية الاستثمار بمعنى أن محدودية الطاقة الاستثمارية تتأتي من ضيق امكانية الاستيراد في البلد الذي لا ينتج السلع الاستثمارية .

أما في البلدان النامية النفطية فيعتبر عرض العمل محدوداً نسبيا وغالبا ما تتطلب البرامج الاستثمارية قوى عاملة أكثر من المتاح وعلى هذا الأساس نرى أن هذه البلدان تضطر للسماح بتدفق القوى العاملة الأجنبية على الرغم من الاثار الاجتماعية والاقتصادية التي تتركها تفاقم هذه الظاهرة .

وعليه يمكن أن يلعب تخطيط القوى العاملة دورة رائدة في مجال النمو الاقتصادي من خلال توزيع قوة العمل وفق متطلبات القطاعات الاقتصادية واحتياجاتها إلى جانب التركيز على التوزيع الاقليمي لتجنب وجود وفرة في عرض العمل في اقليم بينما يعاني الاقليم الاخر من شحة في عرض العمل ومحاولة ازالة ظواهر البطالة المقنعة التي غالبا ما تسود في القطاعات الزراعية والخدمية في أغلب المجتمعات الاقل نموا .

فالمخطط الاقتصادي غالبا ما يلجا إلى تقدير القوى العاملة المطلوبة لكل قطاع من خلال اعتماد أي دالة تربط بين الناتج من جهة والعمل ورأس المال من جهة أخرى .

فنمو قوة العمل في أي قطاع = نمو الناتج في القطاع – نمو انتاجية العمل في القطاع . طالما أن قوة العمل الموجودة اساسا في القطاع المعين معروفة فبالامكان حساب الزيادة في قوة العمل المشتغلة في القطاع عن طريق :

$$L_I = 1I0\ (\ 1 + NI\ )^T$$

حيث ان ni هو معدل نمو القوى العاملة في القطاع I, T سنة الهدف اما = Lio–, Li Li فهي الزيادة المطلوبة في قوة العمل.

فاذا كان معدل نمو القوى العاملة في القطاع i واطئأ فعندئذ يلجأ المخطط إلى تكثيف رأس المال من اجل التعويض عن قوة العمل المطلوبة ومن اجل المحافظة على بقاء الانتاجية الحدية في ذلك القطاع مرتفعة نسبيا خاصة اذا ما كانت هناك قرارات مثلى لمزج مدخلات الانتاج (رأس المال والعمل) .

اما اذا كان معدل نمو القوى العاملة في القطاع مرتفعة فعندئذ يلجأ المخطط الى اختيار نمط تكنولوجي مناسب لامتصاص مزيد من القوى العاملة بهدف التخفيف من آثار البطالة التي قد تحدث جراء ارتفاع معدل نمو قوة العمل .

هـ- تخطيط التجارة الخارجية:

يلعب تخطيط التجارة الخارجية دورا مهما في تحديد ابعاد خطة التنمية الاقتصادية الشاملة . ويرجع ذلك إلى الدور المهم الذي تقوم به التجارة الخارجية في عملية التنمية الاقتصادية . فهي تسهم ايجابيا في زيادة الدخل القومي ، حيث أن الصادرات (Export) تمثل عامل تدفق أو أضافة مباشرة للدخل أما الواردات (Imports) وبالرغم من اعتبارها تمثل تسرب جزء من الدخل إلى الخارج الا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من الحصول على مستلزمات الانتاج والسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التنمية ، كما أن قطاع التجارة الخارجية يهيأ الظروف المناسبة التي تمكن الاقتصاد القومي من تصحيح الاختلال الناشئ عن التنمية غير المتوازنة في البلدان النامية بشكل خاص، فكثير من مشاكل القطاعات الاقتصادية في هذه البلدان تنعكس وتجد الحلول لها في قطاع التجارة الخارجية، الأمر الذي يبرر

حقيقة مهمة تتمثل في أن أختيار استراتيجية للتنمية يتأثر أساسا بالموقف من قطاع التجارة الخارجية .

أن خطة التجارة الخارجية برنامج عمل محدد للمبادلات التجارية، من حيث حجمها تصديرا واستيراد خلال مدة معينة وكذلك الكيفية التي ستتم بها هذه المبادلات . وتتبع خطة التجارة الخارجية الخطة الاقتصادية من حيث مداها الزمني فتجد الخطة الطويلة الأجل في مجال التجارة الخارجية تحتوي على الاتجاهات العامة للتصدير والاستيراد دون الدخول في تفاصيل تلك المبادلات كذلك هناك الخطة المتوسطة التي تحدد درجة اكبر من التفصيل لقطاع التجارة الخارجية واخيرا الخطة السنوية ويتم فيها اتخاذ القرارات التفصيلية في مجال التجارة الخارجية .

ويعتبر تخطيط التجارة الخارجية بالنسبة للبلدان النامية أمرا حيويا نظرا للمشاكل التي تواجهها في هذا المجال كنقص الطلب العالمي وخاصة في اسواق العالم الرأسمالي على بعض السلع التصديرية التقليدية بواسطة الدول النامية ومشكلات تحديد حجم الواردات الانتاجية (المستلزمات الأساسية لعملية التنمية) والواردات الاستهلاكية .

فخطة التنمية غالبا ما تتطلب معدات رأسمالية من الخارج ومن الطبيعي أن الدول النامية يجب أن تقلل من اعتمادها على القروض والمساعدات الاجنبية ولذلك لا بد من السعي لتعزيز تنجم المبادرات الا ان معظم الدول النامية غالبا ما تواجه قيودا تحد من قدرتها على زيادة انتاجها من جهة وقلة مرونة الطلب الأجنبي على صادراتها من جهة اخرى .

- **كيفية تخطيط التجارة الخارجية :**

يعد نظام الموازين المادية (Material Balances) أداة التنسيق الأولى بين الانتاج المحلي والتجارة الخارجية . وتوضح هذه الموازين لكلا من المواد الأولية والسلع المصنعة ، وقيم التعادل بين جانبين الأول يتمثل بالموارد الذي يتضمن (الانتاج المحلي ، الواردات . الخزين في اول المدة) أما الاستخدامات فتتمثل في الطلب الوسيط . الطلب النهائي (الاستهلاك الخاص والحكومي. الاستثمار والصادرات بالإضافة إلى خزين أخر المدة).

ويعتمد نظام الموازين المادية على المعاملات الفنية التي تمثل العلاقة بين المتخرجات (Output) (انتاج السلعة) والمدخلات (Input) (أي المستلزمات الانتاجية التي استخدمت في انتاج تلك السلعة).

ومن خلال المعامل الفني يمكن أن نتعرف على الأثر الذي يتركه انتاج سلعة معينة على الطلب المحلي أو على الاستيراد . أما إذا كان الميزان السلعي يتضمن اكثر من سلعة فلا بد من ايجاد طريقة توحد ما بين هذه السلع من حيث القياس ويتم أعداد الموازين المادية لكافة السلع المنتجة في إطار عملية التخطيط .

وهنا لا بد من ملاحظة حقيقة هي أن التجارة الخارجية يمكن أن تتوازن عندما تكون زيادة الواردات تغطيها زيادة مساوية في الصادرات. في مجرى التنمية الاقتصادية يتزايد الطلب على الواردات و بالتبعية كذلك الصادرات اللازمة لتغطية الواردات .

فالصادرات تعتبر عنصر تدفق للدخل (Flow) فهي تمثل اضافة قوة شرائية جديدة إلى تيار الانفاق النقدي الكلي. أما الواردات فأنها تمثل تسرب جزء من الدخل لغرض زيادة تيار الأنفاق في الخارج أي البلد الذي يتم الاستيراد منه والاستيراد بالنسبة للاقتصاد الوطني يعتبر سحبا لقوة شرائية من تيار الأنفاق الداخلي شأنه شأن الادخار تماما .

ومن هنا نلاحظ أن التغيرات في حجم الصادرات والواردات ستؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل والتي ستكون موجبة في حالة الصادرات وسالبة في حالة الواردات . بمعنى آخر أن قيمة المضاعف (Multipiler } تتجه إلى الانخفاض في الاقتصاد اذا ما كانت قيمة الواردات اكبر من قيمة الصادرات نتيجة التسرب جزء من الزيادة في الطلب الى خارج الاقتصاد الوطني .

ويمكن توضيح حالة التوازن في ظل الاقتصاد المفتوح عن طريق اضافة دالة الواردات الى دالة الادخار (S=M) التي توضح اجمالي التسرب . اما الصادرات فتضاف الى الاستثمار E + 1) (لنحصل على اجمالي التدفق او الاضافة الى الدلي. لغرض توضيح الصورة بشكل بياني نفترض ان الصادرات والاستثمار متغيرات متنقلة أما الواردات والادخار فهما متغيران تابعان للتغير في مستوى الدخل ومن هنا يتضح أن حالة التوازن متحققة عند النقطة التي يتعادل بينها S+ M مع E +1 أي عند النقطة A كما في الشكل التالي :

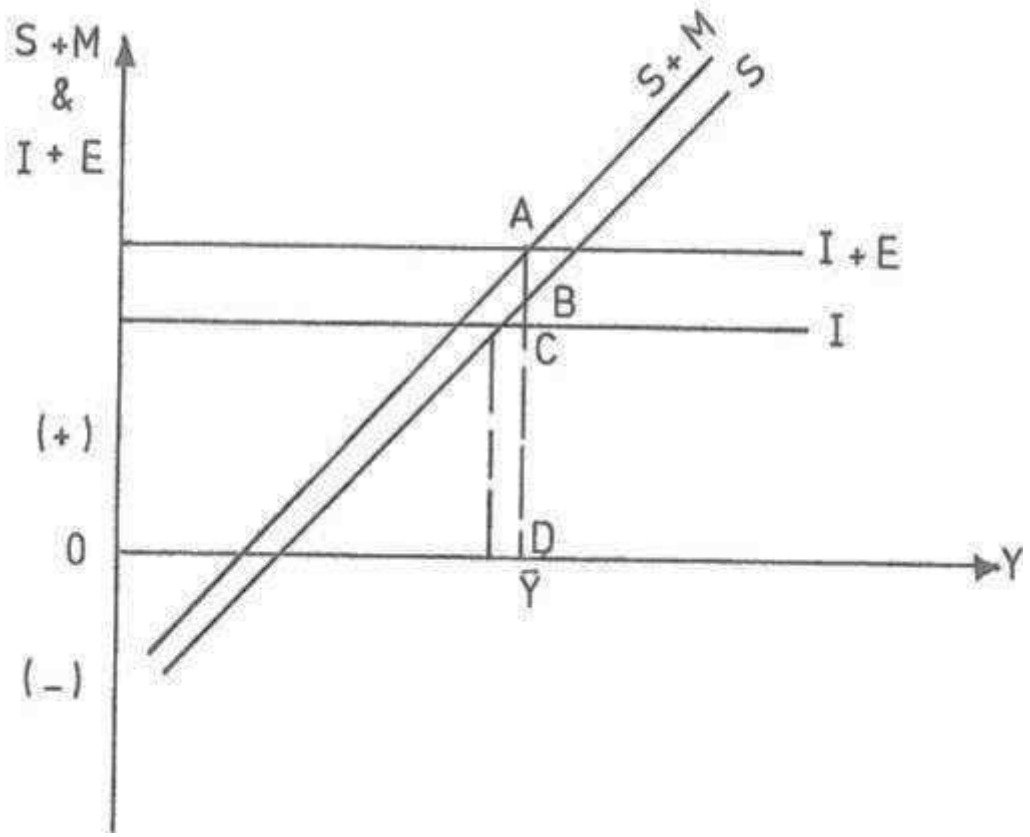

يلاحظ من الشكل اعلاه أن التوازن يتحقق مع وجود فائض في ميزان العمليات التجارية حيث تفوق قيمة الصادرات (AC) قيمة الواردات (AB) عند المستوى التوازني للدخل ($\bar{Y}$) ولما كان المستوى التوازني للدخل يتحقق عندما يتساوى (S + M) مع (I + E) لهذا يعني أن الادخار (BD) يفوق الاستثمار (CD) عند نفس المستوى من الدخل بنفس المقدار (BC) حتى يمكن المحافظة على شرط التوازن الكلي .

- **التجارة الخارجية وعلاقتها بالمتغيرات الكلية :**

ان اعداد خطة قومية شاملة يتطلب تأمين قدر كاف من الاتساق والترابط بين الأهداف القطاعية واهداف خطة التجارة الخارجية، باعتبار أن اهداف مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني تجد تعبيرها في الأهداف الواردة لخطة التجارة الخارجية . وأن الكثير من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد الحلول في قطاع التجارة الخارجية نظرا لوجود علاقة اقتصادية كبيرة بين مكونات التجارة الخارجية مع المتغيرات الاقتصادية الرئيسية .

فأهمية الصادرات تتأتي من كونها تشكل مصدر رفد وعامل اضافة الموارد البلد ومن ثم إلى الدخل القومي ومنفذا لتصريف الفائض السلعي . أما الواردات فأهميتها تتبع من كونها تقوم بسد متطلبات الاقتصاد الوطني من السلع الانتاجية والاستهلاكية وسد الفجوة بين العرض والطلب على السلع المحلية ولهذا فان التجارة الخارجية تعتبر اداة موازنة بين القطاعات الاقتصادية من خلال معالجة الاختناقات التي تعاني منها القطاعات المختلفة .

ولهذا فإن تخطيط التجارة الخارجية لا بد أن يستند على الاتجاهات الاستراتيجية الخطط التنمية الاقتصادية ولا تعكس مجرد الرغبة في تحقيق قدر معين من الصادرات والواردات وانما لا بد أن تستند على الامكانيات المتاحة والقدرات المتوفرة في الاقتصاد وحاجات الاستهلاك المحلي والطاقة الاستيعابية للأسواق المحلية والاجنبية . فصادرات واستيرادات أي بلد تتوقف من ناحية الكم والنوع على طبيعة حجم الانتاج السائد في ذلك البلد الذي ينعكس بالضرورة على حجم كل من الصادرات والواردات .

- **اهداف تخطيط التجارة الخارجية :**

أن تخطيط التجارة الخارجية يرتبط ارتباطا مباشرا بالتخطيط الشامل للاقتصاد الوطني ولهذا يلاحظ أن تخطيط القطاع التجاري في الدول الاشتراكية ليس أمرا ضروريا فحسب بل هو امر ممكن اذ تنبع هذه الامكانية من وجود التخطيط المركزي الشامل للاقتصاد من جهة وسيطرة الدولة على عمليات التبادل الخارجي من جهة اخرى والجدير بالملاحظة أن تخطيط التجارة الخارجية يختلف عن أحداث التوازن في الميزان التجاري حيث أن الأخير يمكن تحقيقه من خلال السياسة المالية والنقدية واجراءات السياسة التجارية. بينما تخطيط التجارة الخارجية ينبغي النظر اليه كجزء من الخطة الاقتصادية الشاملة وان خطة التجارة لا بد أن تكون متداخلة مع خطة الانتاج والاستهلاك والاستثمار .

ومن ابرز اهداف تخطيط التجارة الخارجية وخاصة في البلدان النامية هو حسن استخدام موارد النقد الأجنبي لتصحيح الاختلال بين الانتاج والاستهلاك . أي في توفير الواردات الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية من انسب المناشئ وبأفضل الاسعار من وجهة نظر الاقتصاد الوطني . كما أن هدف التجارة الخارجية في البلدان الأحادية الجانب يتمثل في تنويع الانتاج وتخفيف الاعتماد على سلعة واحدة في شكل مادة أولية تتعرض بين آونة وأخرى إلى التقلبات الخارجية .

إن أعداد خطة للتجارة الخارجية يتضمن قبل كل شيء حصر احتياجات الاقتصاد الوطني من السلع التي يجب أن تستورد وتحديد أولويات استيرادها في ضوء الاحتياجات والموارد المتاحة وأن يتضمن ايضا تحديد الصادرات التي يمكن انتاجها في ضوء دراسة وامكانية الاقتصاد وفي ضوء

تخطيط الكميات المنتجة من السلع والكميات المستهلكة منها مع توفير مخزون سلعي مناسب والواقع أن خطة التجارة الخارجية تتضمن في الغالب ثلاث أنواع من الخطط :

أ. خطة سلعية : وهي الخطة التي تشمل السلع المصدرة والسلع المستوردة حيث يتم تحديد الأهداف الاجمالية لهما اولا ثم يتم تجزئة وتفصيل هذه الأهداف الى فرعية ترتبط بمجموعات السلع المستوردة وحسب أنواعها (استهلاكية وسيطة انتاجية) .

ب . خطة التوزيع الجغرافي : وتتمثل في تحديد المناشئ والجهات التي يتم الاستيراد منها أو التصدير اليها .

ج. خطة النقد الأجنبي : وتتضمن من تعبئة موارد الدولة من هذا النقد من اجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوزيعه حسب الأولويات التي تتطلبها عملية التنمية . وهذه الخطة تعتبر أحد الأدوات التي يعتمدها المخطط من اجل تحقيق نوع من التوازن بين مدفوعات القطر ومحصلاته جراء عمليات تصدير الفائض الانتاجي .

- الإستراتيجية العامة للتجارة الخارجية في الدول النامية :

اتخذت التنمية التي جرت منذ الستينات أنماطر معينة ، ففي بداية الامر اتخذت نمط التصنيع لإحلال الواردات (Import Substitution Projects) وعندما تأكدت بلدان عديدة من فشل هذا النمط من تحقيق التنمية تحولت إلى ما يسمى بنمط التصنيع للتصدير (Export Oriented Projects وكلا النمطين قد حققا قدرا من التصنيع وهو جوهر التنمية .

في الحالة الأولى كان (التصنيع لإحلال الواردات و للحد من الاستيراد) ليس لمعالجة جوهر التخلف لان البلدان النامية بقيت في اطار السوق الرأسمالية فقد بدأت بالحد من الواردات لكنها انتهت بالاستيراد ابتداءا من الخامات ووسائل الانتاج إلى السلع نصف المصنعة إلى قطع الغيار الى سلع الاستهلاك وانتهى هذا النمط من التصنيع بزيادة الواردات.

وبالتالي فان نقطة البدء التي كانت هي معالجة عجز ميزان المدفوعات الا انها انتهت إلى زيادة هذا العجز . ان هذا النمط من التنمية ابقى الاقتصاد المتخلف في اطار التخصص المرسوم له ، وظل مربطا بتصدير الخامات التقليدية إلى السوق الرأسمالية وهكذا كانت سياسة التصنيع الاحلال الواردات تعبيرا عن نمط التنمية غير المتوازنة واستمرار حالة الاندماج في السوق الرأسمالية من خلال تبادل خامات مقابل مصنوعات .

ولذلك اتجهت بلدان أخرى نحو تبني سياسة (التصنيع للتصدير) اعتمادا على فكرة التخلي عن السوق المحلية التي تتسم بضعف قدرتها على الاستيعاب . فهناك صناعات هي بطبيعتها ذات انتاج واسع ولضخامة حجمها الاقتصادي لا بد أن تتجه نحو التصدير مثال ذلك تصنيع المواد الهيدروكربونية الذي يتطلب صناعة ذات كثافة رأسمالية عالية فضلا عن كثافتها التكنولوجية العالية ايضا .

والفكرة العامة هي اقامة صناعات كبرى حديثة للاستفادة من توفر الخامات المحلية وتجنب تصديرها قبل ادخال قدر من التصنيع عليها والتغلب في النهاية على العجز المزمن للمدفوعات

الخارجية . وهنا تتركز التنمية الصناعية على مشروعات ذات كثافة رأسمالية عالية . وهنا تكمن المشكلة . في اغلب الاحيان تدخل الصناعة الجديدة في اطار ما يسمى بعملية اعادة توزيع الصناعة عالمية حيث تحاول الدول الصناعية أن تحتفظ لنفسها بالصناعات الحيوية من الكترونية وكهربائية متخلية بصورة أو بأخرى عن الصناعات غير الحيوية .

وغالبا ما لا يتحقق الارتباط الواجب بين هذا التصنيع في جملته وبين متطلبات الاستهلاك المحلي واحتياجات السوق الداخلية . ويمكن القول أن هيمنة الاحتكارات الدولية وسيطرتها على كل من الانتاج والتكنولوجيا والتسويق الخارجي من شأنه أن يبقى عملية التنمية في البلدان النامية سواء تمت من خلال احلال الواردات او من خلال تعزيز الصادرات فأنها تظل محكومة في الأساس بسياسات تلك الاحتكارات الدولية أما مباشرة أو بطريقة غير مباشرة. ولذلك فان مسئولية البلد النامي يجب أن تتجه نحو تخطيط التجارة الخارجية كجزء لا يتجزأ من عملية تخطيط الاقتصاد الوطني كله .

أسئلة الفصل الثالث

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- يلعب التراكم الرأسمالي دور أساسي في عملية التنمية الاقتصادية

2- يمثل الاستثمار الانتاجي تكوين راس المال الثابت الذي يساهم في زيادة الطاقة الانتاجية او المحافظة عليها

3- يحدد الحد الأدنى للاستثمار على اساس الدخل القومي بعد استقطاع الجزء اللازم لسد احتياجات المجتمع عند مستوى حد الكفاف من الاستهلاك

4- يعتبر معيار اعادة الاستثمار أن هدف التنمية هو تعظيم الناتج المتوسط خلال فترة محدده وفق الأفق الزمني للخطة

5- التنسيق بين الاستثمارات المختلفة في الاقتصاد الوطني يؤدي إلى نتائج ذات كفاءة اعلي

6- يتضمن تخطيط الاستثمار جميع العمليات المتعلقة بتخصيص الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية

س2: وضح ما يلي باختصار:

1- معيار الانتاجية الحدية الاجتماعية

2- الحد الأعلى للاستثمار

3- الاستثمار غير المنتج

4- نمط التصنيع لإحلال الواردات

الفصل الرابع:

حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية

الفصل الخامس: السياسة المالية

الفصل السادس: السياسة النقدية

الفصل السابع : سياسات الدخول والأسعار

بعد دراسة وفهم هذا الجزء تكون قادراً علي:

8) معرفة المبادئ الأساسية لتحديد الحالة العامة للاقتصاد.

9) معرفة السياسات الاقتصادية الكلية من حيث المعني والمضمون.

10) معرفة ماهية السياسة المالية.

11) السياسة المالية والفجوات الاقتصادية.

12) ماهية السياسة النقدية

13) السياسة النقدية والفجوات الاقتصادية

الجزء الثاني

السياسات الاقتصادية

تمهـــــيد:

أثبتت أزمة الكساد العالمي العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي، فضلاً عن النظرية الكينزية والنظريات اللاحقة لها، أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية أصبحت ضرورة مسلم بها. كما أنه لا يوجد أي اقتصاد في وقتنا الحاضر يستطيع تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بالمستوى المطلوب والمرغوب فيه بدون وجود سياسات اقتصادية كلية تساعد على ذلك.

كما أن الحاجة إلى السياسات الاقتصادية الكلية تزداد بدرجة أكبر ونحن في بداية الألفية الثالثة، حتى تستوعب هذه السياسات الاقتصادية التحولات والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول وهي في سعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية. فالتحول نحو آليات السوق من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، فضلاً عن الخصخصة والاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر، وتحرير التجارة من خلال منظمة التجارة العالمية (WTO) وتبني استراتيجيات للتنمية ذات توجه خارجي للتصدير في معظم دول الع وفقاً للمزايا النسبية، وسيطرة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسية، كل هذا يدعو إلى مزيد من الاهتمام بدراسة السياسات الاقتصادية الكلية.

وقد يتم استخدام سياسة واحدة أو أكثر من سياسة بهدف التأثير في متغير أو عدد من المتغيرات الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك في سبيل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف على

المستوى القومي، مثل: تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي و/أو التوظف الكامل و/أو استقرار الأسعار.

وبالتالي، فإن السياسات الاقتصادية الكلية توضع لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ومن ثم، علاج جوانب القصور والعجز في تحقيق هذه الأهداف، وبالتالي، علاج المشكلات الاقتصادية الناتجة عن عدم تحقيق هذه الأهداف الكلية بالمجتمع. وعدم تحقق تلك الأهداف يفاقم من تلك المشكلات، ولعل أهم المشكلات الاقتصادية التي يمكن أن يعاني منها أي مجتمع، وتستخدم السياسات الاقتصادية الكلية في علاجها، تتمثل فيما يلي:

- **مشكلة البطالة بأنواعها المختلفة.**
- **مشكلة التضخم وعدم الاستقرار في الأسعار.**
- **تدني معدلات النمو الاقتصادي.**
- **تزايد عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة العملة الوطنية.**
- **تزايد عجز الموازنة العامة للدولة.**
- **مشكلة الديون الخارجية وتزايد التزاماتها.**
- **اختلال توزيع الدخل القومي.**
- **اختلال هيكل الإنتاج.**
- **سوء تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة بالمجتمع.**

لذلك، يسعي صناع السياسة الاقتصادية في الحكومة إلي الوصول بالاقتصاد القومي إلي حالة من الاستقرار الاقتصادي. وإذا ابتعد عن هذا الوضع، يحاول هؤلاء مواجهة المشاكل التي قد يمر بها الاقتصاد، حيث تؤثر الحكومة في الاقتصاد من خلال الإجراءات التي تتخذها لفرض سيطرتها، ومنع الركود والتضخم ومواجهة المشاكل الاقتصادية الأخري علي المستوي

الكلي. ومثل هذه الإجراءات في مجموعها يطلق عليها سياسة اقتصادية. وبدون نظرية اقتصادية أو تحليل اقتصادي تصبح السياسة الاقتصادية ضربا من التخبط فهما اللذان يمدان متخذي القرارات في السياسة العامة بوصف عام للعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد القومي.

وتهدف السياسات الاقتصادية الكلية إلي التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج. وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الاقتصادية الكلية. وإن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي.

وتقوم الحكومة بدور حيوي ومهم في استقرار الاقتصاد الوطني عن طريق مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة. فإختلال التوازن في الاقتصاد والذي ينتج بسبب التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي، قد يعرض الاقتصاد كما رأينا سابقاً إلى مشكلة التضخم أو البطالة أو التضخم الركودي (Stagflation)، والذي يتميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد. وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم

الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام السياسة المالية وأدواتها من أجل تحقيق عديد من الأهداف.

ويوجد اتجاهان للسياسة المالية، فالسياسة المالية إما أن يكون اتجاهها انكماشي (سياسة مالية انكماشية) أو أن يكون اتجاهها توسعي (سياسة مالية توسعية)، حيث يستخدم كل اتجاه عند ظروف معينة يمر بها الاقتصاد القومي. فحالة الركود تتطلب استخدام سياسة مالية توسعية لتنشيط الاقتصاد والعودة لوضع التوازن مرة أخري. كما أن حالة التضخم تتطلب سياسة مالية انكماشية لتثبيط الاقتصاد والعودة لوضع التوازن مرة أخري.

وكذلك تعد السياسة النقدية مكوناً هاماً من مكونات السياسة الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الجهات المسؤولة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، التي تتصل بالرفاهية الاقتصادية للدولة. ويطلق على الجهات المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية. ولكن يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام بعض الأدوات لتحقيق أهداف محددة.

وفي هذا السياق، يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير(زيادة ونقصان) كمية النقود أو أسعار الفائدة باستخدام أدواته للتأثير علي الاستثمار وبالتالي علي النشاط الاقتصادي في المجتمع. وبناءً عليه، يتضح أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات

والقواعد التي ترسمها وتنفذها الدولة بواسطة البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي.

وبشكل أساسي، تنقسم السياسة النقدية إلي نوعين هما: سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم ويهدف فيها البنك المركزي إلى تخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وسياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي ويهدف فيها البنك المركزي إلى زيادة الطلب أو الإنفاق الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع.

الفصل الرابع

حالة الاقتصاد والسياسات الاقتصادية

مقدمة:

تهدف السياسات الاقتصادية الكلية إلي التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره فى استمرار تحقيق لمعدلات نمو اقتصادي تواجهه التزايد المستمر فى عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلام الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في أستقرر للمستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقود قوتها الشرائية فى الداخل والخارج.

وإن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية فى دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الاقتصادية الكلية. وإن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهى الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الأول
الحالة العامة للاقتصاد

يتم وصف حالة الاقتصاد العامة علي المستوي الكلي من خلال اقترابه أو بعده من حالة الاستقرار الاقتصادي. وإذا ابتعد عن هذا الوضع، يتم النظر في أي نوع من الدورات الاقتصادية التي يمر بها، وهل هناك فجوات انكماشية أو تضخمية يعاني منها، وسيتم توضيح هذه الحالات التي قد يمر بها الاقتصاد علي النحو التالي:

أولاً: الاستقرار الاقتصادي:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي من أهم الاهداف التي تسعي كل الدول الي تحقيقها علي الرغم من اختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، والتي تسعي من خلاله الي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أي إنتاج أكبر قدر ممكن من الدخل القومي الحقيقي مع أعلي استخدام ممكن للموارد الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد، خاصة بلوغ أعلي مستويات التوظف (أعلي درجات التشغيل للقومة العاملة بالمجتمع) مع المحافظة علي قيمة النقود بالاقتصاد (منع ظهور التضخم أو الركود الاقتصادي).

وبالتالي، يعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية علي اختلاف أنواعها (سياسة نقدية، سياسة مالية...). لذلك من الطبيعي، أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي بالمجتمع (التوازن الاقتصادي هو حالة وصل اليها الاقتصاد ولا يوجد أي

داعي لتغييرها). وتتعدد صور التوازن الاقتصادي مثل التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، التعادل بين الاستثمار القومي والادخار القومي، التعادل بين الصادرات والورادات (توازن ميزان المدفوعات)، كفاية ايرادات الدولة لنفقاتها (توازن الموازنة العامة للدولة). وباختصار شديد، يمكن القول بأن الاستقرار الاقتصادي يعني تحسن المتغيرات الاقتصادية علي المستويين الكلي والجزئي (ارتفاع مستوي المعيشة لمعظم أو مكل السكان).

وعند حدوث أي اختلال بين أحد هذه المؤشرات والطرف الأخر المقابل لها في معادلة التوازن يصبح هناك عدم استقرار اقتصادي (وضع اختلال)، وتحاول عندها الجهات المختصة التدخل لاصلاح الوضع باستخدام أدواتها المتاحة من السياسات الاقتصادية، والتي من أهمها، السياسة المالية، السياسة نقدية.

ثانياً: الدورات الاقتصادية :

الدورة الاقتصادية هي التقلبات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد عبر الزمن، وتشير هذه التقلبات إلي انخفاض وارتفاع في الأنشطة الاقتصادية من فترة لأخري. فنجد في فترة من الفترات الدخل مرتفع ارتفاعاً كبيراً أي معدل نمو مرتفع ثم بعد ذلك يكون انخفاض وربما يكون انخفاضاً شديداً، ثم يعود مرة أخرى ويرتفع،

فهذه تقلبات في الدخل غير محبذة فالاقتصاد الكلي يسعى إلى تحقيق معدل نمو مستقر فلا يكون هناك تذبذبات أو تقلبات كبيرة ، فالسياسات الاقتصادية التي تستخدم سواء المالية أو النقدية كثيراً ما تحاول أن تعالج عملية عدم الاستقرار في النمو الاقتصادي، حيث تتنوع التقلبات

بين انتعاش اقتصادي ثم ركود وربما يستمر الركود فترة طويلة ويكون انكماش ويتحول إذا استمر إلى كساد اقتصادي .. وهكذا.

ويوجد اتفاق كبير بين الاقتصاديين علي أنه لكل دورة أربعة مراحل مع وجود اختلاف في مسمياتها وهي الكساد (Depression) والانتعاش (Recovery) والرواج (Boom) والانكماش (Recession)). ويوضح الشكل التالي هذه المراحل (مراحل دورة الأعمال):

شكل (1): مراحل دورة الأعمال

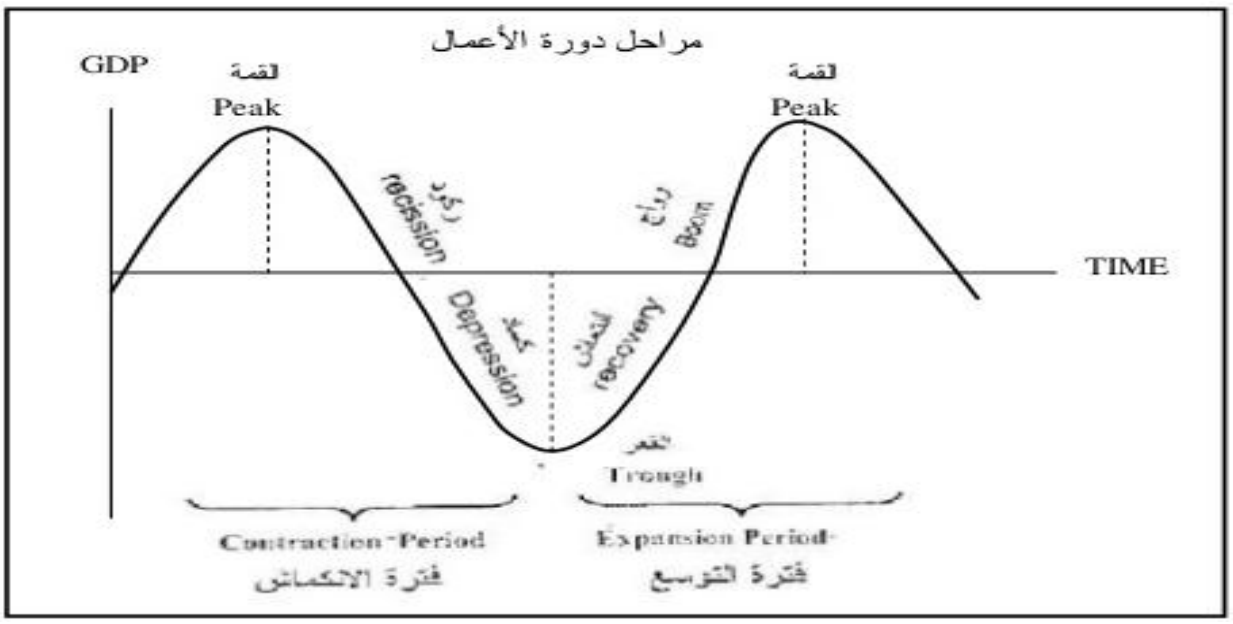

1- مرحلة الانتعاش (Recovery):

تمثل المرحلة التي يميل فيها مستوى النشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء وينخفض سعر الفائدة ويتضاءل المخزون السلعي وتتزايد الطلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة في زيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي والنتيجة هي زيادة حجم التوظف ببطء ويتم الوفاء بديون البنوك. إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج وانخفاض نسبي في مستوى البطالة وارتفاع ضئيل في الأسعار وتوسع في حركة الإقراض.

2- مرحلة الرواج (Boom):

ويطلق عليها القمة (Peak) وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي في حجم الدخل وارتفاع مستوى التوظف وتنتهي هذه المرحلة بحصول الأزمة الاقتصادية (Crise) إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش وبالرغم ان كلمة أزمة تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى لكن الاقتصاديين أطلقوها على التغيرات في النشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تلىها مرحلة البطالة.

3- مرحلة الركود (Recession):

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة وينخفض حجم الإنتاج والدخل إضافة الى ذلك انخفاض التسهيلات المصرفية وارتفاع نسبة الاحتياط القانوني وضعف التسويات والإيداعات المصرفية وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدة في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السلع الإنتاجية وهبوط الاستثمار، انخفاض الطلب على الأيدي العاملة يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وارتفاع البطالة وكذلك تراجع الطلب على المواد الأولية وانهيار أسعارها مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أن الطلب على القروض ينخفض في مثل هذه الأوضاع فان أسعار الفائدة، بشكل عام سوف تنخفض أيضا .

4- مرحلة الكساد (Depression):

وتتسم بانتشار البطالة وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي وهبوط في الأسعار وأطلق عليها بمصطلح القاع (Trough)(وهي النقطة 2)التي تقع في الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي.

بمعني أخر، يمكن النظر إلي الدورة الاقتصادية من حيث الفترات الزمنية إلى فترات زمنية تتراوح بين انكماش وتوسع وقمة وقاع، وذلك كما يلي:

1. فترة انكماش النشاط الاقتصادي (الركود والكساد):

يفرق الاقتصاديون بين الكساد الاقتصادي والركود الاقتصادي، حيث الركود فترته قصيرة والانخفاض في معدله قليل، وأما الكساد مدته طويلة والانخفاض في معدله كبير. وفي مرحلة القاع يصبح الاقتصاد في حالة كساد إذا كان النشاط الاقتصادي سيئا للغاية أو قد لا يصل إلى حالة الكساد ويعبر عن ركود اقتصادي . وفي هذه المرحلة ينخفض الناتج أو الدخل انخفاضاً كبيراً ويزيد مستوى البطالة، حيث يظهر هبوط حاد في النشاط الصناعي وانخفاض كبير في الطلب نسبة إلى العرض مما يؤدي إلى إغلاق الكثير من المشروعات وبالتالي زيادة البطالة . كما تنخفض الأجور والأرباح والأسعار إلى أدنى المستويات. ويكاد يجمع الاقتصاديون أن الكساد هو ما يسمونه بالكساد العظيم في فترة الثلاثينيات من القرن الماضي . وعموماً يشير الجزء الأسفل من النشاط الاقتصادي إلي حالة خمول يمر بها الاقتصاد قد تكون ركود اقتصادي أو قد تزيد سوءاً وتتحول إلي كساد اقتصادي.

2. فترة توسع النشاط الاقتصادي (الانتعاش والرواج) :

الانتعاش يعني بداية تحسن الاقتصاد بشكل عام أي نمو الإنتاج المحلي وبذلك توظيف المزيد من العمالة وبالتالي البطالة سوف تقل ، والانتعاش يأخذ وقت حتى يصل إلى الرواج الاقتصادي ، وبالذات إذا كان الركود أو الانكماش الذي سبق الانتعاش قوي جداً. وهنا يبدأ الاقتصاد بتقلص حجم البطالة وزيادة الدخل والاستهلاك. كما يبدأ رجال الأعمال في التفاؤل ومن ثم زيادة الإنتاج والمبيعات والأرباح ، حيث يتوقف انخفاض الأسعار بل أنها قد ترتفع .

3 . قمة النشاط الاقتصادي (الرخاء والتضخم):

تشير الي الفترة التي عندها يكون يمر الاقتصاد بحالة رواج اقتصادي، وتكون الدولة وظفت جميع عناصر الإنتاج أي تكون نسبة البطالة منخفضة جداً ويكون مستوى النمو في الدخل القومي كبير. وهي تمثل الفترة الأساسية في الاقتصاد والتي يكون فيها النشاط الاقتصادي واسع ويرتفع المستوى العام للأسعار ويتناقص المخزون مما يتطلب زيادة الإنتاج ومن ثم يرتفع مستوى التوظف. ولكن عندما تستغل الطاقة المتاحة بالكامل والتي عندها يصل الرخاء إلى قمته يصعب عندئذ زيادة الإنتاج فترتفع الأسعار بدرجة كبيرة فتوصف هذه القمة بأنها تضخم . ثم بعد ذلك يقل الرواج تدريجياً ثم يبدأ الاقتصاد في الانكماش التدريجي وهذا يسمى ركود وفي بعض الأحيان انكماش أي انخفاض في مستوى الأنشطة الاقتصادية بدرجة أكبر من الركود، ثم إذا وصل إلى القاع يسمى الركود الاقتصادي بالكساد. وعندما نصل إلى القاع يكون هناك معدل نمو منخفض جدا، وعندما نصل إلى القاع يبدأ الاقتصاد في الدخول في دورة جديدة .

ثالثاً: الفجوات الاقتصادية (Economic Gaps):

1-الفجوات الاقتصادية:

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو العرض الكلي أقل من الطلب الكلي . حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم.

من جانب اخر ، لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد . فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع

حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

2- أنواع الفجوات الاقتصادية:

سيتم توضيع العلاقة بين الفجوات الاقتصادية واقتصاد الدولة عن طريق نموذج الانفاق الكلي (Aggregate Expenditure- AE)، حيث تنقسم الفجوات إلي:

(أ) ***الفجوة الانكماشية*** **(Recessionary Gap) هي الفجوة الناتجة عن انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي.**

(ب) ***الفجوة التضخمية*** **(Inflationary Gap) هي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي.**

لقد اختلفت الأراء بين النظرية التقليدية والكنزية حول التوازن، حيث يرى التقليديون أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن حدوث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك المحقق للتوظف الكامل. ولكن هذا التوازن هو توازن غير مرغوب فيه، مادام لا يحقق التوظف الكامل أي أن الدولة ترغب في تحقيق التوازن الكفيل بتحقيق التوظف الكامل للموارد.

ولو فرضنا أنه قد تحقق التوازن فعلاً عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً، حيث يقطع منحنى الطلب الكلي (C+I) منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E) ويكون Y^* هو المستوى التوازني للدخل. ولو حدث و زادت إحدى مكونات

الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فسيتغير وضع التوازن مؤدياً إلى حدوث ما يطلق عليه الفجوة التضخمية Inflationary Gap، أما لو حدث العكس وانخفض الطلب الكلي يتغير وضع التوازن أيضاً ولكن ليؤدي إلى ما يطلق عليه الفجوة الانكماشية Deflationary Gap. ذلك ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (2): الفجوات التضخمية والانكماشية

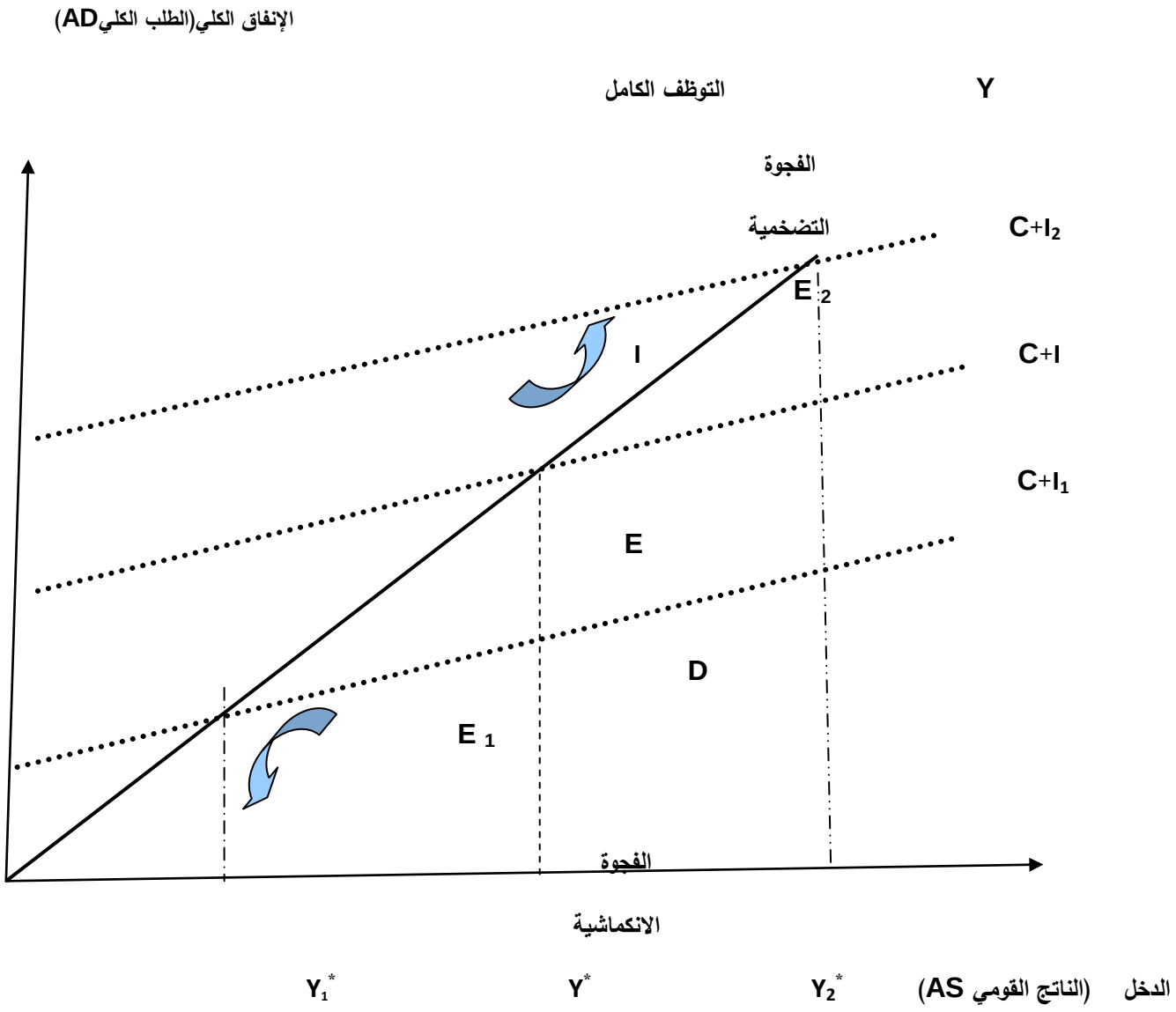

(أ) الفجوة الانكماشية:

لو فرض وانخفض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي عن مستوى عرض التوظف الكامل، متمثلاً في المنحنى $(C+I_1)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_1) ، فإن مستوى الدخل التوازني يتحدد عند مستوى أقل أو على يسار مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى Y_1^* . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أقل من العرض الكلي، والاستثمار أقل من مدخرات التوظف الكامل. هذا القصور أو العجز في الطلب هو ما يعرف بالفجوة الانكماشية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (DE). وللقضاء على الفجوة الانكماشية يعمل المجتمع على زيادة حجم الطلب الكلي (سياسة توسعية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق ليرتفع المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

(ب)- الفجوة التضخمية:

لو فرض و كان الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي أكبر من عرض التوظف الكامل متمثلاً في المنحنى$(C+I_2)$ الذي يقطع منحنى العرض الكلي أو خط الدخل عند النقطة (E_2)، ليتحدد مستوى الدخل التوازني عند مستوى أعلى أو على يمين مستوى التوظف الكامل، وليكن ذلك عند المستوى Y_2^* . في هذه الحالة يكون الطلب الكلي عند مستوى التوظف الكامل أكبر من العرض الكلي، والاستثمار أكبر من مدخرات التوظف الكامل. هذا الفائض في الطلب هو ما يعرف بالفجوة التضخمية. وهي الفجوة الموضحة بالرسم والمتمثلة بالمسافة (IE). وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقصى إنتاج يمكن تحقيقه هو ذلك المستوى الذي يتحقق عند التوظف الكامل. وعليه فإن أي

زيادة في الناتج أو الدخل بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة نقدية غير حقيقية، حيث يظل الناتج الحقيقي ثابتاً والذي يتغير هو قيمة الناتج النقدي بفعل ارتفاع المستوى العام للأسعار لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي. وللقضاء على الفجوة التضخمية يعمل المجتمع على تقليص حجم الطلب الكلي (سياسة انكماشية) بمقدار الفجوة الناشئة في الإنفاق لينخفض المستوى التوازني للدخل إلى ذلك المستوى المحقق للتوظف الكامل.

3- كيفية علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية:

يمكن علاج الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية عندما يكون منحنى الطلب الكلى في وضعه الصحيح بحيث يؤدى إلى تحقيق مستوى التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حيث لا يوجد في هذا الوضع فجوة تضخمية أو فجوة انكماشية .

(أ) تعديل الفجوة الانكماشية: في هذه الحالة عندما يكون مستوى التوازن عند نقطة أقل من مستوى التوظيف الكامل بسبب ضعف الإنفاق الكلى، وفى هذه الحالة سيعانى الاقتصاد من البطالة وبالتالي يؤدى ذلك إلى تدنى مستوى الأجور وبالتالي انحراف منحنى العرض الكلى جهة اليمين مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الأسعار وبالتالي إزالة الفجوة الانكماشية .

(ب) تعديل الفجوة التضخمية: تعنى الفجوة التضخمية أن التوازن يتحقق عند مستوى أعلى من معدل التوظيف الكامل ، وفى هذه الحالة تكون هناك منافسة بين أصحاب الأعمال على استقطاب العمال المهرة مما يؤدى إلى ارتفاع معدلات الأجور، وبالتالي يؤدى إلى زيادة تكاليف الإنتاج والضغط على منحنى العرض الكلى وبالتالي تختفي الفجوة التضخمية .

المبحث الثاني
السياسات الاقتصادية الكلية

في الوقت الحاضر، لا يوجد اقتصاد قادر علي تحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع تلقائياً بدون وجود سياسة اقتصادية كلية تسعي لتحقيق هذه الأهداف. وبالتالي، تحتل السياسات الاقتصادية الكلية مكانة هامة في هيكل الاقتصادات الحديثة.

(أ) تعريف السياسة الاقتصادية الكلية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (من خلال وزارات مثل الاقتصاد والتجارة والصناعة والاستثمار)، في حركة الاقتصاد عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل الاستثمار والأسعار والانتاج والتوظف والاستهلاك والأجور والواردات والصرف الأجنبي. بمعني أخر، السياسة الاقتصادية العامة هي مجموعة قواعد السلوك التي تحكم عمل السلطات العامة في الدولة من أجل السعي إلي تحقيق أهداف معينة ورغم تعدد هذه الأهداف (الأهداف الاقتصادية متعددة وقد تكون متناقضة، لذلك فلابد من تحديد الأولويات) ،إلا أن الأهداف الرئيسية يمكن حصرها في أربعة أهداف هي :

1. العمالة الكاملة .
2. استقرار المستوى العام لأسعار .
3. النمو الاقتصادي .
4. التوازن الخارجي .
5- عدالة التوزيع

ويضاف لذلك، أن السياسة الاقتصادية للدولة يمكن تحديدها عاي أنها مجموعة الأهداف والأدوات الاقتصادية والعلاقات التبادلية خلال فترة زمنية معينة. لذلك لايخرج مفهوم السياسة الاقتصادية علي أنها: أهداف + أدوات + زمن

ومن الواضح أن أهداف السياسة الاقتصادية الكلية يتم وضعها لعلاج المشاكل الاقتصادية الكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي. وعدم تحقيق تلك الأهداف يزيد من تلك المشكلات مثل البطالة، التضخم، انخفاض معدلات نمو الاقتصاد، سوء تخصيص الموارد، زيادة عجز الموازنة.... وهكذا. وتتنوع هذه الأهداف بين أهداف نوعية وأخري كمية.

(ب) أهداف السياسة الاقتصادية الكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الكلية الى تحقيق أربعة اهداف رئيسة وهي:

1. العمالة الكاملة:

تُعد العمالة الكاملة واحدة من أهم اهداف السياسة الاقتصادية الكلية بسبب عبء البطالة وما تلحقه بالمجتمع من خسارة تقع على أولئك العاطلين عن العمل، وعلى الرغم من أن جزءاً من العبء يزول من خلال برامج التأمين ضد البطالة والمدفوعات التحويلية المختلفة، الا أنه يظل موجوداً، علماً أن معدلاً للبطالة يكون بين 3%-4% هو معدلاً مقبولاً.

2. استقرار الاسعار:

تهدف هذه السياسة الى مكافحة التضخم الذي يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية، علما ان التضخم على الرغم من مضارة على المجتمع الا انه من الممكن ان يستفيد منه فئتين، الاولى

هم الاشخاص الذين ترتفع دخولهم بمعدل اسرع من معدل ارتفاع الاسعار، والثانية الذين بمقدورهم ان يقترضوا بسعر فائدة منخفض نسبياً فيما قبل التضخم، إذ أن هذه الفئة تستفيد من خلال تمكنهم من رد قروضهم ذات الفائدة المنخفضة بنقود ذات قوة شرائية أقل منها عند الاقتراض. أما المتضررين فهم المقرضون بسعر فائدة منخفض قبل التضخم لانهم يستردون قروضهم بنقود ذات قوة شرائية أقل مما كانت عليه عند عقد هذه القروض.

3. النمو الاقتصادي:

الهدف الثالث هو النمو الاقتصادي، فاذا تزايد الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل اكبر من معدل نمو السكان فأن النمو الاقتصادي يتحقق، وفي ظل النمو الاقتصادي يتاح للمجتمع مزيد من السلع والخدمات ويتوفر له مستوى اعلى للمعيشة. والنمو هو عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ علي الموارد غير المتجددة من النضوب.

4. عدالة توزيع الدخل:

من بين الاهداف التي ترمي اليها السياسة الاقتصادية الكلية هي محاولة توزيع الدخل بشكل عادل، أو على الاقل قريب من العدالة، والا فلا فائدة لزيادة معدلات النمو الاقتصادي من دون توزيع الدخل بصورة عادلة.

5. التوازن الخارجي:

يلخص ميزان المدفوعات كل المعاملات الاقتصادية بين البلد والعالم الخارجي خلا فترة زمنية معينة، وتشمل المعاملات كل من الصادرات والواردات والتدفقات المختلفة لرأس المال، فتقيد الصادرات في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً موجبة، أما الواردات فتقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات باعتبارها بنوداً سالبة، وعند تدفق رأس المال من البلد الى العالم الخارجي فأن التدفقات تقيد في الجانب المدين باعتبارها بنوداً سالبة، أما اذا كان التدفق الى داخل البلد من العالم الخارجي فأنها تقيد في الجانب الدائن باعتبارها بنوداً موجبة. اذا تجاوز مقدار المعاملات المقيدة كبنود سالبة (المدفوعات) Outpayment مجموع المعاملات المقيدة كبنود موجبة (المتحصلات) Inpayment فأن ذلك يعني حصول عجزاً في ميزان المدفوعات، ولا بد للدولة هنا ان تتخذ اجراءات لتصحيح الوضع والا ضاعت مكاسبها من التجارة الدولية.

(ج) أدوات السياسة الاقتصادية الكلية:

تشير أدوات السياة الاقتصادية إلي تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها، بل هي الوسائل التي تحقق الأهداف المطلوبة ومن الممكن تسميتها بالطرق والأساليب. وتتنوع هذه الأدوات حسب نوع السياسة الاقتصادية وتختلف من نوع لأخر، أيضاً مثلها مثل الأهداف، تتنوع هذه الأدوات بين أدوات نوعية وأخري كمية.

(د) هيكل السياسة الاقتصادية الكلية:

يتكون هيكل السياسة الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي في أي دولة من:

- مجموعة من الأهداف الرئيسية والفرعية
- مجموعة من الأدوات الرئيسية والمساعدة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية
- إن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية تسمي برنامج اقتصادي مثل السياسة المالية، النقدية، التجارية

ويتطلب فهم كل سياسة اقتصادية التعرف علي أهدافها وأدواتها، كذلك دراسة أهداف السياسات الأخري ومدي تعارضها أو تناسقها في الأهداف والأدوات.

(هـ) المبادئ التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية الكلية:

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تكون محل اهتمام عند تصميم السياسة الاقتصادية الكلية في الاقتصاد القومي مثل:

- ضرورة التساوي العددي بين الأهداف والأدوات

يجب أن يتوفر عدد من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية لعدد الأهداف التي تتضمنها. ولذلك لتحقيق عدد معين من الأهداف يجب أن يكون لدي صانع السياسة الاقتصادية العد نفسه من الأدوات ولا يجب وضع عدد من الأهداف أكبر من عدد الأدوات المتاحة.

- كفاءة الأداة بالنسبة للهدف

يجب أن تكون الأدوات المستخدمة ذات كفاءة بالنسبة لتحقيق الهدف المرغوب. وتعرف كفاءة الأداة بالنسبة للهدف بأنها ذلك التغير في قيمة الأداة اللازم لإحداث تغير معين في قيمة الهدف بينما الأدوات الأخري مستخدمة بحيث تبقي قيم الأهداف الأخري ثابتة، مثل تغير سعر الصرف لإحداث تغير في الصادرات مع بقاء الأهداف الأخري ثابتة.

- مركزية ولا مركزية الأدوات

اذا كان هناك عدد من الأدوات يساوي عدد الأهداف، هل يمكن توزيع الأدوات علي مؤسسات متعددة بحيث يتم تطبيق المركزية واللامركزية في استخدام هذه الأدوات لتحقيق أهداف معينة؟ بمعني أن الأدوات ذات التأثير علي كثير من الأهداف تستخدم مركزياً، بينما الأدوات ذات التأثير علي قليل من الأهداف تستخدم لا مركزياً.

هل تعلم ما هي مكونات السياسة الاقتصادية ؟ شاهد الفيديو التالي:

المبحث الثالث

السياسات التخطيطية التنموية

بوجه عام، تتمثل أهم السياسات الاقتصادية الكلية(السياسات التخطيطية التنموية) فيما يلي:

1- السياسة المالية : تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق الحكومي والضرائب، وتغيير أي منهما يؤثر في مستوى الطلب الكلي في المجتمع، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويتضح من ذلك أن السياسة المالية تتمثل أدواتها في مكونين: المكون الأول للسياسة المالية وهو الإنفاق الحكومي: ويشتمل على الإنفاق على كافة السلع والخدمات مثل شراء المعدات الحربية، والإنفاق على كل المرافق والخدمات العامة. ويحدد الإنفاق الحكومي الوزن النسبي لكل من القطاع العام والقطاع الخاص في الدولة، ويمثل الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي، ومن خلال تغيير الإنفاق الحكومي يتم التأثير في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، التأثير في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار.

المكون الثاني للسياسة المالية وهو الضرائب: وتتضمن كلاً من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. وتختص الأولى بتلك الضرائب التي تفرض على دخول الأفراد، والثانية هي تلك التي تفرض على السلع والخدمات. ويؤثر تغيير الضرائب في الطلب الكلي ـ بصورة غير مباشرة ـ من خلال التأثير في مستوى الاستهلاك والاستثمار اللذان يمثلان مكونين رئيسيين من مكونات

الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر هذا في مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف والمستوى العام للأسعار وغيرها.

وفي ظل ظروف الركود أو الكساد تركز أهداف السياسات الاقتصادية الكلية على الارتفاع بمستوى الناتج القومي ومعدل النمو فيه، فضلاً عن الارتفاع بمستوى التوظف. ولذا، يتم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الإنفاق الحكومي و/أو تخفيض الضرائب؛ مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي، يزداد كل من مستوى التوظف ومستوى الناتج القومي، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي. ويحدث العكس في ظل ظروف التضخم؛ حيث يتم إتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي و/أو زيادة الضرائب؛ مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي، ويحد هذا من معدلات التضخم.

2- السياسة النقدية : تتمثل أدوات السياسة النقدية في تغيير العرض النقدي في المجتمع، ويتمثل العرض النقدي في إجمالي وسائل الدفع في المجتمع سواء في صورة نقود قانونية بكافة أنواعها، أو نقود مصرفية أو التزامات. والائتمان المصرفي، ويؤثر هذا في مستويات أسعار الفائدة، وبدوره في مستوى الاستثمار، ومن ثم، في الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. ويقوم على هذه السياسة ويتولى إدارتها البنك المركزي، حيث يتحكم في العرض النقدي في المجتمع من خلال التأثير في عديد من المتغيرات التي تحكم قدرة البنوك على منح الائتمان، فضلاً عن التحكم في الإصدار النقدي الجديد. ويؤثر هذا في أسعار الفائدة، ومن ثم، في حجم الاستثمار الذي يمثل مكوناً من مكونات الطلب الكلي. ففي ظل ظروف الركود أو الكساد الاقتصادي يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية ويزيد من العرض النقدي في

المجتمع، ويترتب على ذلك الأمر انخفاض في أسعار الفائدة، ومن ثم، يزداد الاستثمار، وبالتالي، يزداد مستوى الطلب الكلي؛ مما يؤدي في النهاية إلى زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، فضلاً عن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي. بينما في ظل ظروف التضخم فإن البنك المركزي يتبع سياسة نقدية انكماشية ترمي إلى تخفيض العرض النقدي بالمجتمع، ومن ثم، ارتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي، ينخفض مستوى الاستثمار وبدوره مستوى الطلب الكلي ، وهذا يحد في النهاية من الارتفاع في المستوى العام للأسعار.

3- السياسات الاقتصادية الخارجية أو الدولية: وتحكم هذه السياسات علاقات الدولة مع العالم الخارجي، وتنقسم إلى مجموعتين من السياسات هما: أولهما : السياسة التجارية وتتكون أدوات السياسة التجارية من التعريفة الجمركية ونظام الحصص، وإعانات الصادرات وغيرها من الأدوات التي تهدف التأثير في الواردات والصادرات. ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي. فإذا كانت الدولة تواجه عجزاً في الميزان التجاري، فإنها تتبع هذه السياسات من خلال فرض و/أو رفع التعريفة الجمركية على الواردات و/أو فرض قيود كمية على الواردات . مثل حصص الواردات . فضلاً عن تقديم دعم وإعانات للصادرات بهدف زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية، وكل ذلك يهدف إلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد . فقط . بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع. ثانيهما : سياسة الصرف الأجنبي وتتمثل أدوات هذه السياسة في تغيير سعر الصرف والخاص بتحديد قيمة

العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية. ويؤثر هذا على التجارة الخارجية للدولة، أي على الصادرات والواردات، ويؤثر هذا بدوره في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، يؤثر في النهاية في مستوى النشاط الاقتصادي. وتتبع الدول نظماً مختلفة في تنظيم وإدارة أسواق الصرف الأجنبي فيها؛ حيث تتبع بعض الدول نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد وفقاً لتفاعل قوى العرض والطلب؛ بينما تتبع دول أخرى نظام سعر الصرف الرسمي الثابت. وتهدف هذه السياسة ـ عادة ـ إلى تحقيق الاستقرار في سعر صرف عملتها بالنسبة للعملات الأخرى في المدى الطويل. غير أنه عندما تواجه الدولة بعجز في الميزان التجاري، فإنها قد تلجأ إلى خفض سعر عملتها بالنسبة للعملات الأخرى؛ مما يؤدي إلى أن تصبح صادراتها أرخص نسبياً، ووارداتها أغلى نسبياً، ويترتب على ذلك زيادة الصادرات والحد في الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري، كما يؤثر ذلك الإجراء أيضاً في مستوى الطلب الكلي، وبالتالي، في مستوى الإنتاج والتوظف ومستوى الأسعار بالمجتمع.

4- سياسة الدخول : تتمثل أدوات هذه السياسة في التأثير بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة على كل من الدخول والأسعار، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار والحد من التضخم الشديد. ويطلق على هذه السياسات بشكل أكثر تحديداً سياسات الأجور والأسعار. ويتم علاج التضخم الشديد وفقاً للفكر التقليدي من خلال إتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية، غير أن هذا الأمر يترتب عليه في الوقت نفسه ـ أيضاً ـ خفض كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، وهذا يسهم بدوره في الارتفاع بمعدل البطالة في المجتمع. وهذا الأمر تكون تكلفته عالية جداً على المجتمع. وقد يتطلب ذلك من الحكومات أن تبحث عن وسائل وأدوات بديلة ذات تكلفة أقل

لمواجهة التضخم المتزايد. وقد تراوحت هذه الأدوات ما بين التحكم كلية في الأجور و/أو في الأسعار إلى استخدام مؤشرات اختيارية تحد من الزيادة في كل من الأجور والأسعار. وتعد هذه السياسات بمثابة تدخل مباشر في قوى السوق للحد من التضخم، ولذا، يثار بشأنها جدل كبير فيما بين الاقتصاديين.

وتجدر الإشارة قبل الانتهاء من هذا العرض الخاص بالسياسات الاقتصادية إلى أنه غالباً ما يوجد تعارض في تحقيق أهدافها؛ حيث يصعب تحقيق هذه الأهداف معاً في نفس الوقت. إذ أن تحقيق هدف معين أو مجموعة من الأهداف قد يكون على حساب التضحية بهدف أو مجموعة أخرى من الأهداف. فمثلاً، في ظل ظروف الركود الاقتصادي؛ فإنه يتم إتباع سياسات مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة كل من مستوى الناتج ومستوى التوظف، فضلاً عن الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي. غير أن هذا يترتب عليه زيادة مستوى الطلب الكلي، ومن ثم، ارتفاع مستوى الأسعار، أي حدوث تضخم. ويحدث العكس في حالة علاج التضخم وإتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالتالي، فإن هذا الأمر، يتطلب من متخذي السياسات الاقتصادية الاختيار فيما بين أهداف الاقتصاد الكلي والتوفيق فيما بينها، والقبول بالتضحية بحد أدنى مقبول في هدف معين أو مجموعة من الأهداف في سبيل تحقيق هدف آخر أو مجموعة أخرى من الأهداف وفقاً لظروف المجتمع التي يمر بها، وكذلك وفقاً لأولوياته في تحقيق هذه الأهداف.

وسيتم تناول أبرز هذه السياسات بشئ من التفصيل في الفصليين التاليين.

أسئلة الفصل الرابع

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

7- يعتبر هدف الاستقرار الاقتصادي هدفاً قاصر علي السياسة النقدية

8- الدورة الاقتصادية تشير إلي ثبات حالة الاقتصاد عبر الزمن

9- يستمر الكساد فترة طويلة ويصبح انكماش ويتحول إذا استمر إلى ركود اقتصادي

10- مرحلة الانتعاش ويطلق عليها القمة وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار وتزايد في حجم الإنتاج الكلي

11- مرحلة الرواج هي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط وينتشر الذعر التجاري وترتفع أسعار الفائدة وتزايد حجم البطالة

س2: وضح ما يلي باختصار مستعيناً بالرسم كلما أمكن ذلك:

1- مراحل الدورة الاقتصادية

2- الفجوة التضخمية والفجوة الانكماشية

3- أهداف السياسة الاقتصادية الكلية

س3: ذا كان مستوى التوظف الكامل عند مستوى الناتج أو الدخل 1500 مليون جنيه ، و حدث أن تحقق توازن الدخل عند 1200مليون جنيه ، فما نوع الفجوة الناشئة في هذا الاقتصاد؟ احسب مقدار التغير اللازم في الطلب الكلي للقضاء على هذه الفجوة (علما بأن الميل الحدي للادخار = 0.2)؟

الفصل الخامس

السياسة المالية

مقدمة :

تقوم الحكومة بدور حيوي ومهم في استقرار الاقتصاد الوطني عن طريق مواجهة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها اقتصاد الدولة. فإختلال التوازن في الاقتصاد والذي ينتج بسبب التغيرات في الطلب الكلي والعرض الكلي، قد يعرض الاقتصاد كما رأينا سابقاً إلى مشكلة التضخم أو البطالة أو التضخم الركودي (Stagflation)، والذي يتميز بارتفاع معدلات البطالة والتضخم في آن واحد. وتستطيع الحكومة مواجهة هذه المشاكل عن طريق التأثير على حجم الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام السياسة المالية وأدواتها من أجل تحقيق العديد من الأهداف.

ويوجد اتجاهان للسياسة المالية، فالسياسة المالية إما أن يكون اتجاهها انكماشي (سياسة مالية انكماشية) أو أن يكون اتجاهها توسعي (سياسة مالية توسعية)، حيث يستخدم كل اتجاه عند ظروف معينة يمر بها الاقتصاد القومي. فحالة الركود تتطلب استخدام سياسة مالة توسعية لتنشيط الاقتصاد والعودة لوضع التوازن مرة أخري. كما أن حالة التضخم تتطلب سياسة مالية انكماشية لتثبيط الاقتصاد والعودة لوضع التوازن مرة أخري.

المبحث الأول
ماهية السياسة المالية

(أ) الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسة المالية:

وزارة المالية هي المنوط بها رسم وتنفيذ السياسة المالية بالدولة، حيث تهدف وزارة المالية الى رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة وتنسيق الموازنات وترشيد وضبط الإنفاق الحكومى وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وبالتالي، فهي حريصة علي القيام بما يلي:

اقتراح ورسم السياسة المالية العامة بما يكفل تحقيق أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشاركة في وضع السياسة النقدية العامة بالاشتراك مع الجهات المعنية لتحقيق التناسق بينها وبين السياسة المالية.

- وضع الخطط والبرامج المتعلقة بالنواحي المالية التي تكفل تحقيق الأهداف القومية.
- إعداد مشروعات الموازنة العامة للدولة ضمن إطار الخطة العامة للدولة والتقدم بها إلى الجهات المعنية.

(ب) تعريف السياسة المالية (Fiscal Policy):

يقصد بها استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتي من أهمها تحقيق الناتج القومي عند مستوى التوظف الكامل بدون تضخم . أي استخدامهما للقضاء على الفجوات التضخمية والانكماشية والتقلبات الاقتصادية ومن ثم تحقيق معدل معقول من

النمو الاقتصادي بوجود استقرار نسبي في الأسعار. وتستخدم السياسة المالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية عن طريق التاثير على حجم الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة المالية.

(جـ) أهداف السياسة المالية:

تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة المالية، من أجل تحقيق العديد من الأهداف، من أهمها:

1- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم.

2- استغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي، والتوصل إلى مستوى التوظف الكامل للاقتصاد المحلي، وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة.

3- دعم مسيرة التنمية الاقتصادية، ورفع مستوى النمو الاقتصادي.

(د) أدوات السياسة المالية:

تقوم الحكومة بتنفيذ السياسة المالية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية ، والتي تتمثل فيما يلي:

- **الإنفاق الحكومي (G)**
- **الضريبة على الدخل (T)**
- **المزج بين الأداتين معاً**

فزيادة الإنفاق الحكومي (G) (أو تخفيض الضريبة (T)) تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي والعكس ، إلا أن تأثير تغير الإنفاق الحكومي (G) أكبر من تأثير تغير الضريبة (T). ويتم هذا التأثير باستخدام أدوات السياسة المالية بطريقتين: مباشرة وأخرى غير مباشرة، حيث:

- الطريقة المباشرة:

تتمثل في الإنفاق الحكومي (G)، والذي يعتبر أحد مكونات الإنفاق الكلي أو الطلب الكلي في الاقتصاد:

$$AD = C + I + G + Xn$$

فعند اختلال التوازن في الاقتصاد (AD ≠ AS)، تستطيع الحكومة تغيير حجم إنفاقها الحكومي (G)، من أجل التأثير على حجم الطلب الكلي (تذكر تأثير المضاعف)، وبالتالي الوصول إلى مستوى التوازن من جديد.

- الطريقة غير المباشرة:

فتتمثل في استخدام الضرائب (T)، التي تؤثر بالتالي على كل من الاستهلاك (C) والادخار (S). فارتفاع مستوى الضريبة المفروضة على دخول الأفراد يؤدي إلى انخفاض الدخل الشخصي المتاح، وبالتالي انخفاض حجم الاستهلاك والادخار، ومن ثم انخفاض حجم الطلب الكلي. والعكس صحيح عند قيام الحكومة بتخفيض حجم الضريبة.

(هـ) اتجاهات السياسة المالية:

يوجد اتجاهان للسياسة المالية، فالسياسة المالية إما أن يكون اتجاهها انكماشي (سياسة مالية انكماشية) أو أن يكون اتجاهها توسعي (سياسة مالية توسعية)، حيث:

- **سياسة مالية توسعية** (Expansionary Fiscal Policy)**:**

تستخدم هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من حالة ركود اقتصادي أو كساد، حيث يكون هناك انخفاض في مستوي التوظف، تراجع معدل النمو في الناتج عن مستوي التوظف الكامل، ويرجع ذلك إلي قصور (انخفاض) الطلب الكلي. وبالتالي، يتطلب الأمر اتباع الاتجاه التوسعي وتنفيذ سياسة مالية توسعية تهدف إلي زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، وتتمثل هذه السياسة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي أو انخفاض الضريبة أو المزج بينهما معاً.

فعند زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد، يزيد مستوي تشغيل الموارد العاطلة ويرتفع مستوي التوظف، مما يؤدي لزيادة مستوي الانتاج والدخل وبالتالي ارتفاع معدل النمو في الدخل.أي تعمل الحكومة عل إحداث عجز مقصود في الميزانية، حيث يمول هذا العجز من خلال الجمهور أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي. وعند اللجوء للنوع الأخير(اقتراض من البنك المركزي) من التمويل يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع ويزيد احتمال ارتفاع معدلات التضخم بسبب عدم التساوي بين جانبي الاقتصاد الحقيقي والنقدي.

- **سياسة مالية انكماشية** (Contractionary Fiscal Policy):

تستخدم هذه السياسة عندما يعاني الاقتصاد من حالة تضخم (ارتفاع في المستوي العام للأسعار)، حيث يكون هناك عديد من الآثار السلبية لظاهرة التضخم مثل اختلال توزيع الدخل والثروة، سوء توجيه الاستثمارات، اختلال معدلات نمو الناتج بين قطاعات الاقتصاد ويرجع ذلك إلي وجود فائض (زيادة) الطلب الكلي. وبالتالي، يتطلب الأمر اتباع الاتجاه الانكماش وتنفيذ سياسة مالية انكماشية تهدف إلي خفض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وازالة التضخم، وتتمثل هذه السياسة في خفض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضريبة أو المزج بينهما معاً.

ففي هذه الحالة، عندما يكون الطلب الكلي أعلي من مستوي التوظف الكامل، تتجه الأسعار نحو الارتفاع نتيجة عجز الاقتصاد عن زيادة العرض الكلي (الناتج) لمواجهة الزيادة في

هل تعلم ما هو التخطيط الاقتصادي ومبرراته ؟ شاهد الفيديو التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=AE0pTbJZ0-0

هل تعلم ما هي السياسة المالية ؟ شاهد الفيديو التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=1dO9KWUwBKo

(و) تطور السياسة المالية:

أولاً – السياسة المالية عند الكلاسيك:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الافتراضات الأساسية لعل أهمها:

(1) سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن.

(2) سيادة ظروف المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الإنتاج.

(3) سيادة ظروف التوظف الكامل.

(4) تحقيق المصلحة الخاصة.

وفي ظل هذه الافتراضات؛ فإن التفاعل التلقائي لقوى السوق. أي جهاز الثمن يترتب عليه تحقيق الاستغلال الأمثل والكامل للموارد، وبالتالي، يتوازن الاقتصاد دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وذلك تمشياً مع فكرة قانون " ساى " للأسواق الذي ينص على أن " كل عرض يخلق الطلب عليه " حيث أن أي زيادة في الإنتاج تقابلها زيادة في الدخول، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات بما يضمن استيعاب الزيادة المبدئية التي حدثت في الإنتاج. وهذا يعني أن زيادة الإنتاج لا تؤدي إلى زيادة العرض الكلي فقط، بل تؤدي أيضاً إلى زيادة الطلب الكلي بنفس المقدار، ومن ثم، لا يوجد عجز في الطلب الكلي أو فائض في العرض الكلي. وهذا يضمن تحقيق المستوى التوازني للدخل في الاقتصاد عند مستوى التوظف الكامل دائماً، وبالتالي، لا توجد بطالة في المجتمع. وأي اختلال يترتب عليه ابتعاد الاقتصاد عن مستوى التوظف الكامل يكون اختلالاً عارضاً أو مؤقتاً سرعان ما يصحح

نفسه بصورة تلقائية، ويعود الاقتصاد إلى وضع التوازن المستقر عند مستوى التوظف الكامل. وبالتالي، لا يتطلب الأمر تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي للتأثير في مستوى الناتج أو الدخل أو مستوى الأسعار، وأن يكون هذا التدخل في أضيق نطاق ممكن لرعاية ما يسمى بالأرامل الأربعة وهي: الدفاع الخارجي، والأمن الداخلي، والعدالة، والمرافق العامة . تلك المجالات التي لا يرتادها القطاع الخاص الذي يهدف إلى الربح . وبالتالي، لا يكون هناك أي دور للسياسة المالية، ولذا، يرى الاقتصاديون الكلاسيك ضرورة الحياد المالي للحكومة، وبذلك تتعادل إيرادات الحكومة مع نفقاتها، ومن ثم، تعمل على مراعاة تحقيق التوازن في الميزانية العامة للدولة بصورة دائمة.

ثانياً – السياسة المالية عند كينز:

نتيجة لأزمة الكساد العالمي العظيم التي حدثت في ثلاثينيات القرن الماضي (1929–1933) وما اقترن بها من زيادة في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى الناتج القومي ومعدل النمو به، واستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة نسبياً . حوالي أربع سنوات . بدأ الاقتصاديون يتشككون في تحقق الافتراضات الكلاسيكية وتحقيق التوازن في الاقتصاد بصورة تلقائية عند مستوى التوظف الكامل، هذا فضلاً عن بداية ظهور النظرية الكينزية.

وقد أوضح كينز أن الاقتصاد القومي يتوازن عند أي مستوى للدخل، وقد يكون ذلك دون مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، توجد بطالة، أو أعلى من مستوى التوظف الكامل، ومن ثم، يعاني الاقتصاد من ارتفاع في معدل التضخم. وبالتالي، بدأ كينز والاقتصاديون التابعون له يؤمنون بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية الملائمة

بهدف التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي، وذلك لتحقيق هدفي التوظف الكامل والاستقرار في الأسعار، فضلاً عن تحقيق الأهداف الأخرى في المجتمع.

وقد قام الفكر الكينزي بالتركيز على جانب الطلب الكلي ومكوناته، ومن خلال السياسة المالية يتم التأثير على الطلب الكلي في الاتجاه المرغوب تحقيقاً لأهداف المجتمع كما سوف يتضح في النقاط التالية.

وفقاً لذلك، فإن الفكر الكينزي يؤمن بعدم الحياد المالي، وبالتالي، عدم الالتزام بتوازن الميزانية، حيث قد تعمد الحكومة إلى إحداث عجز مقصود أو فائض مقصود بالميزانية تمشياً مع متطلبات السياسة المالية ووفقاً لظروف النشاط الاقتصادي.

المبحث الثاني
السياسة المالية والفجوات الاقتصادية

أولاً: آلية عمل السياسة المالية:

تكمن آلية السياسة المالية في التحكم في حجم الانفاق والضرائب والدين العام وذلك من اجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة السياسة المالية العامة يمكن للحكومة استخدام قواها الضريبية والانفاقية لتحقيق التشغيل الكامل ورفع معدلات نمو الناتج القومي، واستقرار الاسعار والاجور، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. وتستطع الحكومة تحقيق هذه الاهداف من خلال زيادة او خفض الانفاق العام والضرائب وذلك وفقا للوضع الاقتصادي العام في البلد. وهنا يظهر دور المضاعف في التأثير علي حجم الطلب الكلي.

ثانياً: نموذج المضاعف البسيط (The Simple Multiplier):

لقد تم التوصل إلى التوازن في الاقتصاد عن طريق تحديد التوازن بين كل من الطلب الكلي والعرض الكلي في الاقتصاد. أن الطلب الكلي يتكون من الانفاق الكلي لجميع القطاعات المكونة للاقتصاد، وكذلك فإن العرض الكلي يعبر عن الناتج الكلي من السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الاقتصاد خلال فترة زمنية محددة. ولقد تم تحديد مستوى الدخل التوازني عن طريق افتراض ثبات العوامل المحددة لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي. أما عند تغير أحد هذه العوامل فإن الدخل التوازني سيتغير بلا شك. وعموماً، فإنه عند تغير أحد عناصر الإنفاق الكلي، فإن ذلك سيؤدي إلى تغير الطلب الكلي ومن ثم تغير مستوى الدخل التوازني في

الاقتصاد. أما بالنسبة لجانب العرض، فإننا سنقوم بافتراض أن الاقتصاد يقوم بالإنتاج عند مستوى التوظف الكامل (المدى الطويل)، وأن التغيرات الممكن حدوثها وبالتالي تؤثر على العرض الكلي تكون فعالة في المدى القصير فقط.

وتشير فكرة المضاعف أنه عند تغير أحد عناصر الإنفاق الكلي بنسبة معينة، فإن حجم التغير في المستوى التوازني للدخل سيتغير بنسبة أكبر. فمثلاً، عندما يرتفع حجم الإنفاق الاستثماري (I) بنسبة (10%) فإن المستوى التوازني للدخل سيرتفع بنسبة أكبر من (10%). ويوضح الشكل التالي مقدار التغير في مستوى الدخل التوازني عند تغير حجم الانفاق الاستثماري.

ويمكن التوصل إلى نفس النتيجة السابقة عند ارتفاع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، الإنفاق الحكومي (G)، الإنفاق على الصادرات (X)، أو انخفاض مستوى الضرائب (T)، وانخفاض حجم الإنفاق على الواردات (M). والعكس صحيح.

<u>وفي إطار مفهوم المضاعف كان يجب التعرض لمفهوم فترات الإبطاء، وذلك على النحو التالي:</u>

يقصد بفترة إبطاء الإنفاق تلك الفترة التى تنقضى بين حدوث تغير فى الدخل و حدوث تغير فى الإنفاق الاستهلاكى نتيجة تغير الدخل .

و لفهم كيفية عمل المضاعف خلال هذه الفترة (جولات المضاعف) يجب أخذ الملاحظات التالية فى الاعتبار :

- يبدأ عمل المضاعف و الدخول فى الجولات نتيجة حدوث تغير فى قيمة الاستثمار ، مع ملاحظة ثبات قيمة الاستثمار بعد هذا التغير فى كل الجولات التالية

- يتغير الدخل أولاً بنفس قيمة التغير الحادث فى الاستثمار

- يتغير الاستهلاك فى الجولة التالية بمقدار يساوى (التغير فى دخل الجولة السابقة × الميل الحدى للإستهلاك)

- قيمة الدخل فى كل جولة = الاستثمار + الاستهلاك

- تحسب قيمة المضاعف فى كل جول بأنها = التغير الحادث فى دخل الجولة ÷ التغير فى الاستثمار

- يتم حساب الجولة النهائية بالطريقة المباشرة عن طريق ضرب قيمة المضاعف الكلية فى قيمة التغير فى الاستثمار فنحصل على التغير الكلى فى الدخل ، و منها يمكن حساب قيمة دخل الجولة النهائية بأنه يساوى الدخل المبدئى + التغير فى الدخل ، كما يمكن حساب قيمة الاستهلاك النهائى بأنه يساوى الدخل النهائى – الاستثمار

مثال (1):

إذا كانت لديك البيانات التالية $C = 200 + 0.8\ Y$ $I = 200$

و قد حدثت زيادة فى الاستثمار قدرها 100 جنيه .

أولاً : 1 – احسب قيم الاستثمار و الاستهلاك و الدخل فى الجولات الأربع الأولى و كذلك فى الجولة النهائية . ثم احسب قيمة المضاعف فى كل من الجولات السابقة

ثانياً : ماذا يحدث إذا كانت قيمة الميل الحدى للإستهلاك = الواحد الصحيح

الحلـــــ

أولاً :

$$Y = C + I = 200 + 0.8\ Y + 200$$

$$0.2\ Y = 400 \qquad Y = 400 / 0.2 = 2000$$

و بالتالى فإن قيمة استهلاك الجولة المبدئية هى $C = Y - I$

C = 2000 – 200 = 1800

أى أن قيم الجولة المبدئية هى Y = 2000 C = 1800 I = 200

و تكون قيمة المضاعف هى : $\text{المضاعف} = \frac{1}{1-c}$

$$= \frac{1}{1-0.8} = \frac{1}{0.2} = 5$$

وعند حدوث زيادة فى الاستثمار قدرها 100 يكون :

$$\Delta Y = \text{المضاعف} \times \Delta I = 5 \times 100 = 500$$

و يكون دخل الجولة النهائية = الدخل القديم + الزيادة فى الدخل

= 2000 + 500 = 2500

و يكون استهلاك الجولة النهائية = الدخل الجديد – الاستثمار الجديد

= 2500 - 300 = 2200

و يتم إيجاد القيم فى الجولات من خلال الجدول التالى:

الجولات	I	C	Y	ΔY	المضاعف $\frac{\Delta Y}{\Delta I}$
المبدئية	200	1800	2000	-	-
الأولى	300	1800	2100	100	1
الثانية	300	1880	2180	80	0.8
الثالثة	300	1944	2244	64	0.64
الرابعة	300	1995.2	2295.2	51.2	0.512
. . .	. . .	. . .	. . .	. . .	. . .
النهائية	300	2200	2500	500	5

ثانيا :

إذا كانت قيمة الميل الحدى للإستهلاك = الواحد الصحيح فإن الزيادة فى كل من الدخل والاستهلاك تكون مساوية للزيادة التى تحدث فى الاستثمار ، و ذلك فى كل جولة ، و يستمر الأمر إلى ما لانهاية ، و بالتالى لن تكون هناك جولة نهائية .

ثالثاً: علاج الفجوات الاقتصادية باستخدام السياسة المالية:

(أ) مواجهة الفجوة التضخمية:

لنفترض أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد المحلي، بحيث أصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، أو (AS<AD). حيث يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي.

أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف عناصر إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم (تضخم جانب الطلب). وتعمل الحكومة علي مواجهة الفجوة التضخمية.

وتقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة التضخمية ،عن طريق:

لمواجهة الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظف الكامل، وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي

(أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي.

من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام الأداة الثانية من أدوات السياسة المالية، وهي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. إذاً، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية.

(ب)مواجهة الفجوة الانكماشية:

لنفترض الآن أن خللاً ما قد واجه الاقتصاد بحيث أصبح الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو (AS>AD). في هذه الحالة فإن كمية الطلب الكلي أقل من حجم الناتج الموجود في الاقتصاد، وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية (Contractionary Gap)، كما هو موضح في شكل رقم (1) بالجزء السفلي. فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة (بطالة دورية)، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية.

وتقوم الحكومة بالتدخل من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية،عن طريق:

محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق إتباع سياسة مالية توسعية (Expansionary Fiscal Policy)، وتتمثل هذه السياسة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي، والذي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يتساوى فيه كل من الطلب الكلي مع العرض الكلي.

أما عند استخدام الحكومة للأداة الثانية من أدوات السياسة المالية التوسعية وهي الضرائب، فإن مواجهة الفجوة الانكماشية يتم عن طريق تقليل حجم ضريبة الدخل، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة، ومن ثم ارتفاع مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. إذاً، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية وذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية.

ويتضح مما سبق، أن استخدام الحكومة للسياسة المالية في علجها للفجوات الاقتصادية يأخذ أحد اتجاهين إما سياسة مالية توسعية أو سياسة مالية انكماشية. وهكذا نجد ان مضمون السياسة المالية التوسعية هو انه في حالة الركود الاقتصادي، وعندما يعمل الاقتصاد الوطني بطاقة اقل من قدرته الانتاجية الكاملة، هنا تلجأ الحكومة الى تحفيز الاقتصاد الوطني بواسطة التوسع في الانفاق العام واحداث عجز في الموازنة العامة للدولة الى ان يصل الاقتصاد الى التشغيل بمستوى الوضع التوازني. والعكس صحيح، في حالة السياسة المالية الانكماشية هو

انه في حالة التضخم ، وعندما يصل الاقتصاد الوطني إلي مستوي التوظف الكامل (أقصي قدره انتاجية له) ومع ذلك يكون هناك زيادة طلب، هنا تلجأ الحكومة الى تثبيط الاقتصاد الوطني بواسطة تخفيض الانفاق العام للدولة الى ان يصل الاقتصاد الى تخفيض الطلب الكلي ليعود مرة أخري لوضع التوازن عند التشغيل الكامل.

غير ان الحكومات في العادة تميل الى استخدام السياسة المالية التوسعية اكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية (التقييدية) للاسباب الاتية.

١. الاهتمام المبالغ فيه باهداف التنمية.
٢. الرغبة لي التوظيف الكامل لعوامل الانتاج.
٣. الدوافع السياسية.
٤. النفقات المتزايدة.
5. زيادة الدعم السياسي من خلال تخفيض معدلات الضرائب وزيادة الانفاق.
٦ . دعم وتشجع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم والنمو.

(ج) التدخل المالي للدولة:

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة ان تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الاساسية والمشروعات ذات النفع العام وينبغي الاشارة الى ان السياسة المالية لها تاثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الانفاق العام او عن طريق الايرادات العامة، ولكي تتأكد من ذلك يجدر بنا ان نعير عن هذه الاثار في صورة ادخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني.

ولتكن لدينا معادلة التوازن الاقتصادي الكل كما ياتي:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي

Y= C+ I+ G --------> (1)

ولما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوماً في صورة نقدية فان الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على انه الفرق بين الدخل الوطني مطروحاً منه الاستقطاعات الضريبية (y−t) وعندئذ نجد ان:

C+ C0 +a (y-t) -------> (2)

وللتبسيط نفترض ان الاستثمار (I) هو باكمله استثمار ذاتي اي مشتغل على مستوى الدخل فان معادلة التوازن تصبح:

Y= C0 + a (Y-T) + I + G ----------> (3)

حيث ان: (Y) يمثل الدخل، (CO) الاستهلاك التلقائي، (a)الميل الحدي للاستهلاك، (T)الضرائب، (I) الانفاق الاستثماري، (G) الانفاق الحكومي. والملاحظة هنا ان الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية او تعديل الانفاق العام، او تمارس الاثنين معا. ومنه يمكن للحكومة ان تختار احد السياسات المالية الثلاثة الاتية:

١. استخدام السياسة الانفاقية.
٢. استخدام السياسة الضريبية.
٣. استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر ان كل سياسة من السياسات الثلاث اعلاه لها اثار مختلفة على كل من تدخل الدولة في سوق السلع و الخدمات من جهة و في تحديد مستوى التوازن الاقتصادي العام من جهة اخرى.

مثال (2): الفجوة الانكماشية:

وبافتراض اننا نتعامل هع اقتصاد مغلق(لا يتعامل مع الخارج)، الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، حيث:

دالة الاستهلاك : $C = 200 + 0.78Y$

الانفاق الاستثماري التلقائي: وحدة نقدية $I = 300$

مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل : وحدة نقدية $Y^{FE} = 2500$

احسب مستوي الدخل التوازني؟ حدد نوع الفجوة، وقدر حجمها؟

وضح علاج السياسة المالية لهذا النوع من الفجوات؟

الحلـــــــ

وبافتراض اننا نتعامل هع اقتصاد مغلق(لا يتعامل مع الخارج)، بناء على هذا الافتراض فان المستوى التوازني الفعلي للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

$$Y = c + I$$

$$Y = 200 + 0.75\ Y + 300$$

$$Y - 0.75\ Y = 500$$

$$Y = 500 / 0.25$$

وحدة نقدية $= 2000$

فاذا افترضنا ان مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل 2500، المستوى الفعلي للطلب الكلي (المحسوب) اقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل 2000، اي ان هناك فجوة انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية (مستوي الناتج الفعلي أقل من مستوي الناتج عند التوظف الكامل):

المستوي الفعلي للناتج – مستوي التوظف الكامل= 2000–2500= – 500 (عجز طلب)

(ب) علاج الفجوة الانكماشية (السياسة المالية التوسعية):

ان السياسة المالية التوسعية تتحقق من خلال زيادة النفقات العامة او تخفيض الضرائب وعجز الموازنة، والهدف من هذه السياسة هو تنشيط الطلب العام على السلع والخدمات.

ومنه يمكن علاج الفجوة الانكماشية من خلال ادوات السياسة المالية عن طريق احدى البدائل الاتية:

– قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الانفاق العام : وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، ان الانفاق الحكومي يمثل دخلاً للافراد وبالتالي يزداد الطلب الكل مما يؤدي الى مزيد من الانتاج ومن فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني الى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية.

. قيام الحكومة بتخفيض الضرائب او تقديم اعفاءات ضريبية : وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول ويزداد الميل للاستثمار وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الانتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية.

– قيام الحكومة بالجمع بين كل من البديل الاول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب مما يؤدي الى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

ومن الواضح أيضا أن حجم الفجوة الانكماشية يشير الى كمية الانفاق التي يلزم اضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل الى مستوى التوظف الكامل. وهذا يعني:

انه من الضروري ان ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية وهذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي الى ارتفاع مستوى الدخل من Y l=2000 الى 2500= Y 2 بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف (وحدة نقدية 500 = 4 X 125). حيث يزيد منحني الطلب الكلي وينتقل لأعلي من AD1 إلي AD2 .

مثال (3): الفجوة التضخمية:

وبافتراض اننا نتعامل هع اقتصاد مغلق(لا يتعامل مع الخارج)، الاقتصاد الوطني يعاني من زيادة في الطلب الكلي عن مستوى تحقيق التوظف الكامل، حيث:

دالة الاستهلاك : C = 200 + 0. 8Y

الانفاق الاستثماري التلقائي: وحدة نقدية I = 300

مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل : وحدة نقدية Y^{FE} =2000

(أ) احسب مستوي الدخل التوازني؟ حدد نوع الفجوة، وقدر حجمها؟
(ب) وضح علاج السياسة المالية لهذا النوع من الفجوات؟

الحلـــــــــــ

وبافتراض اننا نتعامل هع اقتصاد مغلق(لا يتعامل مع الخارج)، بناء على هذا الافتراض فان المستوى التوازني الفعلي للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

$$Y = c + I$$

$$Y = 200 + 0.8\ Y + 300$$

$$Y - 0.8\ Y = 500$$

$$Y = 500 / 0.2$$

$$Y = 2500 \text{ وحدة نقدية}$$

$$Y_2 = 2000 \quad Y_1 = 2500$$

فاذا افترضنا ان مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل 2000 ، والمستوى الفعلي للطلب الكلي المحسوب (يبلغ 2500) أعلي من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل ، اي ان هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية (مستوي الناتج الفعلي أكبر من مستوي الناتج عند التوظف الكامل).

المستوي الفعلي للناتج – مستوي التوظف الكامل= 2500-2000= 500 (فائض طلب)

(ب) علاج الفجوة التضخمية (السياسة المالية الانكماشية):

يمكن اللجوء الى هذه السياسة بتخفيض الطلب الكلي وكبح جماح التضخم من خلال تخفيض النفقات العامة او زيادة الضرائب او استخدامها معاً.

وهكذا يمكن علاج الفجوة التضخمية من خلال ادوات السياسة المالية من خلال البدائل الاتية :

. قيام الحكومة بتخفيض حجم الانفاق العام، مما يؤدي الى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما ينعكس في تحجيم الزيادة في مستوى الاسعار.

. قيام الحكومة بزيادة معدلات الضرائب مما يؤدي الى انخفاض دخول الافراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الاسعار.

. قيام الحكومة بالجمع بين البديلين معاً من خلال تخفيض حجم الانفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت بما يحقق الهدف من السياسة المالية.

ومن الواضح أيضا أن حجم الفجوة التضخمية يشير الى كمية الانفاق التي يلزم سحبها من الطلب الكلي حتى يمكن الانخفاض بمستوى الدخل وصولاً الى مستوى التوظف الكامل. وهذا يعني: انه من الضروري ان تنخفض دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية وهذا الانخفاض في الطلب الكلي سيؤدي الى انخفاض مستوى الدخل من 2500= Yl الى 2000= Y2

كيفية علاج الفجوة بأداة الانفاق الحكومي:

إذاً يخفض الإنفاق الحكومي بمقدار = 500 ÷ 5 = 100 وحدة نقدية

كيفية علاج الفجوة بأداة الضرائب:

إذاً نـزيد الضرائب بمقدار = 500 ÷ 4 = 125 وحدة نقدية

لاحظ:

يتم قسمة المقدار المطلوب به تخفيض الطلب الكلي علي مضاعف الانفاق الحكومي، لمعرفة مقدار تخفيض الإنفاق الحكومي.

يتم قسمة المقدار المطلوب به تخفيض الطلب الكلي علي مضاعف الضرائب، لمعرفة مقدار زيادة الضرائب.

مضاعف الانفاق الحكومي= 1/ الميل الحدي للادخار = 1/ 0,2 = 5

مضاعف الضريبة= – الميل الحدي للاستهلاك/ الميل الحدي للادخار = – 0,8/ 0,2 = -4

أسئلة الفصل الخامس

س1: أختر الاجابة الصواب في العبارات التالية:

1- السياسة المالية الانكماشية :

تستخدمها الحكومة لعلاج التضخم وذلك بتخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي إلى الحد اللازم لتحقيق التوظف (العمالة) الكامل وليس أكثر . ويكون ذلك عن طريق :

A) تخفيض الانفاق الحكومي . B) زيادة الضرائب C) تخفيض الانفاق الحكومي وزيادة الضرائب معا D) لا شيء مما سبق

2- السياسة المالية التوسعية :

السياسة التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في حالات الركود أو الانكماش حتى يصل إلى مستوى العمالة الكاملة .ويكون ذلك عن طريق :

A) زيادة الانفاق الحكومي B) تخفيض الضرائب . C) زيادة الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب معا D) لا شيء مما سبق

3- من أدوات السياسة المالية:

A) الضرائب B) نسبة الاحتياطي القانوني

C) سياسة السوق المفتوحة D) سعر الخصم

س2: في اقتصاد مغلق، الميل الحدي للاستهلاك فيه يساوي 75%. فإذا علمت أن:

- الطلب الكلي = 900 مليون جنيه

- مستوى التوظف الكامل يتحقق عند مستوى من الدخل = 500 مليون جنيه.

أجب على الأتي:

1- بين حالة الاقتصاد والمشكلة التى يعانى منها بيانياً؟

2- ما نوع وحجم الفجوة التي يعاني منها هذا الاقتصاد وما هي السياسة المالية المناسبة لمواجهتها ؟

3- كيف يمكن علاج الفجوة بأداة الإنفاق الحكومي ؟

4- كيف يمكن علاج الفجوة بأداة الضرائب ؟

الفصل السادس

السياسة النقدية

تمهيد :

تعد السياسة النقدية مكوناً هاماً من مكونات السياسة الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الجهات المسؤولة كوسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية، التي تتصل بالرفاهية الاقتصادية للدولة. ويطلق على الجهات المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية. ولكن يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام بعض الأدوات لتحقيق أهداف محددة.

وفي هذا السياق، يقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير(زيادة ونقصان) كمية النقود أو أسعار الفائدة باستخدام أدواته للتأثير علي الاستثمار وبالتالي علي النشاط الاقتصادي في المجتمع. وبناءً عليه، يتضح أن السياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والقواعد التي ترسمها وتنفذها الدولة بواسطة البنك المركزي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب الأزمات التي قد يتعرض لها الاقتصاد القومي.

وبشكل أساسي، تنقسم السياسة النقدية إلي نوعين هما: سياسة نقدية انكماشية تستخدم في حالات التضخم ويهدف فيها البنك المركزي إلى تخفيض الطلب أو الإنفاق الكلي عن طريق الحد من كمية النقود المعروضة، وسياسة نقدية توسعية تستخدم في حالات الركود أو الانكماش الاقتصادي ويهدف فيها البنك المركزي إلى زيادة الطلب أو الإنفاق الكلي وذلك بزيادة كمية النقود المعروضة في المجتمع.

المبحث الأول

ماهية السياسة النقدية

(أ) الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسة النقدية:

يعد البنك المركزي هو المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية بالدولة بالتعاون مع بعض الجهات السيادية بالدولة مثل وزارة المالية والخزانة العامة بالدولة، وبالنسبة للبنك المركزي بصفته المسئول الأول عن السياسة النقدية يتضح ما يلي:

1- تعريف البنك المركزي (Central Bank):

يشير البنك المركزي إلي مؤسسة نقدية متميزة ذات اهمية كلية في الاقتصاد، خالقة للنقود القانونية، تراقب وتؤثر علي المؤسسات الأخري في خلقها للنقود. بمعنى ادق، هو المؤسسة النقدية المسئولة عن ادارة التوسع والانكماش فى حجم النقود وذلك بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة. لذلك، فان البنك يتولي مسئولية تنظيم عرض النقود وتوفيرها وتكلفتها (سعر الفائدة وسعر الصرف) لتحقيق الصالح العام، حيث هو المؤسسة التى تتمثل وظيفتها الرئيسية في إدارة نشاط جميع المؤسسات المالية بالجهاز النقدي بالدولة.مما يعني، أنه يمكن تعريف البنك المركزي بأنه:

شخصية اعتبارية عامة يرأسها محافظ، تختص بتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية، والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة العامة للدولة، وذلك للمساعدة على استقرار النقد وتنمية ودعم الاقتصاد القومي.

ويتضح من تعريف البنك المركزي، أن هناك أهمية كبيرة لوجود البنك المركزي في الاقتصاد، حيث لن يعمل النظام النقدي للدولة بانسجام اذا لم يكن هناك مؤسسة عليا توجه وتنظم اجهزة هذا النظام، وبدونه لا يصبح هذا النظام سوى مجموعة من الوحدات غير المترابطة، كل منها يتبع سياسته المستقلة والتى غالباً ما تكون متعارضة مع بعضها البعض. وبناءً عليه، فهو لازم لتنظيم أنشطة هذه البنوك ويجعلها انظمة متكاملة تتفق مع المصلحة الاقتصادية العامة.

لذلك، تكمن أهمية البنك المركزي فى إدارته للجهاز النقدي للدولة، لان غيابه يضع ادارة الجهاز النقدى فى يد الحكومة والتى تعجز عن القيام بمهمة ادارة الجهاز النقدى بموضوعية وبنفس كفاءة البنك المركزي لعدم درايتها باحوال سوق النقود والمتطلبات الواجب اتخاذها فى الظروف المختلفة، بالإضافة الى ان الحكومة تتبع سياسة نقدية تتفق مع ميولها السياسية والتى ربما تتعارض مع المصلحة الاقتصادية العامة. وينبغي أن يتصف البنك المركزي باستقلاليته عن الحكومة حتي يكون بعيداً عن تأثير الاحزاب السياسية، لضمان موضوعيته وارتفاع كفاءته في إدارته للجانب النقدي والمالي بالدولة.

2- خصائص البنك المركزي:

تعتبر البنوك المركزية من البنوك التي تتسم بطبيعة خاصة تختلف عن طبيعة سائر البنوك الأخري التي سبق تناولها. وبالتالي، البنك المركزي مؤسسة ذات طبيعة خاصة، تتميز بخصائص معينة ، حيث تنفرد هذه المؤسسة عن باقي الجهاز المصرفي بعدد من الخصائص، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

وفي هذا السياق، يمكن التفرقة بين البنك المركزي وكل أنواع البنوك الأخرى بناءً علي عدة معايير، علي النحو التالي:

المعيار الأول: الملكية:

من حيث الملكية، فالبنك المركزي لا يمكن أن يكون شركة مساهمة تخضع أسهمها لقواعد الملكية الفردية شأن باقي البنوك التجارية الأخرى، إذ من الضروري أن تكون الحكومة مسيطرة على مجلس إدارته سيطرة تضمن لها إمكانية رسم وتنفيذ سياساتها وتوجيه سياسة البنك لتحقيق ذلك، ولذلك يلزم أن يكون البنك المركزي مملوكا بالكامل للدولة.

المعيار الثاني: الأهداف:

من حيث الأهداف، الأصل أن البنك المركزي لا يهدف من وراء عملياته إلى تحقيق أرباح كما هو الشأن في البنوك التجارية، فإن تحققت له أرباح فإن ذلك يعد هدفا ثانوياً بالنسبة له، وإنما يسعى البنك المركزي إلى تحقيق أهداف قومية في مقدمتها: ضبط العرض النقدي والسياسة

النقدية والائتمانية في الدولة بما يتوازى مع حجم النشاط الاقتصادي فيها، كما يهدف إلى القيام بدور البنك بالنسبة لسائر البنوك التابعة له والعاملة في دولته يتلقى منها الودائع ويمنحها القروض ويراقب عملياتها المصرفية.

المعيار الثالث: طبيعة عملياته:

من حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها، البنك المركزي لا يتعامل مع الجمهور إلا نادراً وعلى سبيل الاستثناء، فمعظم عملياته ذات طابع قومي يغلب عليها تحقيق المصلحة العامة ومن أهمها: التحكم في عرض وإدارة النقود.

المعيار الرابع: طبيعة عملائه:

من حيث طبيعة العملاء المتعاملين معه، جميع عملاء البنك المركزي من الهيئات والمؤسسات العامة، والمؤسسات المالية (البنوك التجارية والمتخصصة)، وذلك باعتباره بنك الحكومة وبنك البنوك.

3- وظائف البنك المركزي:

يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة النمو الاقتصادي في الدولة. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية :

- **إصدار النقود من عملات ورقية ومعدنية حسب حاجة الاقتصاد.**

- **الرقابة على البنوك التجارية: وتتضمن إصدار التعليمات والنظم واللوائح المنظمة لعمل البنوك التجارية والمؤسسات المالية المشابهة، وضمان حسن إدارة هذه البنوك وضمان عدم الاستهتار والمخاطرة بأموال الأفراد المودعة في البنوك.**
- **إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد باستخدام أدوات السياسة النقدية، والتي سنقوم بشرحها لاحقاً.**
- **إدارة أموال الدولة: من ودائع وفوائض وأموال مملوكة للحكومة، وإتمام كافة التعاملات المالية للحكومة، ولذلك يسمى البنك المركزي ببنك الحكومة.**
- **إدارة غرفة المقاصة: أي تسوية الحسابات والعمليات البنكية بين البنوك.**
- **بنك البنوك التجارية: يقوم البنك المركزي بتوفير المساعدات والنصائح والتعليمات إلى البنوك التجارية التي غالباً ما تلجأ إلى البنك المركزي عند مواجهتها لأي مشاكل كبيرة. ويقوم البنك المركزي بهذا الدور من أجل تحقيق الاستقرار في النظام البنكي وكذلك رفع درجة الثقة في النظام المصرفي المحلي.**

(ب) تعريف السياسة النقدية (Monetary Policy):

هي السياسات التي تعتمدها الحكومة بشكل عام والسلطة النقدية بشكل خاص (البنك المركزي) للتحكم بحجم الكتلة النقدية المعروضة في السوق وذلك من خلال تحديد كمية النقود التي يتم ضخها في الاقتصاد، توفر هذه النقود والتكلفة التي يدفعها القطاع الخاص للحصول عل هذه النقود (أسعار الفوائد). وبذلك تهدف السلطة المعنية إلي الحفاظ عل مستوى معني من النمو والاستقرار الاقتصادي حسب التوجهات الاقتصادية للحكومات.

لذلك، يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقود بشكل خاص والأداء الاقتصادي بشكل عام.

(جـ) أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية، حيث تساهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى. لذا تستمد السياسة النقدية أهدافها النهائية من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية. وتتركز أهم أهداف السياسة النقدية النهائية في الآتي:

- تحقيق معدلات مرضية للنمو الاقتصادى.
- تحقيق الاستقرار النسبي في الأسعار المحلية.
- تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الفائدة.
- استقرار سعر صرف العملة الوطنية.
- الحفاظ على مستوى كافٍ من الاحتياطيات الدولية.
- المساهمة في حل مشكلة البطالة واستقرار سوق العمل.

وتسعي السياسة النقدية إلي تحقيق هذه الأهداف – علماً بأن هدف تحقيق استقرار الأسعار هو الهدف الرئيسي للسياسة النقدية– من خلال التأثير على المتغيرات النقدية التي ترتبط بتلك الأهداف، علماً بأنه السياسة النقدية في سبيل تحقيق الأهداف النهائية تستعين بمجموعة من الأهداف التشغيلية و الوسيطة.

كما يمكن تقسيم أهداف السياسة النقدية تبعاً للمستوي الاقتصادي للدول، حيث تختلف أهداف السياسة النقدية وفقاً لدرجة التقدم الاقتصادي والنظم الاقتصادية السائدة وظروف احتياجات المجتمعات المختلفة. وبالتالي، يمكن النظر إلي السياسة النقدية في كلِ من الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية تبعاً للهدف منها، وذلك علي النحو التالي:

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة، تتركز أهداف السياسة النقدية في المقام الأول في الحفاظ على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار من الاستقرار النقدي الداخلي كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة. وتتبع الدول في هذا المجال بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي النقدي لدى البنك.

أما في الدول النامية، فإن الأهداف الرئيسية لسياساتها الاقتصادية ومن بينها السياسة النقدية، ترتكز في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد القومي.

(د) أدوات السياسة النقدية:

يستخدم البنك المركزي في سبيل تنفيذ سياسته النقدية عدد من الأدوات، حيث تشير أدوات السياسة النقدية A monetary policy instruments إلي المتغيرات التي يمارس البنك

المركزي بواسطتها السيطرة المباشرة أو غير المباشرة علي حجم العرض النقدي من خلال تدابير وإجراءات سيادية تهدف لتعظيم أهداف معينة. وتتمثل أدوات السياسة النقدية في ثلاث مجموعات رئيسية، هي الأدوات الكمية والنوعية والرقابة المباشرة، وسيتم في هذا الموضع عرض الأدوات الكمية.

تستخدم الأدوات الكمية متمثلة في معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني للتأثير علي الحجم الكلي للنقود والائتمان في النظام المصرفي بوجه عام دون التركيز علي نوع الائتمان من خلال القطاعات الجزئية للاقتصاد أي وبغض النظر عن أوجه استعمالاته، وسيتم تناول كل أداة على حده فيما يلي:

1- معدل إعادة الخصم The Discount Rate:

يقصد بمعدل إعادة الخصم أو سعر البنك السعر الذي يتقاضاه البنك المركزي نظير إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية، ويمثل أيضاً سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير تقديم القروض لها. بمعني أخر، هو الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات. وتختلف الأوراق المالية القابلة للخصم من بلد إلى آخر إلا أنها تحتوي بشكل عام على ما يلي:

– السندات التجارية التي يكون أجل استحقاقها لمدة معينة (مثلا تسعين 90 يوما) وقد يشترط أن تكون متمتعة بثلاثة ضمانات (وجود ثلاثة توقيعات ساحب، ومسحوب عليه، ومستفيد) كالكمبيالات .

- سندات الخزينة التي قد يشترط أن تكون ذات أجل محدد .

- أوراق مالية ممثلة لقروض قصيرة الأجل .

- سندات ممثلة لقروض متوسطة الأجل .

- سندات محركة لسلف على الخارج ذات أجل متوسط أو طويل .

1/1- تأثير معدل إعادة الخصم:

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أراد البنك المركزي التوسع في منح القروض فإنه يلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما يريد تقييد حجم الائتمان فإنه يلجأ إلى رفع معدل الخصم. لذلك فإن هذه الأداة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان علي النحو التالي:

أ- عندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم (السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم):

تلجأ البنوك التجارية بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة، مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لأن تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود. وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الإدخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار. ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.

ب- عندما يخفض البنك المركزي معدل الخصم (السياسة المتبعة لعلاج حالات الانكماش):

سيؤدي ذلك إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه وتكون كما يلي :

- **زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسبب زيادة المقدرة الإقراضية لها .**
- **انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسبب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم .**
- **زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.**
- **زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة عرض النقود.**

2- عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations:

يقصد بهذه العمليات بيع أو شراء البنك المركزي للأوراق المالية بمختلف أنواعها وعلى الأخص السندات الحكومية في السوق بغرض التأثير على(زيادة أو تخفيض) الائتمان، وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة. فعندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فإنه بذلك يخفض حجم الائتمان نتيجة شراء البنوك التجارية لتلك السندات، وبذلك فإن عملية بيع السندات في السوق المفتوحة تؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان وحجم النقود المعروضة في حالة التضخم.

والعكس صحيح، عندما يقوم البنك المركزي بشراء السندات من السوق المفتوحة، فإنه بذلك يزيد الكمية المعروضة من النقود نتيجة شرائه لتلك السندات، وبذلك فإن عملية شراء السندات في السوق المفتوحة تؤدي للتوسع في حجم الائتمان وزيادة حجم النقود المعروضة في حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي.

1/2- تأثير عمليات السوق المفتوحة:

تؤثر هذه العمليات مباشرة على كل من كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة، كما يلي:

أ- عندما يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية عارضاً أو بائعاً للأوراق المالية (السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم):

يعمل البنك المركزي على الحد من الائتمان (تقييد الائتمان)، وتخفيض العرض النقدي لامتصاص فائض العرض النقدي، وذلك باتباع سياسة نقدية انكماشية، حيث يبيع البنك المركزي كمية من الأوراق المالية (كأذون الخزانة)، وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق فتدفع ثمنها نقداً فتنخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الاقراضية وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان. وبناءً عليه، يحدث انخفاض عرض النقود ارتفاعاً في سعر الفائدة، مما مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. لذا، يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم.

ب- عندما يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية طالباً أو مشترياً للأوراق المالية (السياسة المتبعة لعلاج حالات الانكماش):

يعمل البنك المركزي على زيادة الائتمان(التوسع في الائتمان)، وزيادة العرض النقدي، وذلك باتباع سياسة نقدية توسعية، حيث يشتري البنك المركزي كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقداً للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لديها، مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية. وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض. وبناءً عليه، تحدث زيادة عرض النقود انخفاضاً في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة. لذا، يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود.

3- نسبة الاحتياطي القانوني Reserve requirements :

تتمثل هذه الأداة في ما يفرضه البنك المركزي على البنوك التجارية للاحتفاظ إجبارياً بنسبة محددة من قيمة الودائع كاحتياطي دون أن يتقاضى علي ذلك أي سعر فائدة.

1/3- تأثير نسبة الاحتياطي القانوني:

تحتفظ البنوك التجارية بنسبة محددة من أصولها النقدية لدى البنك المركزي حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة لتلبية طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع، وتحدد هذه النسبة من طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري، وأحيانا يصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، ويحدث علي العكس من ذلك عند مواجهة البنك المركزي حالات الركود، وذلك علي النحو التالي:

أ- **عندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني (السياسة المتبعة لعلاج حالات التضخم):** عندما يرغب البنك المركزي في تقليص حجم الائتمان أو بعبارة أخرى تقليل عرض النقود كوسيلة لتخفيض حجم الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي، فإنه يعمد إلى رفع نسبة الاحتياطي النقدي الأمر الذي يقلل من قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

لذا، إن السياسة الواجب اتباعها في حالات التضخم هي الرامية إلى زيادة نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع.

ب- عندما يخفض البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني (السياسة المتبعة لعلاج حالات الانكماش): عندما يرغب البنك المركزي في التوسع في الائتمان وزيادة عرض النقود كوسيلة لزيادة حجم الطلب الكلي فإنه يلجأ إلى تخفيض نسبة ذلك الاحتياطي. وبناء على ذلك فإن السياسة الواجب اتباعها في حالات الانكماش هي الرامية إلى خفض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع.

فعلي سبيل المثال: إذا حدد البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني (ط) بمقدار 20% فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بهذه النسبة من الودائع لدى البنك المركزي، وبفرض أن حجم الودائع يساوي 1000 ج م فيجب أن يودع لدى البنك المركزي(20% x 1000)= 200 ج م كاحتياطي قانوني، أما الباقي من حجم الودائع وهو الفرق بين (1000-200) = 800 ج م . فهذا المبلغ يستخدم في عمليات الإقراض. ويمكن للبنوك التجارية خلق ودائع إئتمانية من هذه الوديعة الأصلية (1000 ج م) التي يرمز لها بـ (أ) بمقدار أربعة أضعاف الوديعة الأصلية، حيث مضاعف الائتمان = (1- ط) /ط = (1- 20%) /20% = 4. وبالتالي فإن إجمالي حجم الائتمان المصرفي (ج) يتضاعف ليصبح 4000 ج م من الوديعة الأصلية، حيث إجمالي حجم الائتمان(ج) = أ (1- ط) /ط = (1000) (1- 20%) /20% = 4000. وبالتالي، يكون

إجمالي حجم الودائع = أ+ج = 1000+4000=5000 ج م، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي1.

ولمحاربة التضخم فإن البنك المركزي يمكنه أن يرفع نسبة الاحتياطي القانوني إلى 25% .ويرتب علي هذا، انخفاض المقدرة الاقراضية ونقص إجمالي حجم الائتمان، فحسب المثال السابق إذا كانت الوديعة الأصلية تساوي 1000 ج م، فإن البنوك ستكون ملزمة بإيداع 25 % من قيمة الوديعة كاحتياطي لدى البنك المركزي، وبالتالي سيرتفع الاحتياطي النقدي من 200 ج م إلى 250 ج م وأما الجزء المتبقي للإقراض فسينخفض من 800 ج م إلى 750 ج م وهكذا نلاحظ انخفاض مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان المصرفي . وعلى هذا الأساس، تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الانفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي .

أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي من 20% إلى 10 % حسب المثال السابق، مما يجعل مقدرة البنوك التجارية على الإقراض ترتفع من 4 أضعاف إلى 9 أضعاف الوديعة الأصلية، مع افتراض عدم وجود تسرب نقدي خارج الجهاز المصرفي وعدم وجود احتياطات أخرى، وبالتالي ينخفض الاحتياطي النقدي من 200 ج م في الحالة الأولى و250 ج م في الحالة الثانية إلى 100 ج م في هذه الحالة وهو ما يرفع من المبلغ المخصص

[1] - إجمالي حجم الائتمان (ج) هو مقدار ما يمكن أن يمنحه البنك من قروض.
- مضاعف الائتمان (م) هو عدد المرات التي يمكن بها منح قروض جديدة من حجم الوديعة الأصلية أو الأولية.
- إجمالي حجم الودائع (ن) هو مجموع ما تم ايداعه في البنك من ودائع أولية وودائع جديدة .

للإقراض ليصبح 900 ج م بدلاً من 800 في الحالة الأولى و750 في الحالة الثانية . وهكذا فإن سياسة تغيير نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري تساعد السلطات النقدية على التحكم في العرض النقدي لأن نسبة الاحتياطي القانوني تعمل كمنظم للمعروض النقدي .

(هـ) اتجاهات السياسة النقدية:

يوجد اتجاهان للسياسة النقدية، فالسياسة النقدية إما أن يكون اتجاهها انكماشي (سياسة نقدية انكماشية) أو أن يكون اتجاهها توسعي (سياسة نقدية توسعية)، حيث:

- سياسة نقدية توسعية (Expansionary Monetary Policy):

انخفاض عرض النقد (M) يؤدي إلى انخفاض السيولة لدى البنوك والمؤسسات والأفراد، وبالتالي زيادة الطلب على استهلاك السلع والخدمات (C) وبالتالي انخفاض الطلب الكلي AD . ولكن الافراط في تقليص عرض النقد (M) يؤدي الي نقص الطلب الكلي AD عن العرض الكلي AS، وبالتالي تظهر فجوة انكماشية.

ويتمثل العلاج للفجوة الانكماشية في السياسة النقدية التوسعية، حيث ترتكز السياسة النقدية التوسعية بشكل رئيسي علي زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد، باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، وذلك بهدف استعمال هذه الزيادة للاستثمار في زيادة انتاجية الاقتصاد. وبالتالي خلق فرص عمل جديدة مما يؤدي الي رفع مستويات الاستهلاك العام. تلجأ

الحكومات إلي هذه السياسات خلال فترة الركود الاقتصادي والتراجع في معدلات النمو . ويحصل هذا من خلال تخفيض الفوائد علي السندات الحكومية أو تقديم تسهيلات للقطاعات المنتجة للوظائف للحصول علي رؤوس الأموال بتكلفة منخفضة للتشجيع علي الانفاق وزيادة مستويات الاستهلاك العام والاستثمار حتي يزيد الطلب الكلي ويعود ليتساوي مع العرض الكلي ويعود لوضع التوازن مرة أخري.

- **سياسة نقدية انكماشية (Contractionary Monetary Policy):**

ارتفاع عرض النقد (M) يؤدي إلى ارتفاع السيولة لدى البنوك والمؤسسات والأفراد، وبالتالي زيادة الطلب على استهلاك السلع والخدمات (C) وبالتالي ارتفاع الطلب الكلي AD . ولكن الافراط في ارتفاع عرض النقد (M) يؤدي الي زيادة الطلب الكلي AD عن العرض الكلي AS ، وبالتالي تظهر فجوة تضخمية.

ويتمثل العلاج للفجوة التضخمية في السياسة النقدية الانكماشية، حيث ترتكز السياسة النقدية الانكماشية بشكل رئيسي علي خفض حجم الكتلة النقدية المتوفرة في الاقتصاد، باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة، وذلك لامتصاص "الفائض" من النقود بهدف الحفاظ علي القوة الشرائية للعملة الوطنية وتحقيق التعادل بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد. وتلجأ الحكومات إلي هذه السياسات خلال فترة التضخم. ويحصل هذا من خلال زيادة الفوائد عل السندات الحكومية للتشجيع علي الادخار وخفض مستويات الاستهلاك العام حتي ينخفض الطلب الكلي ويعود ليتساوي مع العرض الكلي ويعود لوضع التوازن مرة أخري.

ويتضح من ذلك، أن العلاقة بين حجم النقد (M) والمستوى العام للاسعار طردية:

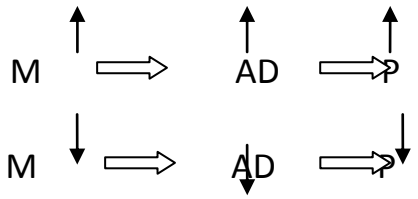

كما يمكن ايجاز الفرق بين السياستين النقدية التوسعية والانكماشية كما يلي:

سياسة نقدية توسعية	سياسة نقدية انكماشية
زيادة حجم الكتلة النقدية المتوفرة في السوق • تستعمل بطريقة معاكسة للدورات الاقتصادية. • امكانية التدخل لتحفيز الاقتصاد ودعم زيادة الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة • دور أكبر للدولة في العملية الاقتصادية.	• تقليص حجم النقود المتوفرة في السوق • تعقيم السيولة من خلال زيادة احتياطي البنوك المركزية من الكتلة النقدية • معدلات تضخم منخفضة جداً، ذات تكلفة مرتفعة علي الخزانة العامة للدولة • اقتصار دور الدولة علي التحكم بسوق المال

هل تعلم ما هي السياسة النقدية ؟ شاهد الفيديو التالي:

https://www.youtube.com/watch?v=Omn8vndQIqM

المبحث الثاني

السياسة النقدية والفجوات الاقتصادية

أولاً: آلية عمل السياسة النقدية:

تكمن آلية السياسة النقدية في التحكم في حجم عرض النقود وذلك من اجل محاربة التضخم والانكماش، فبواسطة ادوات السياسة النقدية يمكن للبنك المركزي التأثير على مستوى الناتج والتوظف ومعدلات نمو الناتج القومي، واستقرار الاسعار والاجور، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل. وتستطع الحكومة تحقيق هذه الاهداف من خلال زيادة او خفض المعروض النقدي وذلك وفقا للوضع الاقتصادي العام في البلد.

ثانياً: علاج الفجوات الاقتصادية باستخدام السياسة النقدية:

تستخدم السياسة النقدية لمواجهة المشاكل الاقتصادية عن طريق التاثير على حجم الطلب الكلي (AD) في الاقتصاد، وذلك من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية. ويتم استخدام هذه الأدوات بالتحديد لمواجهة الفجوات التضخمية والانكماشية، وذلك كما يلي.

(ج) مواجهة الفجوة التضخمية:

تنتج الفجوة التضخمية نتيجة ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD > AS)، ففي هذه الحالة يكون الناتج الحلي الاجمالي أقل من الطلب الكلي (GDP less than AE). ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تقليل الطلب الكلي للوصول لمستوى التوظف الكامل والقضاء

علي تلك الفجوة التضخمية. وفي هذه الحالة يتم استخدام "السياسة النقدية الانكماشية" (Contractionary Fiscal Policy) كما يلي:

a. عمليات السوق المفتوحة: وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي ببيع السندات الحكومية إلى الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية البيع هذه ستؤدي إلى انخفاض كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على تخفيض القوة الشرائية للأفراد وتقليل حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الإنتاج، وبالتالي ينخفض كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على تخفيض الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

b. سعر الخصم: يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم مما يعني انخفاض حجم القروض المتوفرة لدى البنوك التجارية، والتي بدورها ترفع سعر الفائدة على الودائع والقروض، مما يعنى ارتفاع حجم الأموال المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة أعلى من السابق)، وانخفاض حجم القروض (بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض). ويؤدي هذا إلى انخفاض حجم الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني انخفاض الطلب الكلي. وتستمر هذه العملية لحين عودة الطلب الكلي إلى مستوى التوازن.

c. الاحتياطي القانوني: يقوم البنك برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما يعني انخفاض قدرة البنوك على توليد الائتمان. ونتيجة لارتفاع نسبة الاحتياطي

القانوني ينخفض الإنفاق الاستهلاكي (C)، والاتفاق الاستثماري (I)، وينخفض الطلب الكلي إلى أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

(ب) مواجهة الفجوة الانكماشية:

تنتج الفجوة الانكماشية بسبب انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي (AD < AS). ففي هذه الحالة يكون الناتج الحلي الاجمالي أكبر من الطلب الكلي (GDP greater than AE). ويمكن القضاء على هذه الفجوة عن طريق تحفيز وزيادة الطلب الكلي، أي يتم إتباع "السياسة النقدية التوسعية" (Expansionary Fiscal Policy) كما يلي:

1- عمليات السوق المفتوحة: وتتضمن هذه الأداة قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية من الأفراد والبنوك التجارية والمؤسسات المختلفة، حيث أن عملية الشراء هذه ستؤدي إلى ارتفاع كمية النقد المتداول في الاقتصاد، مما يعمل على زيادة القوة الشرائية للأفراد وزيادة حجم الإنفاق الاستثماري الذي يقوم به قطاع الأعمال، وبالتالي يرتفع حجم كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعمل على زيادة الطلب الكلي إلى أن يصل إلى مستوى العرض الكلي.

2- سعر الخصم: ويقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم مما يعني تشجيع البنوك التجارية على الاقتراض وبكميات أكبر من البنك المركزي. وتقوم البنوك التجارية بتخفيض سعر الفائدة على الودائع والقروض مما يعنى انخفاض حجم الأموال

المودعة في البنوك (حيث أصبح العائد على الأموال المودعة اقل من السابق)، وارتفاع حجم القروض (بسبب انخفاض تكلفة الإقراض). وتكون المحصلة النهائية أن يرتفع حجم الإنفاق الاستهلاكي (C) والإنفاق الاستثماري (I)، مما يعني ارتفاع الطلب الكلي وتستمر هذه العملية لحين ارتفاع الطلب الكلي إلى مستوى العرض الكلي.

3- الاحتياطي القانوني: يقوم البنك بخفض نسبة الاحتياطي القانوني، مما يعني زيادة قدرة البنوك التجارية على توليد الائتمان. ونتيجة ارتفاع نسبة الاحتياطي القانوني يزيد كل من الإنفاق الاستهلاكي (C)، والاتفاق الاستثماري (I)، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي إلي أن يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي.

أسئلة الفصل السادس

س1: ضع علامة صح أو خطأ أمام العبارات التالية:

1- وزارة المالية هي المسئول الأول عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية
2- يتشابه البنك المركزي مع البنوك الأخري في وظائفه
3- يتمثل الهدف الأول للسياسة النقدية في تحقيق التوظف الكامل في الدول النامية
4- تقتصر أدوات السياسة النقدية علي الأدوات الكمية فقط
5- لمواجهة الفجوة الانكماشية يبيع البنك المركزي السندات الحكومية

س2: وضح ما يلي باختصار:

1- آلية عمل السياسة النقدية
2- مواجهة السياسة النقدية للفجوة التضخمية
3- مواجهة السياسة النقدية للفجوة الانكماشية
4- السياسة النقدية التوسعية
5- السياسة النقدية الانكماشية

الفصل السابع

سياسات الدخول والأسعار

أولا– تعريف سياسات الدخول والأسعار:

تعرف سياسات الدخول والأسعار بأنها "أي إجراءات تدخلية مباشرة من الدولة بهدف التأثير على الدخول والأسعار". ويقصد عادة بكلمة الدخول" الأجور والرواتب" لأنها هي التي تشكل أهم عناصر التكاليف في الدول الصناعية. فهي – من جهة – سعر من الأسعار باعتبارها سعر العمل، وهي – من جهة أخرى – أهم أنواع الدخول في المجتمعات الصناعية من حيث الحجم إذ تشكل نسبة كبيرة تتراوح من 50 – 80 %من مجموع كلفة الإنتاج. ولكن سياسات الدخول والأسعار تشمل بحكم تعريفها التدخل في أسعار السلع والخدمات الإنتاجية والاستهلاكية، بما في ذلك إيجارات العقارات أيضاً، باعتبار أن الإيجار سعر ودخل بأن واحد.

ونلاحظ في التعريف أنه يقصد بسياسات الدخول والأسعار تلك الإجراءات المباشرة لأن السياسات المالية والنقدية تعتبر كلها إجراءات غير مباشرة تهدف إلى التأثير على الأسعار والدخول. وبالتالي كان لا بد من تمييز سياسات الدخول والأسعار عن السياسات الاقتصادية الأخرى. وتهدف سياسات الدخول والأسعار – في العادة – إلى الحد من التضخم ومحاربته، وإن كان يمكن أن يكون لها أهداف توزيعية تقصد حماية دخول الفئة العاملة، أو بعض مجموعاتها، أو تحسينها. مثال ذلك سياسات الحد الأدنى للأجور، وسياسات تحديد أجور الأطفال.

أما محاربة التضخم من خلال سياسات الدخول والأسعار فتعود لسببين مهمين: أولهما أن بعض أنواع التضخم ينشأ عن ارتفاع الأجور. وهو ما يعرف بالتضخم المدفوع من قبل التكاليف، التي أهم عناصرها الأجور. فسياسة الدخول في هذه الحالة سياسة نوعية في محاربة أسباب التضخم. أما ثانيهما فهو أن كل تضخم يستمر فترة متوسطة أو طويلة يمر بمرحلة يستثير فيها الأوساط العمالية للمطالبة بزيادة الأجور .ومعلوم أن زيادتها تؤدي إلى زيادة جديدة في الأسعار، فيدخل التضخم بذلك في دورة شريرة من ارتفاع في الأسعار، فزيادة في الأجور، فارتفاع في الأسعار، فزيادة أخرى في الأجور، وهكذا. مما يقتضي تدخل الدول في محاولة لكسر هذه الدائرة.

<u>ثانيا– أنواع سياسات الدخول والأسعار:</u>

تتراوح سياسات الدخول والأسعار من إجراءات مراقبة التغيرات في الأجور والأسعار والتعليق عليها في وسائل الإعلام، إلى إجراءات تشجيع القطاع الخاص(المنتجين ونقابات العمال) على ضبط الزيادات في الأجور والأسعار ضمن حدود مقبولة من خلال بعض الحوافز والعقوبات، إلى الإلزام بالتقيد بتحديد الأجور والأسعار حسب اللائحة التي تفرضها الدولة، تحت طائلة العقوبات المالية والقانونية الأخرى. فلدينا إذن ثلاثة أنواع رئيسية من سياسات الدخول والأسعار، إنما هي في الحقيقة ثلاث درجات أو مستويات من التدخل المباشر.

فقد تكتفي الحكومة بالإشراف والرقابة، فتشترط مثلاً عدم إدخال أي زيادة في الأجور إلا بعد إعلام السلطة المختصة. فإذا ما أعلمت السلطة، ورأت في الزيادة اتجاها تضخمياً، اتخذت إجراءات يقصد منها إقناع أرباب الأعمال والعمال بعدم المضي في تنفيذ الزيادة المقترحة. وتشمل هذه الإجراءات في العادة الإقناع المباشر واستخدام وسائل الإعلام للتنفير من هذا الاتجاه، وبيان

مساوئه. كما قد تعمد إلى التدخل بالمشاركة في المفاوضات بين العمال وأرباب الأعمال، فتكون طرفاً يحاول الإقناع من الداخل، وقبل الوصول إلى أي اتفاق.

وقد تعمد الحكومة إلى وضع حدود وضوابط للزيادات في الأجور، وتطلب من العمال وأرباب العمل التقيد الاختياري بهذه الحدود والضوابط، بعد أن تحشد لها الدعم السياسي والإعلامي المناسب، بحيث تمارس ضغطا نفسياً وسياسياً على ممثلي نقابات العمال ليكتفون بالزيادات التي لا تتجاوز الضوابط والحدود المرسومة.

وقد تتخذ الحكومة إجراءات أبعد من ذلك، بحيث تضع بعض الحوافز والعقوبات، ضريبية وغير ضريبية، لتشجع على الالتزام بالضوابط التي وضعتها لزيادة الأجور. كأن تقدم الحكومة بعض التنازلات أو الإعفاءات الضريبية للعمال الذي يقبلون بعدم تجاوز الزيادة في الأجور للحدود التي اقترحتها الدولة، أو أنها تقدم لهم بعض البرامج الاجتماعية، مثل المعونات الاجتماعية للمتقاعدين، أو تحسين برامج رعاية الأطفال الذين هم قبل سن المدرسة، أو تحسن التأمين الصحي وسائر أنواع التأمينات، وبخاصة التعويضية، للعمال أو أنها تفرض بعض الغرامات والعقوبات الضريبية على المؤسسة التي تزيد أجور عمالها، أو تفرض على الأجور ضريبة تصاعدية تأكل الزيادات غير المرغوب فيها، أو تزيد على ذلك معاً.

وأخيرا، قد تعمد الحكومة إلى اتخاذ إجراءات إلزامية تجبر فيها العمال وأرباب الأعمال على التقيد بعدم زيادة الأجور إلا في الحدود التي ارتضتها الحكومة وحسب المعايير التي قررتها، وذلك تحت

طائلة العقوبات المالية والجسدية، بما في ذلك الغرامات المالية، وسحب تراخيص العمل، والمحاكمة والحبس.

ومن السياسات الإلزامية أيضاً ربط زيادات الأجور ربطاً إلزامياً بمؤشر تغير الأسعار، وذلك بإجراء تفرضه الدولة، بأن تلزم أرباب الأعمال بزيادة الأجور بشكل تناسبي مع زيادة الأسعار. وقد تُزاد الأجور بنفس نسبة زيادة الأسعار، فيكون الربط عندئذ كاملاً. أو أنها تزاد بنسبة مئوية من زيادة الأسعار، بحيث تكون نسبة زيادة الأجور أقل دائماً من زيادة الأسعار. وينبغي أن نلاحظ هنا أن زيادة الأجور، الكاملة أو الجزئية، كثيراً ما تتضمن تأخراً زمنياً في تنفيذها، بالمقارنة مع زمن الزيادة في الأسعار. وذلك لأن زيادة الأسعار (معدل التضخم) تؤخذ في العادة عن فترة سابقة، ثم تطبق على فترة لاحقة بالنسبة للأجور، فتؤخذ مثلاً زيادة الربع الأول من السنة في الأسعار، لتطبق نسبتها برفع الأجور في الربع الثاني من السنة.

<u>ثالثاً– التقييم الاقتصادي لسياسات الدخول والأسعار:</u>

ينطلق التقييم الاقتصادي لسياسات الدخول من ثلاث نقاط رئيسية، هي : أولها : مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها. ثانيها: مبررات التدخل الحكومي في تحديد الدخول والأسعار وآثاره الاقتصادية والاجتماعية. ثالثها: كفاءة سياسات الدخول والأسعار في تحقيق أهدافها. وقبل الحديث عن هذه النقاط الثلاثة ينبغي أن نلاحظ أن سياسات الأجور والأسعار إنما يقصد بها ما يتعلق بزيادات جميع الأجور أو معظمها، بحيث ينشأ عن ذلك زيادة في المتوسط العام للأجور وليس التغيير الداخلي في بنية الأجور في المؤسسة الإنتاجية الواحدة. إذ قد تزاد أجور بعض

الأعمال وتنقص أجور أعمال أخرى لأسباب عديدة، ولكن ذلك يخرج عن نطاق سياسة الدخول والأسعار

1- مبررات الزيادة في الأجور وأسس تحديدها: إن هنالك سببين مهمين يعتبران الأساس النظري في تبرير الزيادات في الأجور، هما زيادة الإنتاجية والارتفاع العام في الأسعار (التضخم). فمن الناحية النظرية، يرتبط تحديد مستوى الأجور في سوق العمل بمقدار الطلب على العمل وبمقدار المعروض منه. أما المعروض من العمل فيتحدد بناء على عوامل سكانية واجتماعية وتعليمية وثقافية. وأما الطلب على العمل فيحدده حجم الإنتاج المرغوب به من قبل المنتجين (أرباب العمل)، في ظل معطيات محددة من حجم رأس المال الثابت والمستوى السائد للتكنولوجيا، وغير ذلك من عوامل. ولا شك أن أهم محددات حجم الإنتاج الذي يرغب بإنتاجه أرباب الأعمال هو الطلب على منتجاتهم في الأسواق.

وفي ظل فرضيات المنافسة الكاملة والعائد المتناقص وتعظيم الربح ومرونة السوق، إلخ. فإن المنتجين سيرغبون في الاستمرار بزيادة إنتاجهم حتى تلك النقطة التي يتساوى فيها إيراد الوحدة المباعة الأخيرة (أي الإيراد الحدي للإنتاج)، وهو يساوي السعر، مع التكلفة اللازمة لإنتاج تلك الوحدة (أي التكلفة الحدية للإنتاج). إن تطبيق هذا المبدأ نفسه على سوق العمل يعني أن يرغب المنتج في الاستمرار في الطلب على العمل واستمرار الزيادة في الأجرة التي يرغب بدفعها للعامل إلى النقطة، التي تتساوى فيها الأجرة مع الإنتاجية الحدية للعمل (أي يتساوى ما يكسبه رب العمل من إيراد ناشئ عن عمل العامل مع ما يدفعه له من أجره). أما وراء تلك النقطة، فإن رب العمل

سيخسر من استئجار عامل إضافي لأن إنتاجيته ستكون أقل من أجرته. وأما قبل تلك النقطة، فإن رب العمل يتمكن من زيادة مجموع ربحه إذا ما استأجر عاملاً إضافياً.

إن التحليل السابق يقتضي أنه في ظل تلك الفرضيات كلها فإن المستوى العام للأجور يكون مساوياً للإنتاجية الحدية للعمل أو مقارباً جداً منها .ولكن من المعروف أن كلا من مستوى التكنولوجيا وحجم رأس المال الثابت يتغير، حتى في الأجل المتوسط، بل إن مستوى التكنولوجيا قد يتحسن في الأجل القصير، أي ما بحساب بالأشهر فقط. وبشكل خاص ذلك النوع من التحسن المتعلق بما يسمى بالتكنولوجيا المتضمنة في العمل . ويكون ذلك بسبب تحسن معرفة العامل بعمله، وإتقانه له الناشئين عن أسباب، من أهمها تكراره للعمل نفسه مرات كثيرة وتمرسه فيه، وتحسن معرفته بمحيط العمل وظروفه، وقلة التوتر النفسي الذي ينشأ عن بدء عمل جديد. يضاف إلى كل ذلك ما يطرأ عادة من تطوير على أدوات العمل، والمواد المستخدمة فيه، وطرق تنظيم العمل، وتحسن في الآلات، وغير ذلك.

ومن الناحية النظرية البحتة، فإن الزيادة في إنتاجية العمل تستتبع زيادة في مستوى الأجور، لأن تلك الزيادة هي التي تحفظ التوازن الاقتصادي في سوق العمل المتمثل في تساوي مستوى الأجور مع الإنتاجية الحدية للعمل، وذلك في ظل الفرضيات المشار إليها سابقاً .

ولكن واقع الحال غير ذلك، لأن فرضيات المنافسة الكاملة غير موجودة في دنيا الواقع، بل إن الواقع يتضمن الكثير من الممارسات الاحتكارية، في كل من طرفي العمال وأرباب الأعمال. من هنا جاء القول: إن ارتفاع مستوى الأجور بمقدار الارتفاع في الإنتاجية الحدية للعمل هو أمر مرغوب

فيه لأنه يبقي توازن الدخول الناشئة عن عملية الإنتاج في وضع مماثل لما كانت عليه قبل الزيادة، دون ظهور رابح أو خاسر نتيجة الزيادة في الإنتاجية، بل الكل يربح بنسبة ما كان عليه، فكل صاحب مساهمة في الإنتاج) وبخاصة العامل ورب العمل) يأخذ حصة من الزيادة تتناسب مع نصيبه الذي كان يحصل عليه قبل هذه الزيادة.

إن القول السابق يقتضي نتيجة حتمية، لا مندوحة عنها، وهي أنه – على فرض عدم حدوث أية تغيرات أخرى، وبخاصة فيما يتعلق بكمية النقود والسياستين النقدية والمالية للدولة – فإن زيادة الأجور بنسبة الزيادة في إنتاجية العمل لا تؤدي إلى أي ارتفاع في الأسعار. فهي إذن زيادة صحية، فضلاً عن أنها لا توحي بأي تغير في القوى التفاوضية لعناصر الإنتاج المختلفة، وبخاصة العمال وأرباب العمل (المنتجين أو المنظمين).

لذلك، فإذا اقتصرت المطالبات العمالية بزيادة الأجور على الزيادة بنفس معدل الزيادة في الإنتاجية، فإنها لا تكون مطالبة تضخمية .وقد لا تؤدي فعلاً إلى التضخم إذا صح فعلاً أنها ضمن حدود الزيادة في الإنتاجية، ولم تُتخذ ذريعة لزيادة الأسعار، وبخاصة أن الواقع الاقتصادي في عالم اليوم هو واقع تسوده القوى الاحتكارية ولا تتمثل فيه الشروط النظرية للمنافسة.

أما السبب الثاني لتبرير زيادة الأجور فهو ارتفاع تكاليف المعيشة، أي ارتفاع الأسعار أو التضخم. إذ من المعروف أن التضخم يخفض القيمة الحقيقية للدخول النقدية التي يحصل عليها العمال مما يدفعهم للعمل على حماية دخولهم الحقيقية والمطالبة بزيادة الأجور النقدية. وإذا ما

أُريد للدخول الحقيقية للعمال أن لا تنقص عن مستواها الذي كانت عليه قبل التضخم، فإنه لا بد من زيادتها بنسبة زيادة المعدل العام للأسعار، بغض النظر عن التغير في الإنتاجية.

أما إذا زادت إنتاجية العمل وارتفعت الأسعار معاً، فإن زيادة الدخول النقدية للعمال بنسبة الزيادة في الإنتاجية لا تعني حمايتهم من التضخم، بل مجرد إعطائهم الزيادة التي اقتضتها الزيادة في إنتاجهم، دون تعويضهم عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي حصل بسبب التضخم. أي مجرد المحافظة على التوازن التوزيعي الذي كان قائما قبل الزيادة في الإنتاجية (بفرض عدم زيادة الأسعار .(والزيادة في الأجور التي تتناسب مع الزيادة في الإنتاجية هي حق للعمال على كل حال بغض النظر عن ارتفاع الأسعار، إذا ما أردنا المحافظة على الوضع الذي كان سائداً من قبل، دون أي تغيير. بل إن هذه الزيادة تمثل (مضافة إلى الأجر الأصلي) أجر المثل في السوق في ظل أوضاع المنافسة. وبمعنى آخر، لو فرضنا أن شروط المنافسة كانت متوفرة في السوق، وأن أجور العمال قد تحددت (وتتحدد) فعلاً في ظل تلك الشروط، أي أن الأجور التي يحصل عليها العمال تمثل السعر السوقي للعمل فعلاً، ثم زادت إنتاجية العمل، فإن أجور العمال تزداد مع ازدياد الإنتاجية وبنفس النسبة، وذلك بفعل قوى العرض والطلب في سوق العمل، إذا ما استطعنا المحافظة على شروط المنافسة دون تغيير.

إن النتيجة المهمة التي نريد أن نخلص إليها هي أنه، لا يكفي أن تزداد الأجور بمقدار زيادة الإنتاجية في أحوال التضخم. وأن عدم أخذ عامل ارتفاع الأسعار بعين الاعتبار في زيادة الأجور (إضافة لعامل الزيادة في الإنتاجية) لا يؤدي إلى تعويض العمال عن النقص في دخولهم الحقيقية الذي سببه التضخم .

على أنه ينبغي أن نلاحظ – في الوقت نفسه – أن التضخم ذاته قد ينشأ عن الإفراط في زيادة الأجور بما يتجاوز الزيادة في الإنتاجية. ويكون السبب في ذلك وجود تشوهات سوقية تجعل من العمل سلعة يستطيع صاحبها ممارسة قوة احتكارية في السوق، تؤدي به ممارستها إلى الحصول على زيادات مفرطة في الأجور لا يستطيع أرباب الأعمال مقابلتها إلا برفع أسعار منتجاتهم .الأمر الذي يؤدي إلى بدء الحلقة التضخمية الشريرة، من تسابق بين الأسعار والأجور في التزايد.

فالتضخم الذي يسببه الارتفاع المفرط والمتكرر في الأجور هو ذلك النوع الذي تساعد على تخفيفه سياسات الدخول، عن طريق كبح الزيادات في الأجور ووضعها في إطار الزيادة في الإنتاجية. يضاف إلى ذلك أنه حتى في جميع أحوال التضخم الأخرى، ولو لم يكن ناشئاً عن الزيادة المفرطة في معدلات الأجور، فإن سياسات الدخول يمكن أن تستعمل كنقطة بدء تكسر عندها الحلقة الشريرة للتضخم.

2– مبررات التدخل الحكومي في تحديد الدخول والأسعار: يختلف الاقتصاديون اختلافا مبدئياً حول تدخل الدولة في تحديد الدخول والأسعار. فمنهم من يرى في هذه السياسات – وبخاصة الإلزامية منها – مخالفة أساسية لعقيدة حرية السوق، وتجدهم بالتالي يعارضون هذه السياسات من منطلق مبدئي محض. وفي مقابل هؤلاء نجد أن التدخليين اليساريين يرون في معظم سياسات الدخول قصوراً عن مواقفهم المبدئية وسلوكا حكومياً يتجه في صالح أرباب الأعمال، وهم يطالبون بنوع من التدخل يؤدي إلى تغيير توازن القوى السائد في الاقتصاد إلى صالح العمال.

وأهم ما تُنتقد به سياسات الدخول هو تقييدها لحرية المساومة التي يعتبرونها الأساس الذي ترتكز عليه كفاءة قوى السوق في الوصول إلى التخصيص الأفضل للموارد والتوزيع الأمثل لصافي الإنتاج. وذلك على اعتبار أن أي نوع من أنواع الضغط على الأجور سيؤدي إلى عدم قدرة سوق العمل على اجتذاب الحجم والنوعية المناسبة من العمل، وكذلك فشله في إعطاء هذه الأعمال الحصة التي تستحقها من صافي الإنتاج. ومثل ذلك يقال عن الضغط على الأسعار حيث يؤدي إلى تهرب الموارد بعيداً عن إنتاج السلع ذات الأسعار المضغوطة.

ولا شك أنه على الرغم من أن مقصد سياسات الدخول والأسعار هو أن تكون شاملة لجميع الأجور والأسعار وليس لبعضها دون البعض الآخر، فإن الواقع التطبيقي، الذي لا يمكن تجنبه، هو أن هذه السياسات لا تستطيع أن تصل إلى جميع الأجور والأسعار، وبالتالي فإنها تقع في مزلق التأثير على الأجور والأسعار النسبية، مما يجعلها غير قادرة على تجنب التأثير المخلّ لآلية قوى السوق.

على أنه، إذا ابتعدنا عن المواقف النظرية المبنية على العقائد التي ينتمي إليها المنظرون، فإن الواقع العملي يثبت أنه يصعب إدارة الاقتصاد – من الناحية التطبيقية – على حسب مقتضيات التبسيط النظري. وبمعنى آخر، فإن واقع العلاقة بين الأسعار والأجور يسوده الكثير من التعقيدات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، الناشئة عن التباين الكبير بين القوى الاحتكارية للأطراف وصعوبة قياس المعطيات الضرورية مثل الإنتاجية والتغير بمستوى الأسعار والاختلاف الكثير في طرق حسابها. الأمر الذي يفتح مجالاً كبيرا لتدخل الدولة، على درجاته المتعددة، من

الرقابة والملاحظة، إلى التوجيه والتشجيع، وحتى إلى الإلزام باتخاذ المواقف المرغوب بها اجتماعياً وسياسياً، والتي يصعب معرفة صوابها من خطئها إلا بعد فوات الأوان ومرور الأحداث.

3- كفاءة سياسات الدخول والأسعار في تحقيق أهدافها: من المعروف أن هنالك أهدافاً متعددة لسياسات الدخول والأسعار. وإذا كان حديثنا في هذا القسم من الورقة يتركز على دور هذه السياسات في التأثير على التضخم، فإننا ينبغي أن لا نُغفل حقيقة كون سياسات الدخول والأسعار تهدف أيضاً إلى مقاصد أخرى لعل من أهمها: العمل على تخفيف حدة البطالة، نظراً لما هو معروف من صلة عكسية بين مستوى العمالة وارتفاع الأسعار والأجور، وإحداث تغييرات في اتجاه عدالة التوزيع، وبخاصة عند وجود قوى احتكارية، وحماية المستهلك من جشع المحتكرين.

فسياسات الدخول والأسعار التي تعمل على محاربة التضخم أو كبح جماحه، يمكن أن يكون لها تأثير واضح في ذلك، في بعض الأحوال، وبخاصة عندما يكون التضخم ناشئاً عن ارتفاع تكلفة العمل . وهنالك من التجارب ما كان له تأثير إيجابي على خفض معدلات التضخم، وبخاصة نتيجة لتلك السياسات الدخلية التي تعتمد على الحوافز الضريبية، من نوع التخفيض في ضريبة الدخل للعمال الذين يقبلون بعدم رفع الأجور بشكل تعتبره السلطة تضخمياً.

كما يمكن أن تتخذ الأساليب الضريبية لسياسات الدخول شكل الكوابح أو العقوبات الضريبية، فتزاد الضريبة على دخل المؤسسة التي تجاوزت المعايير المقررة من قبل السلطات الاقتصادية للزيادة في الأجور. ولا شك أن نجاح هذه السياسات يعتمد على درجة تركز النشاط الاقتصادي. ففي بلد مثل الولايات المتحدة يمكن تطبيق هذه السياسات بشكل خاص على الشركات الكبرى، حيث تنتج

أكبر ألف شركة الجزء الأكبر من الدخل القومي في البلاد كلها. وبالتالي، فإن إدارة سياسات الدخول لن تتضمن تكلفة تجعل من العسير تطبيقها، في حين أن تطبيقها في كثير من الدول الأخرى قد يتضمن تكلفة إدارية عالية.

ومن جهة أخرى، فإن مما لا شك فيه أن استمرار السياسات الإجبارية في تحديد الأجور والأسعار يدخل كثيراً من التشوهات في آلية السوق بشكل يجعل من الصعب الوصول إلى التخصيص الأمثل للموارد من خلال قوى السوق. وبالتالي فإن المحاربة الحقيقية للتضخم ينبغي أن تتخذ شكل السياسات النقدية والمالية والتغيير في بنية الاقتصاد بشكل يعمل على إزالة أسباب التضخم وإعادة النشاط لآلية العرض والطلب في السوق دون مؤثرات احتكارية، أو بحد أدنى منها على الأقل. وبمعنى آخر، فإن إجراءات تحديد الأجور والأسعار بصورة إجبارية قد تكون لها فوائد مؤقتة في كبح التضخم ريثما يمكن تفعيل الوسائل ذات الفعالية الأطول أجلاً، بحيث تبدأ آثارها في التخفيف من حدة التوتر.

أسئلة الفصل السابع

س1 وضح المقصود بما يلي/

- **كفاءة سياسات الدخول والأسعار**
- **مبررات التدخل الحكومي في تحديد الدخول والأسعار**
- **أنواع سياسات الدخول والأسعار**

المراجع

(أ)- الكتب:

1- ميثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، تخطيط المشروعات الصناعية، دار المستقبل، الأردن، 2015.
2- مجيد مسعود ، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984.
3- سعد ماهر حمزة، موارد الدولة، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1955.
4- عبدالحميد عبدالمطلب، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزى ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2013.
5- سيد البواب، إيمان عطية ناصف، دراسات معاصرة فى السياسات الاقتصادية فى مصر، البيان للطباعة والنشر، القاهرة ، 2003.
6- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1986.

(ب)- الفيديوهات على شبكة المعلومات الدولية:

1 - ما هو التخطيط الاقتصادي ومبرراته ؟

https://www.youtube.com/watch?v=AE0pTbJZ0-0

- ما هي مكونات السياسة الاقتصادية ؟

https://www.youtube.com/watch?v=t8Fy5NM-TyE

3- ما هي السياسة المالية ؟

https://www.youtube.com/watch?v=1dO9KWUwBKo

4- ما هي السياسة النقدية ؟

https://www.youtube.com/watch?v=Omn8vndQIqM